الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة **١٢**

الجمعة، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الساعة ٩/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة إسبينوسا غارسيس . . . . . (إكوادور)

نظراً لغياب الرئيسة، تولّت الرئاسة نائبة الرئيسة السيدة غيغن (فرنسا).

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٠٥ .

خطاب السيد إلير ميتا، رئيس جمهورية ألبانيا

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية ألبانيا.

اصطُحب السيد إلير ميتا، رئيس جمهورية ألبانيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إلير ميتا، رئيس جمهورية ألبانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ميتا (*تكلم بالإنكليزية*): أودّ أولاً أن أنضم إلى جميع المتكلمين الآخرين في تهنئة الرئيسة إسبينوسا غارسيس وفي تمني النجاح لها. وتودّ ألبانيا أن تؤكد على دعمنا الكامل لها في مهامها ومنصبها.

إن موضوع هذه المناقشة العامة، ”جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع“، يقودنا إلى جوهر تعددية الأطراف، تلك التعددية التي بنتها دولنا من خلال القيادة العالمية والمسؤوليات المشتركة من أجل قيام مجتمعات منصفة ومستدامة يعمها السلام. وإذ نتفق على ضرورة استمرار مسار الإصلاح، فإننا نبقى أوفياء للمبادئ الأساسية للمنظمة. وما زلنا نرى الأمم المتحدة بوصفها أداة متعددة الأطراف، يُصان من خلالها النظام الدولي السلمي.

لقد وُلدت الأمم المتحدة من رحم تضافر للإرادات السيادية أسفر عن وضع مجموعة من القواعد والممارسات الجيدة لتوجيه جهودنا الرامية إلى إيجاد حلول عالمية للمشاكل العالمية. وليس للأمم المتحدة حياة خاصة بها خارج إرادة أعضائها، ولا هي بمنأى عن التغييرات والتطورات المستمرة. وقد نمت الأمم المتحدة فيما أصبح العالم أكثر عالمية. وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والأمن والتنمية والتقدم التكنولوجي والشبكة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

العالمية والبيئة وغيرها كثير تُدرج على نحو متزايد في جدول أعمال الأمم المتحدة، فيما تهيمن أيضاً على سياساتنا الداخلية.

وتأخذ ألبانيا مسؤوليتها عن أن تكون فاعلة في هذه المناقشة على محمل الجد، مما سيضفي أهمية على الجزء الذي نسكنه من العالم. ومن هذا المنطلق، نؤيد تأييداً تاماً رؤية الأمين العام غوتيريش للإصلاح وتحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ خطة عالمية، لأنها ذات أهمية لجميع بلدان العالم وتنطبق عليها. وقد اتخذت ألبانيا موقفاً واضحاً من خلال القرار الذي اعتمده البرلمان الألباني بالإجماع، والذي يعبّر فيه عن التزامنا الثابت بتنفيذ وتحقيق تلك الأهداف.

وقدّمت ألبانيا تقريرها الوطني الطوعي في تموز/يوليه، متضمنا مزيجا من أهداف خطتها الأوروبية وأهداف التنمية المستدامة. وأود أن أشدد على أن هذه الوثائق الاستراتيجية متسقة ومتوافقة تماماً مع مشروعنا الاستراتيجي الوطني للتكامل الأوروبي. وتُكرّس استراتيجية ألبانيا الوطنية للتنمية والتكامل نفس الرؤية الاستراتيجية والأهداف الإنمائية، وهي الحكم الرشيد وسيادة القانون والاقتصاد التنافسي والمستدام وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها. وإذ نتطلع إلى صدور قرار مستقبلا بفتح باب التفاوض للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فإننا نظلّ ملتزمين بإحراز تقدم، وذلك بإجراء إصلاحات داخلية في المجالات الرئيسية.

ونرى أيضاً أن صلاحيات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالتعاون الإقليمي المفتوح سياسة لا غنى عنها. وفي ظل العمليات الجارية التي تهدف إلى الحفاظ على السلم والتكامل في البلقان، نرى أن تحقيق أي إنجاز ثنائي بين بلداننا يسهم بصورة مباشرة في تحقيق قدر أكبر من السلام والأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية. ونرى أن ثمة فرصة لأن يصبح الاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخراً بين اليونان ومقدونيا إنجازاً تاريخياً. وقد دعونا جميع الجهات الفاعلة السياسية في مقدونيا، بما في ذلك الزعماء الألبان المحليون، إلى المشاركة بنشاط في كفالة نجاح الاستفتاء الذي سيجري في ٣٠ أيلول/سبتمبر ودعم التصويت لصالح الاتفاق.

وتبقى سياسة الباب المفتوح لمنظمة حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة غرب البلقان أمراً حيوياً وستكون حاسمة في إدماج المنطقة في مظلّة الحلف الأمنية وكفالة امتلاك مقاليد الأمور بمسؤولية على الصعيد المحلي. وفي ذلك السياق، نرحب ترحيباً حاراً بالرسائل التي أرسلها مؤخراً شركاؤنا الاستراتيجيون إلى المواطنين المقدونيين. وتعبر تلك الرسائل عن تصميمهم على المحافظة على الاستثمارات الهائلة التي ضُخت على مدى العقدين الماضيين لإرساء الاستقرار والأمن في البلقان.

والالتزام المشترك من جانب منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحاد الأوروبي هو أفضل ضمان لجميع البلدان والمواطنين في المنطقة.

كما يمكن لهذا الزخم الإيجابي أن يعزز إحراز مزيد من التقدم في الحوار الذي يقوده الاتحاد الأوروبي بين كوسوفو وصربيا. لقد دخل الحوار مرحلته النهائية، ومن المتوقع أن يُختتم بإبرام اتفاق ملزم قانونا بشأن التطبيع الشامل للعلاقات بين الدولتين. ومن المهم للغاية أن يولد الاتفاق المتوقع طاقة إيجابية، وذلك بتعزيز القيم الأوروبية المتمثلة في التعايش والوئام بين الجماعات العرقية. ومن المهم للغاية أيضا أن يمثل الاتفاق انفصالا عن التاريخ والماضي، وأن يحسن الحياة اليومية لشعبي الدولتين.

فلنتذكر أن البلقان منطقة اشتهر ماضيها بالتغييرات الحدودية والتطهير العرقي والتشريد الجماعي العنيف. إلا أنه على مدى العقدين الماضيين، شهدت المنطقة تحولا هائلا بفضل دعم الأمم المتحدة ومشاركتها والاستثمارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الجدية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. وندعو إلى بذل كل جهد من جانب الدول

الأعضاء في الأمم المتحدة ونرحب به من أجل تعزيز الاعتراف الدولي بكوسوفو ومواصلة دعم عضويتها في المنظمات الإقليمية والدولية. واستنادا إلى ما تحقق من استقرار وتطورات إيجابية في كوسوفو، تدعم ألبانيا تقليص عدد الجلسات التي يعقدها مجلس الأمن بشأن تقارير بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

تؤيد ألبانيا تأييدا كاملا وضع جدول أعمال أكثر فعالية للأمم المتحدة من خلال هيكل أكثر تكاملا للسلام والأمن، حيث تمثل عمليات حفظ السلام أدوات هامة ونشاطا رئيسيا للأمم المتحدة. ونؤيد مبادرة العمل من أجل حفظ السلام التي أطلقها الأمين العام مؤخرا، وقد أيدنا الإعلان بشأن تلك المبادرة. وتؤيد ألبانيا تماما قرار مجلس الأمن ٢٢٤٢ (٢٠١٥) والقرارين المتشابهين إلى حد بعيد اللذين اتخذتهما الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن استعراض هيكل بناء السلام (قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)). ولا نزال على ثقة بأن الأمين العام غوتيريش سيحافظ على الزخم المتولد في سبيل تنشيط دور الأمم المتحدة، مع التركيز بشكل خاص على تحقيق السلام والأمن في العالم. إن برنامجه من أجل تنشيط الأمم المتحدة برنامج واعد، ونحن نؤيده. وأود الإشارة إلى أن أكثر من ٦٥٠٠ فرد من القوات المسلحة والمدنيين من ألبانيا شاركوا في عمليات حفظ السلام الدولية منذ عام ١٩٩٦، حيث أسهموا في عمليات في البوسنة والهرسك وتشاد وجنوب السودان وأفغانستان وبلدان أخرى. ونتعهد بمواصلة مساهمتنا المتواضعة ولكن الثابتة.

لقد أيدت ألبانيا جميع مبادرات الأمم المتحدة الرامية إلى مكافحة الإرهاب وصدقت على ١٢ من أصل ١٩ اتفاقية وبروتوكول للأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع. وانضمت ألبانيا إلى الاستجابة الفورية في إطار الكفاح العالمي ضد التطرف العنيف، ولا سيما التحالف العالمي لمكافحة داعش. وبصفتنا عضوا في الناتو، فقد زدنا عدد القوات التي نساهم بها في أفغانستان في العام الماضي بمقدار ثلاثة أضعاف. ونحن نساهم مساهمة كبيرة في الجهود الجماعية الرامية إلى مكافحة الهجرة غير المشروعة في البحر الأبيض المتوسط. فنحن جزء من بعثة حلف الناتو البحرية في بحر ايجه ونقدم المساعدة لوكالة حرس الحدود وخفر السواحل الأوروبية من أجل وقف تهريب المهاجرين. وترى ألبانيا أن حماية المدنيين والنساء والأطفال أمر بالغ الأهمية في عمليات حفظ السلام، لأن حياة كل شخص ثمينة.

ونرحب بالاهتمام المتزايد بدور المنظمات الإقليمية في المسائل الأمنية. وفي هذا الصدد، نقدر تقديرا عاليا التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن منبر السياسة المشتركة للأمن والدفاع، ونرحب بهذا التعاون. ولكي ينعم العالم بمزيد من الأمن والسلام، يتعين اتخاذ خطوات ملموسة. وفي هذا الصدد، تشيد ألبانيا بالتقدم المحرز بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية، وتعتبره خطوة إيجابية للغاية، ليس لهذه المنطقة فحسب، بل للكوكب بأسره.

وثمة مسألة أخرى تثير القلق البالغ تهدد السلام والأمن الدوليين، تتمثل في النزاع الدائر في سورية. ونؤيد جميع الإجراءات التي تتخذها الجهات الفاعلة الدولية لإنهاء النزاع ووقف استخدام الأسلحة الكيميائية. لقد ازدادت الحالة الإنسانية سوءا، وأدت تلك المأساة إلى تدفق ملايين من النازحين ولاجئي الحرب، مما يهدد أيضا أمن البلدان المجاورة والقارة الأوروبية.

ولا تزال الحالة في ليبيا أيضا تشكل مصدر قلق شديد لنا، ونؤكد من جديد التزامنا القوي بوحدة ليبيا وسلامتها الإقليمية، ونشدد على الحاجة لوقف تصعيد العنف في ذلك البلد ومكافحة انتشار الإرهاب. ونؤيد جهود المجتمع الدولي من أجل إجراء حوار سياسي شامل لجميع الأطراف بشأن مستقبل ليبيا باعتباره السبيل الوحيد لوقف النزاع وحل الأزمة

الليبية، التي تشكل تهديدا خطيرا، وهو تهديد لا يقتصر على البلدان المجاورة.

ولا يزال النزاع بين إسرائيل وفلسطين يضر بالسلام والاستقرار في الشرق الأوسط. ومن شأن حل الدولتين أن يتيح، بصورة واقعية، لكلا الجانبين تحقيق تطلعاتهما وإنهاء النزاع وإحلال سلام عادل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وقد دأبنا على الترحيب بالجهود التي تبذلها جميع الأطراف والمجتمع الدولي للتوصل إلى حل عن طريق التفاوض، وتقديم الدعم لها.

أعربت، قبل أيام قليلة، باسم ألبانيا، عن دعمنا الكامل لمبادئ إعلان النداء العالمي للعمل بشأن مشكلة المخدرات العالمية، الذي جاء بمبادرة من الولايات المتحدة، ولتنفيذ هذا الإعلان. يتعين علينا جميعا اتخاذ إجراءات جريئة والعمل معا لاستئصال المخدرات من حياة الشباب والأطفال وإنقاذ مجتمعاتنا وأمننا الوطني والصحة العامة. ولهذا السبب، يجب أن نعزز التعاون الدولي ونبني أساسا مشتركا لفهم المشكلة، بما في ذلك اتخاذ تدابير فعالة للتصدي لها. وفي هذا السياق، أود أيضا أن أؤكد على أن ألبانيا تقيم تعاونا ممتازا مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وبوصفنا بلدا قدم إسهامات قيمة في إحلال السلام والاستقرار والتقدم، وانسجاما مع احترامنا ورغبتنا القوية في حماية حقوق الإنسان العالمية وإيماننا القوي بتعددية الأطراف، تسعى ألبانيا للحصول على العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نقف على أهبة الاستعداد للمشاركة البناءة في منع نشوب النزاعات وفي مختلف عمليات السلام، سواء التابعة للأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات الأمنية الإقليمية، من أجل تنفيذ سياسات التنمية المستدامة والإسهام في احترام حقوق الإنسان على المستوى العالمي. وتلتزم ألبانيا بحماية جميع حقوق الإنسان وتعزيزها ودعم إدماج البعد المتعلق بحقوق الإنسان في جدول أعمال الأمم المتحدة.

أخيرا، أود أن أتناول مسألة تغير المناخ الذي يؤثر على كل البلدان والقارات. إنه يعطل الاقتصادات الوطنية ويؤثر على حياة الناس، مما يؤدي إلى تكبيد الشعوب والمجتمعات والبلدان تكاليف عالية. ويوفر اتفاق باريس التاريخي بشأن تغير المناخ لعام ٢٠١٥، والذي يستند إلى بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التزاما دوليا ملزما قانونا بالعمل من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة. وقد اعتمدت ألبانيا استراتيجيات وخطط عمل ذات صلة، وتعكف على اتخاذ التدابير اللازمة لحماية البيئة والحد من انبعاثات غازات الدفيئة. ومن الواضح تماما أن وتيرة آثار تغير المناخ أسرع من وتيرة عملنا. ولا بد لنا من وقف تغير المناخ من أجل ضمان بقاء الكوكب وإنقاذ الأجيال المقبلة، وثمة حاجة لبذل جهود جماعية للتصدي للتحديات الجماعية.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ألبانيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إلير ميتا، رئيس جمهورية ألبانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (*تابع*)

مناقشة عامة

خطاب السيد كارل غرينيدج، نائب الرئيس ووزير الخارجية في جمهورية غيانا التعاونية

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائب الرئيس ووزير الخارجية في جمهورية غيانا التعاونية.

اصطحب السيد كارل غرينيدج، نائب الرئيس ووزير الخارجية في جمهورية غيانا التعاونية، إلى المنصة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): يسرني عظيم السرور أن أرحب بفخامة السيد كارل غرينيدج، نائب الرئيس ووزير خارجية جمهورية غيانا التعاونية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد غرينيدج (غيانا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أتقدم بأحر التهاني إلى السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس وشعب إكوادور بمناسبة انتخابها رئيسة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. إن انتخابها مدعاة للسرور لأن السيدة إسبينوسا غارسيس تمثل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وهي تنضم إلى مجموعة صغيرة لكنها مميزة من النساء اللائي ترأسن الجمعية العامة خلال تاريخها الممتد ٧٢ عاما. وتتعهد غيانا بتقديم الدعم الثابت وهي تضطلع بمسؤولياتها.

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بالرئيس السابق، معالي السيد ميروسلاف لايتشاك، على قيادته الناجحة للدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة.

وأود كذلك أن أتوقف لحظة لأحيي ذكرى الأمين العام الأسبق الراحل كوفي عنان، ابن أفريقيا خادم شعوب العالم الذي تجسد تفانيه في خدمة المجتمع العالمي في تكريس حياته لخدمة الأمم المتحدة.

تسترشد غيانا بقيمة تعددية الأطراف – التي تعرف أحيانا بالتعددية الليبرالية – التي وجهت سياسات غيانا منذ الاستقلال. إن هذا النظام القائم على القواعد، مع الدور المحوري للدول القومية إلى جانب المؤسسات الرئيسية الدولية والمتعددة الأطراف، يحظى بتقدير الدول الأعضاء، وبخاصة الدول الصغيرة. إنه نظام يمكن التنبؤ به إلى حد كبير، لأنه يقوم على سيادة القانون، وقد مكن من تحقيق التنمية الاقتصادية الواسعة وتحسين رفاه البشر في جميع أنحاء العالم منذ إنشائه بعد حرب ١٩٣٩-١٩٤٥.

وعلى الرغم من هذا النجاح، فإن تعددية الأطراف تتعرض الآن للهجوم في بعض الأوساط في العالم، بل وصدرت مؤخرا دعوات إلى استبدالها. بعض التحديات التي تثير تلك الدعوات واضحة. إن التوسع السريع في عدد الدول على مدى العقود القليلة الماضية قد أسهم في النمو الهائل في عدد وتعقيد وحدات صنع القرار في النظام. وآثار الأخيرة واضحة في بعض ذات المجالات التي حققت فيها الحوكمة العالمية المتعددة الأطراف أكبر نجاحات في الماضي – وهي التجارة والنمو الاقتصادي والتسوية السلمية للنزاعات.

في الأمم المتحدة، فإننا نواجه إصلاحا متباطئا لمجلس الأمن. لقد أسفرت المناقشات بشأن الإصلاحات اللازمة للمضي قدما وخروجا من هذا الطريق المسدود الماثل عن العديد من الأفكار. ولكن بدلا من اللجوء إلى النماذج القديمة أو الحلول القائمة على أهداف اقتصادية خاطئة أو إلى شكل من أشكال النزعات الاستثنائية القومية، فإننا بحاجة إلى استكشاف الأشكال والترتيبات التنظيمية التكميلية التي يمكن أن تساعد على تبسيط عملية صنع القرار.

في محاولاتهم البحث خارج الإطار التقليدي للحلول، لجأ بعض المراقبين إلى فكرة إدماج شركاء جدد، مثل المنظمات غير الحكومية والشبكات الاجتماعية لتعمل جنبا إلى جنب مع الدول والحكومات وإلى حد ما إلى إضفاء الطابع الإقليمي على هياكل تنظيمية – ما يسمى خيار الجيل الثاني من الشبكة العالمية ”ويب ٢“. وقد يكون من المفيد أيضا استكشاف قواعد تصويت أخرى لاتخاذ القرارات. بعبارة أخرى، نحن بحاجة إلى استحداث نسخة معدلة من تعددية الأطراف تكون أكثر عدلا وإنصافا، وليس استبدالها.

وينبغي للمقترحات الجادة أن تسعى إلى صون العناصر القيمة لتعددية الأطراف، لأننا فيما نواجه مشاكل أكثر استعصاء على الحل، فإن قدرات فرادى الدول لا تتيح لنا القدرة على حل تلك المشاكل. ولا عجب أن الأمين العام، في تقريره عن أعمال المنظمة (A/73/1)، يؤكد أن الأمم المتحدة توفر محفلا يمكن فيه للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني إيجاد حلول للمشاكل العالمية التي لا يمكن لأي دولة أن تحلها بمفردها. العمل معا ليس خيارا، بل هو الحل الوحيد. ولذلك تتعهد غيانا بتقديم دعمها الكامل للرؤية الاستراتيجية التي اقترحتها الرئيسة، وهي ”الحوار وتعزيز تعددية الأطراف كعامل حفاز لرفاه الجميع وكوكب مستدام“.

إن الإدارة العالمية والسلام يرتبطان ارتباطا لا ينفصم. وفي هذا الصدد، لاحظت غيانا مع الارتياح الجهود التي يبذلها الأمين العام أنطونيو غوتيريش، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء، لإصلاح وتبسيط آلية الأمم المتحدة لجعلها أكثر ملاءمة للغرض المنشود منها. إننا نؤيد تأييدا كاملا إصلاح ركيزة السلام والأمن، مع التركيز على الدبلوماسية الوقائية.

إن السلام يرتبط أيضا ارتباطا وثيقا بالتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، فإن جدول أعمال الأمم المتحدة المتعلق بنزع السلاح عنصر أساسي في جهودنا الرامية إلى تحقيق نظام عالمي يسوده السلام والأمن والاستقرار. وقد أثبتت غيانا التزامها بجدول الأعمال هذا، بالتوقيع والتصديق مؤخرا على معاهدة حظر الأسلحة النووية. بيد أننا ندرك أن التزام كل دولة من الدول الأعضاء بجدول أعمال نزع السلاح أمر أساسي لتحقيق العالم الذي نصبو إليه. تقع على عاتقنا جميعا مسؤولية الوفاء بالالتزامات التي قطعناها عندما أصبحنا دولا أطرافا في مختلف الصكوك القانونية المعنية بمسائل نزع السلاح وعدم الانتشار.

بالنسبة لغيانا ومنطقة البحر الكاريبي الأوسع، فإن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وما يتصل بها من ذخائر يشكل أحد أخطر التهديدات للأمن البشري والتنمية المستدامة في منطقتنا. إن الاتجار بالمخدرات على الصعيد الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية والفضاء الإلكتروني غير المنظم والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يؤدي إلى تحويل الموارد التي يمكن أن تستثمر في مجالات حيوية أخرى. ونعتقد أن البلدان الصغيرة مثل غيانا يمكن، بالتعاون والمساعدة الدوليين الفعالين، أن تتصدى للاتجار غير المشروع وتهيئ في نهاية المطاف مجتمعات وبلدانا ومناطق وعالما أكثر أمانا.

إن التقيد بالمبادئ الأساسية للمساواة في السيادة بين الدول واحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية والتسوية السلمية للمنازعات هي أكثر ضمانات السلام فعالية. لا شك في أن الأعضاء على علم بالخلاف الذي نشأ بين غيانا وجارتها جمهورية فنزويلا البوليفارية، بشأن ادعاء الأخيرة بأن قرار التحكيم لعام ١٨٩٩، الذي تمت بموجبه تسوية مسألة الحدود بين البلدين، لاغ وباطل.

في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، قرر الأمين العام غوتيريش أن الخلاف مع جمهورية فنزويلا البوليفارية ينبغي إحالته إلى محكمة العدل الدولية. وقرار الأمين العام ملزم للطرفين. بناء على ذلك، في آذار/مارس من هذا العام، قامت غيانا بإيداع عريضة لدى المحكمة تطلب تأكيد صحة قرار التحكيم لعام ١٨٩٩ والحدود الدولية التي أنشأها. للأسف، فإن فنزويلا ترفض حتى الآن المشاركة في الدعوى، على الرغم من أنها ملزمة بذلك. تأمل غيانا بإخلاص أن تغير فنزويلا رأيها. لا يزال هناك متسع من الوقت للقيام بذلك. وتود غيانا أن تعرب عن امتنانها للأمين العام على مساهمته الكبيرة في حل هذه المسألة القائمة منذ أمد طويل، وتتطلع إلى صدور الحكم النهائي عن محكمة العدل الدولية.

إن غيانا، كعضو مسؤول في المجتمع العالمي، تسعى إلى تحقيق السلام ليس في منطقتنا فحسب، بل وفي جميع أنحاء العالم حيث تشكل آفة الحروب والنزاعات عقبة أمام التنمية.

إنهم يصرفون الانتباه عن المشاكل الملحة للتنمية وتعزيز رفاه الإنسان.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، تلك المنطقة من العالم التي وُلدت فيها الديانات التوحيدية الثلاث الكبرى في عصرنا، نكرر دعوتنا إلى الحل القائم على أساس الدولتين لصراع الأجيال بين شعبي فلسطين وإسرائيل. إن هذين الشعبين سيربحان الكثير من العيش جنبا إلى جنب في سلام. وعلى غرار الشعوب في كل مكان، لشعب فلسطين، بما في ذلك سكان غزة، الحق في الحياة والوجود الكريم، ووطنهم الخاص بهم.

وعلى نفس المنوال، نستنكر المعاناة التي يكابدها السكان من الروهينغيا. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يتخذ الخطوات اللازمة لكفالة احترام حقوق الإنسان للسكان المتضررين. وفي الوقت نفسه، نثني على الجهود التي تبذلها بنغلاديش لقيامها، بمساعدة مقدمة من الوكالات الدولية، بتوفير الملاذ الآمن للسكان اللاجئين.

وعلى نحو أقرب من وطننا، في منطقة البحر الكاريبي، ننضم مرة أخرى إلى الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي في الدعوة إلى إلغاء الحصار التجاري والاقتصادي على الدولة الكاريبية الشقيقة كوبا. إن هذا الحصار يعوق حق الشعب الكوبي في التنمية وتعزيز رفاهه المادي.

وترحب غيانا أيضا بالتدابير التي يجري اتخاذها لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تحسين مواءمة عملياتها مع الأهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونقر بأن إعادة التنظيم مسؤولية مشتركة، وغيانا ملتزمة بالقيام بدورها لقد تبنت غيانا تماما النهج الكلي الذي يركز على السكان في التنمية كما هو وارد في أهداف التنمية المستدامة. وتنخرط دولتنا حاليا في الجهود الرامية إلى تعميم وإدماج هذه الأهداف في استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية المعروفة باسم استراتيجية تنمية الدولة الخضراء. وتسعى الاستراتيجية إلى ضمان ألا تتحقق التنمية على حساب البيئة، رغم أن غيانا ستصبح قريبا من البلدان المنتجة للنفط، لا على الصعيد الإقليمي فحسب بل وعلى الصعيد الدولي. وسوف نفطم غيانا من الاعتماد شبه التام في الوقت الحالي على مصادر الطاقة غير المتجددة. إننا نتحول إلى مصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الكهرمائية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية والكتلة الأحيائية.

إن غيانا ملتزمة تماما بمبادئ التنمية المستدامة، والعمل مع المجتمع الدولي وجميع الشركاء للمساعدة على مكافحة آثار تغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع مستويات سطح البحر، وهو ما نُعتبر، بوصفنا دولة ساحلية منخفضة، معرضين للخطر إزاءه، بصفة خاصة. ولهذا السبب، تركز استراتيجية غيانا على التحول الشامل، والموارد الطبيعية المستدامة، والانتقال نحو الطاقة المستدامة، والبنى التحتية القادرة على الصمود، والتنمية البشرية والرفاه، والحكومة والقواعد المؤسسية، والتعاون الدولي، والتجارة والاستثمار.

وتدرك غيانا تماما ضرورة – بل الأهمية الحاسمة – لإسهام النساء والفتيات في التنمية المستدامة. إن النساء والفتيات يشكِّلنَ أكثر من نصف سكان العالم. ويمثل الاستخدام الناقص لإمكاناتهن فقدانا خطيرا للموارد في الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز التنمية البشرية. ونسعى إلى كفالة أن يتم الاضطلاع بإدارة التنمية في الوقت الذي تُمثل النساء والفتيات تمثيلا كاملا في رئاسة عملية صنع القرار في غيانا. ولذلك، بالخطوات التي اتخذها الأمين العام لضمان المساواة بين الجنسين في تعيينات الإدارة العليا في الأمم المتحدة، بما في ذلك المنسقون المقيمون في الميدان.

وأود أن أعرب عن ارتياح غيانا لاختتام المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، بنجاح هذه السنة. إن أحكام الاتفاق متسقة مع خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ والالتزامات المتعهد بها في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين. ويحدونا الأمل في أن يساعد الإطار العالمي على إدارة تدفقات الهجرة الدولية بجميع أبعادها لصالح جميع الدول، المرسلة والمستقبلة على حد سواء، بما يعود بالنفع على المهاجرين أنفسهم. وتتطلع غيانا إلى اعتماد هذا الاتفاق بنجاح في المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ في مراكش، المغرب.

إننا نجتمع هذا العام في أوقات تثير القلق. إن كوكبنا، وهو الوحيد الذي لدينا، يواجه تهديدات خطيرة على جبهات متعددة، بما في ذلك التهديد لوجود الحياة كما نعرفها. وكما سبق أن ألمحت هناك كثيرون يتساءلون إن كانت منظمتنا، منظمة دول العالم، متحدة، وهل سنتمكن من ضم صفوفنا كي نحافظ على السلم والأمن الدوليين مع تعزيز التقدم الاجتماعي، وتحسين مستويات المعيشة في ظل مزيد من الحرية، وإعادة تأكيد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة الإنسان وقدره، وبالمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء. علينا أن نقرر، وأن تستجمع إرادة العمل من أجل تحقيق تلك الغايات. إن أطفالنا وأطفال أطفالنا سيحكمون علينا. إن غيانا تؤكد مجددا عزمها القوي على القيام بدورها في حدود قدراتها ومواردها.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب الرئيس ووزير الخارجية في جمهورية غيانا التعاونية، على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد كارل غرينيدج، نائب الرئيس ووزير الخارجية في جمهورية غيانا التعاونية، من المنصة.

خطاب السيد تعبان دينق قاي النائب الأول لرئيس جمهورية جنوب السودان.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب النائب الأول لرئيس جمهورية جنوب السودان.

اصطُحِب السيد تعبان دينق قاي النائب الأول لرئيس جمهورية جنوب السودان، إلى المنصة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد تعبان دينق قاي النائب الأول لرئيس جمهورية جنوب السودان، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد قاي (جنوب السودان) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن فخامة السيد سلفاكير ميارديت، رئيس جمهورية جنوب السودان الذي للأسف لم يتمكن من الحضور هذا اليوم بسبب ارتباطاته المتعلقة بتوطيد وتبسيط تنفيذ عملية السلام. وأود أيضا أن أهنئ الرئيسة على انتخابها رئيسة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين وعلى كونها رابع امرأة تشغل هذا المنصب. وتؤكد جمهورية جنوب السودان التزامها بالقيام بدورها في دعم تنفيذ جدول الأعمال الذي اقترحته لهذه الدورة التاريخية.

وباسم شعب وحكومة جمهورية جنوب السودان، أود أن أكرر تعازينا القلبية إلى أسرة الأمم المتحدة برمتها ولأسرة الأمين العام السابق الراحل، معالي السيد كوفي عنان، الذي توفي مؤخرا. لقد أدى دورا حاسما في دعم شعب جمهورية جنوب السودان بضمان وجود السلام، الذي كان له دور أساسي في تشكيل جمهورية جنوب السودان.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد سعدتُ بحضور الاحتفال بالذكرى المئوية لميلاد الراحل ماديبا (انظر A/73/PV.4 وما يليها) إنه لأمر ملائم أن تكرس الأمم المتحدة يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر

لعقد مؤتمر قمة نيلسون مانديلا للسلام سنويا. لقد كان أيقونة سلام وخلف تراثا سيعيش إلى الأبد.

إن الموضوع الذي اختارته الرئيسة لهذه الدورة، ”جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع: قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات منصفة ومستدامة يعمها السلام“، يتوافق جيدا مع رؤية جمهورية جنوب السودان المتعلق بتحقيق السلام والازدهار. وفي هذه المرحلة، أود أن أتشاطر مع الأعضاء بعض النجاحات التي حققناها في مسيرتنا الطويلة نحو السلام والازدهار.

لقد وقفت أمام الجمعية العامة في العام الماضي (انظر A/72/PV.19) بوصفي النائب الأول لرئيس بلد في خضم نزاع عنيف. وها أنا أقف اليوم أمام الجمعية كشاهد على ما ساعد أعضاء هذه المنظمة على تحقيقه في جمهورية جنوب السودان، ولا سيما وكالات الأمم المتحدة المتفانية ذات الصلة العاملة في بلدنا، إلى جانب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والترويكا والصين ومنتدى شركاء الهيئة الحكومية الدولية والشركاء الدوليين وأصدقاء جنوب السودان. ويسعدني أن أبلغ الجمعية بأن جمهورية جنوب السودان قد أصبحت أكثر اتحادا وأنها تمضي في طريقها نحو تحقيق الاستقرار السلمي. ومع استمرار دعم شركائنا الإقليميين والدوليين وحسن نيتهم، فإننا في سبيلنا للوفاء بالموعد المقرر لإجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة بعد فترة انتقالية مدتها ٣٦ شهرا.

وقد بدأ المسار المفضي إلى ذلك الاتفاق خلال مؤتمر القمة الاستثنائية الحادية والثلاثين لرؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن الحالة في جنوب السودان، الذي عقد في أديس أبابا في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧. واتفق رؤساء الدول والحكومات على ضرورة إنشاء منتدى التنشيط الرفيع المستوى لجميع أطراف الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان. وتشمل هذه العملية أصحاب مصلحة جددا ومجموعات مختلفة، بما في ذلك المجتمع المدني والمجموعات النسائية والزعماء الدينيون والشباب والشخصيات البارزة بصفة مراقبين. والغرض من منتدى التنشيط رفيع المستوى، على نحو ما ورد في مؤتمر القمة الاستثنائية، ذو ثلاثة جوانب: أولاً، إرساء وقف دائم لإطلاق النار؛ وثانيا، إعطاء زخم جديد لتنفيذ أحكام اتفاق السلام على نحو شامل للجميع؛ وثالثا، الاتفاق على جدول زمني واقعي جديد وجدول تنفيذي لإجراء انتخابات ديمقراطية في نهاية الفترة الانتقالية.

وأيدت حكومة جمهورية جنوب السودان من دون تحفظ منتدى التنشيط الرفيع المستوى الذي تقوده الإيغاد بشأن الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان. وكانت أهداف منتدى التنشيط الرفيع المستوى واضحة وضوح الشمس، وحضر وفد حكومة جمهورية جنوب السودان اجتماعات المنتدى، وهو على أتم الاستعداد للاستفادة من كل فرصة لتحقيق السلام الشامل والدائم. وعهد مؤتمر القمة الاستثنائية الثانية والثلاثين لرؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن الحالة في جنوب السودان إلى فخامة المشير عمر حسن أحمد البشير، رئيس جمهورية السودان، بتيسير عقد جولة ثانية من الحوار المباشر بين فخامة الفريق أول سلفا كير ميارديت والسيد رياك مشار وغيرهما من القادة السياسيين لتسوية المسائل المعلقة بشأن الحكم والترتيبات الأمنية، المنبثقة عن منتدى التنشيط الرفيع المستوى الذي تقوده الإيغاد.

وجرى التوقيع على إعلان الخرطوم للاتفاق بين أطراف النزاع في جمهورية جنوب السودان في ٢٧ حزيران/يونيه. وأقر الفريق أول سلفا كير ميارديت والسيد رياك مشار، جنبا إلى جنب مع القادة السياسيين الآخرين، بموجب الاتفاق المذكور: أولا، إعلان وقف دائم لإطلاق النار في جميع أرجاء الجنوب السودان، استنادا إلى اتفاق وقف الأعمال العدائية الموقع في ٢١

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧؛ وثانيا، اتخاذ الترتيبات الأمنية لبناء جيش وطني واحد وقوة شرطة وغيرهما من الأجهزة الأمنية ذات الطابع الجامع؛ وثالثا، إبرام اتفاق بشأن المقترح المنقح للتقريب بين الأطراف قبل اختتام جولة محادثات الخرطوم. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، وقع جميع الأطراف في أديس أبابا – حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية والجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان وتحالف المعارضة في جنوب السودان والمحتجزون السابقون والأحزاب السياسية الأخرى والجهات الأخرى صاحبة المصلحة فيما يتعلق بالاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان – على اتفاق نهائي، هو، الاتفاق المُنشط لحل النزاع في جمهورية جنوب السودان. وجرى توقيع الاتفاق بشهادة رؤساء دول وحكومات الإيغاد والمجتمع الدولي والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والترويكا والصين ومنتدى شركاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والشركاء الدوليين وأصدقاء جمهورية جنوب السودان الذين تكرموا بحضور مراسم التوقيع.

وبالإضافة إلى اتفاق السلام المنشط الموقع مؤخرا، شرعنا كذلك في إجراء حوار وطني وفي مبادرات لتحقيق السلام على المستوى الشعبي وبين أفراد القبائل منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ونعتقد أن هذا النهج المتكامل الثلاثي المسارات هو السبيل الوحيد لتعزيز الجهود المبذولة لتحقيق السلام على أرض الواقع. وعلاوة على ذلك، فإنه يكفل استعادة المساءلة ودعم حقوق الإنسان في بلدي. وفي بيئة فريدة مثل جمهورية جنوب السودان، يمثل اتباع نهج متعدد المستويات كذلك الذي تبنته حكومة بلدي أفضل سبيل للمضي قدما.

ولذلك، وإزاء هذه الخلفية، تتمسك حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في جنوب السودان بالتنفيذ الكامل للاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان بوصفه الصك الوحيد المحوري لتحقيق هذه المهمة والرؤية. وتبدي جمهورية جنوب السودان استعدادها للترحيب بنشر قوات من الجهات الضامنة للاتفاق المنشط لرصد تنفيذ اتفاق السلام، وتشجع الإيغاد والاتحاد الأفريقي على أن يناقشا مع مجلس الأمن الكيفية التي يمكن بها لقوة الحماية الإقليمية أن تساعد في الرصد وفي ضمان صمود السلام في جمهورية جنوب السودان. وفيما يتعلق بإصلاحات القطاع الأمني، التي تشكل ركيزة رئيسية من ركائز الاتفاق المنشط، تؤكد حكومة بلدي مجددا التزامها وعزمها على تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية، التي تشمل مجموعة من إصلاحات القطاع الأمني، بما في ذلك تجميع القوات. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة ملتزمة بتحويل الجيش الشعبي لتحرير السودان وهياكله القائمة بالفعل بغية تحقيق الهدف المتمثل في تأسيس جيش وطني حرفي.

ويسرني جدا أن أبلغ الجمعية العامة بتشكيل اللجنة الوطنية المعنية بالفترة التي تسبق المرحلة الانتقالية، والتي تتألف من جميع أصحاب المصلحة الذين ستُعهد إليهم مهام الإشراف على تنفيذ أنشطة اتفاق السلام خلال الفترة التي تسبق المرحلة الانتقالية.

إن هدف تحقيق السلام الدائم يعني ضمنا إنشاء آليات للتصدي للإفلات من العقاب وضمان المساءلة. وفي قضية فندق تيرين التي صدرت أحكام بشأنها في الآونة الأخيرة، أجرت الحكومة مقابلات مع الضحايا بغية محاسبة الأفراد المسؤولين.

لقد مكنت صيغة تفصيلية للتحقيق وعملية لجمع الأدلة، أُجريتا بدعم من حكومة الولايات المتحدة عن طريق مكتب التحقيقات الاتحادي، الضحايا من التعرف على مهاجميهم ومكنت القانون من مقاضاة المسؤولين بالقدر الكامل الذي يسمح به. ومنذ اندلاع النزاع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، نظرت المحكمة العرفية العسكرية في ٢٠٤ قضايا، بما في ذلك قضية فندق تيرين. وأظهرت المحاكمات في قضية فندق تيرين التزام الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير

السودان في المعارضة بإخضاع أعضائها للمساءلة عن الجرائم التي ارتكبوها، بما في ذلك الاعتداء على المدنيين.

شغلت الرئيسة مقعد الرئاسة.

وغني عن القول إن الحرب أدت إلى تقويض اقتصاد جمهورية جنوب السودان. فقد تكبدنا خسائر هائلة في الأرواح والممتلكات والكرامة الإنسانية. ولا يؤثر أي تقرير في قلبي بقدر تأثير رؤية الشباب والعجزة وهم يموتون بدون داع ويعانون من الحرمان. وفي الواقع، فإنني سئلت تحديدا عن سبب اعتقاد حكومة بلدي، هذه المرة، أن السلام سيكون دائما. وهناك مثل أفريقي ينصح المرء بالنظر إلى المكان الذي انزلق فيه، لأنه سيجد السبب الذي جعله يسقط.

ومن خلال تغيير مواقف القادة من المواقف المتصلبة مضينا قدما نحو تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التوافقية والملبية للاحتياجات. لقد قدم رئيس بلدي، السيد كير ميارديت، تنازلات بشأن العديد من المواقف وعمل مع المزيد من أصحاب المصلحة من أجل السلام. وبينت مبادرات السلام التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية للتنمية الطريقة التي يمكن بها أن تؤدي الحلول للمشاكل الأفريقية إلى اتفاق. وأعرب عن تقديري الصادق للهيئة الحكومية الدولية ولجمهورية السودان بصفة خاصة، والمجتمع الدولي الواسع على الأدوار البالغة الأهمية التي اضطلعوا بها، وما كان بدونها ليتسنى تنشيط اتفاق السلام.

وفي ذلك الصدد، وبالنظر للدور الإيجابي الذي تضطلع به جمهورية السودان في عملية السلام في جمهورية جنوب السودان وفي المنطقة، فإننا ندعو إلى الإسراع بتطبيع العلاقة بين جمهورية السودان والولايات المتحدة الأمريكية. وعلاوة على ذلك، ندعو إلى الرفع الكامل للجزاءات المفروضة على جمهورية السودان.

ونناشد حكومة جمهورية السودان إيجاد حل سريع للمسائل الخلافية في مناطق النيل الأزرق وجنوب كردفان ودار فور. إن ذلك ينبع من إيماننا القوي بأن تحقيق الاستقرار في تلك المناطق أمر بالغ الأهمية لتحقيق السلام الكامل والدائم في جمهورية جنوب السودان وجمهورية السودان، فضلا عن المنطقة بأسرها.

وفيما يتعلق بأبيي، وفي حين ننتظر تسوية وضعها النهائي، تؤكد حكومة جمهورية جنوب السودان مجددا على تأييدها لتوصيات الأمين العام الواردة في رسالته الموجهة إلى مجلس الأمن المؤرخة ٢٠ آب/أغسطس (S/2018/776). كما نثني على العمل الجيد الذي تقوم به قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي ولا نزال نشعر بالامتنان لجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، وهي البلد الوحيد المساهم بقوات في القوة الأمنية.

كما نحث الدول الأعضاء على مواصلة دعم الجهود المبذولة على مستوى الاتحاد الأفريقي لإيجاد حل سياسي لمسألة أبيي. وندعو بصفة خاصة إلى تنفيذ اقتراح فريق التنفيذ الرفيع المستوى المعنى بالسودان التابع للاتحاد الأفريقي واقتراح الرئيس السابق مبيكي المقدم في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، الذي أعرب مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عن قبوله أكثر من ست مرات حتى الآن. لقد آن الأوان لوضع حد لمعاناة السكان من قبيلة دينكا نقوك.

كما أن بوسع النزاع بحد ذاته أن يصبح أداة للتغيير الإيجابي، إذا كنا ندرك المرحلة التي انطلقنا منها وما وصلنا إليه الآن وما نحن بصدد تحقيقه. وبوصفنا إخوة وأخوات، فإننا نؤذي بعضنا البعض. وإذ نسعى للتعافي على الصعيد الوطني، فإن الرئيس كير ميارديت مكن شريحة واسعة من ممثلي المجتمعات المحلية والوسطاء من إقامة الحوار الوطني وغيره من مبادرات السلام الشعبية الموجهة من الناس إلى الناس.

وبدأ إجراء الحوار الوطني بغية إدارة نهج متعدد الطبقات نحو إصلاح النسيج الاجتماعي. وتعرض الحوار الوطني لانتقاد شديد من بعض المراقبين الخارجيين، بشكل رئيسي بسبب التصور الخاطئ لاعتباره بديلا عن محادثات السلام. وعند

إطلاق الحوار الوطني في عام ٢٠١٥، كان هدفه إنشاء منبر يمكن فيه، في جملة أمور، مناقشة أسباب النزاع وتوجيه أسئلة هامة إلى السكان فيما يتعلق بمسائل من قبيل الهوية الوطنية، والحوكمة، والعلاقة بين المجتمعات المحلية، بما في ذلك أسباب النزاعات بين القبائل.

وكان العنصر الشعبي أكثر فعالية. وقام أعضاء لجنة الحوار الوطني بزيارة إلى المناطق، ابتداء من مستوى المجتمع المحلي، لطرح أسئلة تهدف إلى تحديد أسباب الانقسام وتبحث في الوقت نفسه عن حلول لتلك الانقسامات وكيفية التعافي منها. ومكنت العملية من لم تتح لهم فرصة لإسماع أصواتهم من البدء بطرح وجهات نظرهم المختلفة. وكانت التقارير المقدمة من المبادرات الشعبية صريحة في طابعها، إذ مكنت المجتمعات المحلية من التعبير عن آرائها بحرية وبدون خوف من العواقب. ونتطلع إلى أن نرى الخطوات المقبلة لتلك العملية فيما ندخل المرحلة الانتقالية.

وإذ نعمل على جعل الأمم المتحدة وثيقة الصلة بجميع الشعوب من خلال القيادة العالمية والمسؤوليات المشتركة عن بناء مجتمعات سلمية ومنصفة ومستدامة، أود أن أؤكد مجددا على أن حكومة بلدي ترحب بوجود وكالات الأمم المتحدة وبالدعم الذي تقدمه هذه الوكالات. ومع ذلك، فإنه يلزم إعادة النظر في شروط تلك العلاقة، ولا سيما حينما يتعلق الأمر بحماية المواطنين المعرضين للخطر في البلد المضيف. ولا يمكننا المضي قدما في تكييف طابع هذه المؤسسة لجعلها ملائمة للبيئة الحالية إلا باتخاذ نهج تأملي.

وأخيرا وليس آخرا، وإذ أتكلم عن إحياء السلام في جمهورية جنوب السودان، فإن من الصواب أن أذكر الرئيس السابق الراحل جون ف. كينيدي، الذي قال أمام الجمعية في ٢٠ أيلول/سبتمبر:

”إن السلام عملية يومية وأسبوعية وشهرية تغير الآراء بشكل تدريجي، وتبدد الحواجز القديمة بشكل بطئ، وتبني هياكل جديدة بهدوء.“ (A/PV.1209، الفقرة ٣٨)

وأدعو أعضاء أسرة الأمم المتحدة – بما في ذلك المتشككون – إلى منح السلام فرصة في جمهورية جنوب السودان بدعم التنفيذ البالغ الأهمية لاتفاق السلام. وستواصل جمهورية جنوب السودان تعاونها مع الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وجماعة شرق أفريقيا، والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والترويكا، والصين والشركاء الدوليين الآخرين وجميع أصدقائنا في حين نعمل على تعزيز الظروف السائدة في بلدنا. ونتعهد بتوطيد السلام والعدالة، وبإعادة بناء مؤسسات قوية في بلدنا وبتحقيق استقرار اقتصادنا.

ونناشد جميع الدول الأعضاء بوصفها شركاء للدعم والتعاون والتشاور أن تشارك في حوار معنا فيما نوحد جهودنا لتحقيق خطة العمل من أجل جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع من خلال قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات منصفة ومستدامة يعمها السلام. وتلك هي خطة عملنا أيضا.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر النائب الأول لرئيس جمهورية جنوب السودان، على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد تعبان دينغ قاي، النائب الأول لرئيس جمهورية جنوب السودان، من المنصة.

خطاب السيد بويكو بوريسوف، رئيس وزراء جمهورية بلغاريا

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس وزراء جمهورية بلغاريا.

اصطحب السيد بويكو بوريسوف، رئيس وزراء جمهورية بلغاريا، إلى المنصة.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد بويكو بوريسوف، رئيس وزراء جمهورية بلغاريا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد بوريسوف (بلغاريا) (تكلم بالبلغارية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): أعتقد أنه ينبغي لنا تقدير حقيقة أن موضوع المناقشة العامة لهذا العام يتناول القيادة العالمية والمسؤوليات المشتركة عن تهيئة مجتمعات مستدامة يسودها السلام والتكافؤ. فهو موضوع شامل يوفر مادة للتفكير بشأن الاتجاه الذي ينبغي أن يسير فيه عالمنا – وهذه المنظمة الدولية أيضا.

إن القيادة العالمية هي، أولا وقبل كل شيء، مسؤولية كبيرة. وكي نتمكن من تحقيق الاستدامة والمستويات المعيشية التي تدعم مبدأ كرامة كل إنسان على هذا الكوكب، فإن ثمة أهمية مطلقة لأن نظهر التزامنا بالوحدة فيما نواجه تحديات عصرنا. وأنا مقتنع بأننا ندرك جميعا أنه يتعين علينا العمل بعزم وبشكل موحد في تقاسم المسؤولية عن ضمان السلام والمساواة والاستدامة في مجتمعاتنا.

وما فتئت جمهورية بلغاريا تعمل بنشاط للحفاظ على نظام عالمي قائم على سيادة القانون ولإعادة تأكيد مبادئ التعاون المتعدد الأطراف. ولهذا السبب، أود أن أسلط الضوء على أن الأمم المتحدة مُقدّر لها أن تضطلع بدور محوري في هذا الجهد؛ ولذلك، ندعم بنشاط المنظمة في جهودها.

فلا يمكن لبلد بمفرده التصدي للتحديات العالمية الرئيسية، مثل تسوية النزاعات وحفظ السلام وتعزيز الأمن والاستقرار العالميين ومكافحة تغير المناخ والإرهاب وأوجه عدم المساواة التي تزداد ترسخا. فهذه التحديات تتطلب تقاسم المسؤولية ومساهمة الجميع.

ويتوقف السلام والأمن العالميان على الاستقرار والتنمية المستدامة في مختلف أنحاء عالمنا المعولم. وتتحمل جميع البلدان، كبيرة كانت أم صغيرة، المسؤولية عن تقديم إسهام كبير في الأمن والرخاء في المنطقة التي تقع فيها، وهي قادرة على ذلك. وعلى سبيل المثال، فقد قطع كل بلد شارك في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مشكلة المخدرات العالمية الذي نظمها الرئيس ترامب يوم الإثنين الماضي، التزاما مؤكدا بمكافحة تلك الآفة العالمية. وليس من قبيل المصادفة أن بلغاريا كانت أحد المشاركين في استضافة ذلك الحدث. وقد سبق أن تعهدنا وأثبتنا التزامنا بمكافحة مشكلة المخدرات من خلال أعمالنا. وبينما نتكلم، تمكنت سلطات الجمارك والنيابة العامة في بلغاريا من مصادرة مئات الكيلوغرامات من المخدرات، مما يجعل بلدي مثالا إيجابيا. ومن أجل تحقيق السلام والأمن والاستقرار، فضلا عن أهداف التنمية المستدامة، فإننا جميعا بحاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات من هذا القبيل.

وتؤدي الأمم المتحدة دورا أساسيا في تعزيز الاستخدام العادل للفرص العالمية لما فيه مصلحة الجميع. وتحقيق نمو عالمي مستدام وشامل للجميع يمثل دعامة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبلوغ أهداف التنمية المستدامة، وهي عالمية بطابعها ومترابطة ترابطا وثيقا، هو المفتاح للتصدي للتحديات العالمية الراهنة.

وقد بذلت الرئاسة البلغارية لمجلس الاتحاد الأوروبي، خلال النصف الأول من هذا العام، جهودا كبيرة لتحقيق تقدم ملحوظ والتوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء على بلوغ الأهداف الرئيسية لخطة عام ٢٠٣٠. ونحن فخورون بأن الاتحاد الأوروبي اعتمد، خلال فترة رئاستنا التي استمرت ستة أشهر، ولاية لبدء مفاوضات بهدف توقيع اتفاق شراكة جديد مع ٧٩ بلدا من أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وتهدف المفاوضات إلى بناء شراكة دينامية ومحدّثة مع تلك

البلدان بوصفها أداة هامة في التصدي للتحديات العالمية، التي تتفاوت ما بين الفقر وعدم المساواة وتعزيز السلام والتنمية المستدامة للجميع.

أود أن أسلط الضوء على بعض خصوصيات المنطقة التي يقع فيها بلدي، بلغاريا. إننا نحتفل في هذا العام بالذكرى السنوية المائة لنهاية الحرب العالمية الأولى، والتي تُذكرنا بأهمية منطقة البلقان في الماضي وكذلك أهمية المنطقة في الوقت الحاضر. فكثيرا ما شكل البلقان مصدرا للنزاع. وحتى يومنا هذا، لا تزال نيران بعض النزاعات مشتعلة في هذه المنطقة.

وعلى الرغم من الظروف والعقبات التي تواجهها بلدان جنوب شرق أوروبا، ولا سيما تلك الواقعة في غرب البلقان، فقد تمكنت من تحقيق تقدم ملحوظ بشأن المسائل الهامة التي يدور حولها الكثير من النقاش. وقد استغرق الأمر عدة عقود للوصول إلى الحالة الراهنة. ولهذا السبب، ينبغي ألا نتردد أكثر من ذلك في تقديم دعم سياسي مطلق من جانب المجتمع الدولي إلى كل دولة أو مبادرة تستحق الدعم.

ويمكن رؤية أدلة دامغة على التقدم الذي أحرزته بلدان غرب البلقان في التوقيع مؤخرا على اتفاقات بين صوفيا وسكوبيه، وكذلك بين أثينا وسكوبيه. وتمثل تلك الاتفاقات خطوات بالغة الأهمية نحو الاستقرار والأمن في جنوب شرق أوروبا، وكذلك صوب الآفاق الأوروبية – الأطلسية لبلدان غرب البلقان. والاتفاق المبرم بين بودغوريتشا وبريشتينا بشأن تعليم الحدود، والذي دخل حيز النفاذ للتو، هو أيضا إنجاز هام. وتلك الوثائق لا تظهر الروح الجديدة للعلاقات بين بلدان تلك المنطقة فحسب، ولكنها تولد هذه الروح أيضا.

وسأقدم مثالا آخر. استنادا إلى الفرصة التاريخية التي أتاحتها لنا الرئاسة الدورية لمجلس الاتحاد الأوروبي، بدأت بلغاريا عملية لإعادة إدراج منطقة غرب البلقان على جدول أعمال السياسة الأوروبية. وبدأت فرص التعاون ومشاركة بلدان من خارج المنطقة في بناء الهياكل الأساسية الجديدة في البلقان تجتذب الاهتمام والاستثمارات بالفعل.

وتمثل تجسيد هام ورمزي لتلك العملية في مؤتمر قمة القادة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وبلدان غرب البلقان المعقود في عاصمتنا، صوفيا، في أيار/مايو من هذا العام. فقد كان الاجتماع الأول من نوعه منذ قمة تسالونيكي في عام ٢٠٠٣. وكان التواصل بجميع أبعاده هو محور النقاش، وكذلك مسألة تصدي دول البلقان الفتية والصغيرة نسبيا بصورة مشتركة للتحديات الأمنية المشتركة التي نواجهها جميعا، مثل الهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة والإرهاب والتهديدات المختلطة وأمن الفضاء الإلكتروني والمعلومات المضللة. وأعاد إعلان صوفيا المعتمد في مؤتمر القمة التأكيد على الآفاق الأوروبية للمنطقة، وحولها إلى هدف يمكن تحقيقه.

ونحن ندرك أن هذه مجرد البداية لمسار جديد، وهو مسار مشجع ولكنه ليس سهلا أو سريعا. بيد أن الرهانات عالية، ليس بالنسبة لمواطني تلك البلدان ولجيرانهم وأصدقائهم في الاتحاد الأوروبي فحسب، ولكن أيضا للعمليات العالمية الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والسياسية. ولا يمكننا تجاهل المناطق التي تعاني من تخلف التنمية وضعف الاقتصاد وتتصف مجتمعاتها بالضعف أمام التهديدات العالمية الراهنة.

في غضون يومين، سيتعين على مواطني جارتنا الجنوبية الشرقية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، اتخاذ قرار تاريخي بشأن مستقبلهم. ويتعلق الأمر تحديدا بما إذا كانوا سيؤيدون الحل التوافقي غير المسبوق الذي تم التوصل إليه مع الجارة اليونان والذي سيمهد لهم سبيل الاندماج في المؤسسات الأوروبية والأطلسية. إنها لحظة تاريخية حقا، وهي تظهر بصورة محددة الأسباب التي توجب علينا دعم مواطني ذلك البلد فيما يتخذون هذا القرار الجديد لبلدهم.

ويواجه اثنان من جيراننا الآخرين معضلة صعبة للغاية. ونحن نؤيد الحوار بين بلغراد وبريشتينا، ونرحب بتصميمهما على المضي قدما في تطبيع العلاقات الثنائية عبر وساطة الاتحاد الأوروبي. وفي الوقت نفسه، نرى أن احتمال إعادة تعيين الحدود يمثل حلا غير قابل للاستمرار، ليس في هذه الحالة فحسب، بل أيضا بشكل عام.

وتستعد البوسنة والهرسك لإجراء انتخابات هامة في تشرين الأول/أكتوبر. وهي ستشكل اختبارا رئيسيا لوحدة البلد وتصميمه على المضي قدما على طريق الاندماج الأوروبي. وكما نرى، فإن الأحوال في ذلك الجزء من أوروبا دينامية جدا فيما تشهد المنطقة أحداثا هامة، ستحدد منحى التطورات في المنطقة لسنوات عديدة قادمة، كما أنها ستحدد، إلى حد كبير، حالة الاتحاد الأوروبي. وما تمكنا من تحقيقه حتى الآن نتيجة عملنا في إطار الأولويات الرئيسية للسياسة الخارجية البلغارية هو جزء من إسهامنا في السلام والأمن في القارة الأوروبية وفي العالم أجمع.

غير أن الآفاق التي تبعث على التفاؤل عموما لغرب البلقان ومنطقة جنوب شرق أوروبا تتناقض بشدة مع النزاعات التي تحيط بها من ثلاث جهات: في أوكرانيا، إلى الشمال الشرقي، وفي الشرق الأوسط إلى الجنوب الشرقي، وفي ليبيا جنوبا. وتتمثل الآثار المباشرة للنزاعات في جميع أنحاء العالم في تدفقات الهجرة وخطر الإرهاب المتزايد.

سأتناول تلك المواضيع في الوقت المناسب.

أولا، أود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى النزاع الدائر في شرق أوكرانيا. خلال السنوات الأربع والنصف الماضية، وفقا لبيانات أصدرتها الأمم المتحدة، تجاوز إجمالي عدد الضحايا في النزاع ١٠ آلاف شخص، وبلغ عدد الجرحى ٢٤٠٠٠ جريح. وهناك سبب خاص للقلق بشأن تدهور الوضع الإنساني والبيئي في دونباس. وبالإضافة إلى هذه الإحصاءات المقلقة، لم يسجل أي تقدم حقيقي في تنفيذ اتفاقات مينسك، التي تمثل في رأينا، السبيل الوحيد لإيجاد حل سلمي ومستدام للنزاع. كما لم يتم التغلب على الاختلافات القائمة فيما يتعلق بنشر قوات حفظ السلام الدولية في شرق أوكرانيا برعاية الأمم المتحدة. ونتقاسم نحن، قادة الدول الأعضاء في هذه المنظمة الدولية، المسؤولية عن إقامة نظام عالمي سلمي وعادل ومستدام يستند إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأدعو الجمعية العامة، إلى مضاعفة جهودها لتحقيق السلام والاستقرار في أوكرانيا، بدون المساس بسيادة ذلك البلد وسلامته الإقليمية.

إن الوضع في سورية لا يزال مأساويا. وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، تستمر الأنشطة العسكرية في البلد، مما يؤدي إلى تزايد عدد الإصابات بين السكان المدنيين، فضلاً عن تدفق الآلاف من المهاجرين الجدد. إن كون بلغاريا دولة قريبة جغرافيا من سورية، يجعلها تدعم الجهود الرامية إلى منع المزيد من التصعيد للنزاع العسكري. ولذلك، فإننا نؤيد استمرار الحوار السياسي والمفاوضات داخل سورية، بهدف إيجاد حل سياسي دائم للأزمة.

إننا نؤيد إطلاق مبادرات دولية لتهيئة الظروف المواتية لاستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط من خلال المحادثات الثنائية. ونعتقد أن هذا هو الطريق للتوصل إلى اتفاق نهائي، يستند إلى مبدأ وجود دولتين تتعايشان في سلام واستقرار. ولهذا السبب، نثمن بشدة ونؤيد بقوة جهود منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، الرامية لتحسين الحالة الإنسانية في قطاع غزة في أقرب وقت ممكن.

وفيما يتعلق بليبيا، تؤيد بلغاريا خطة عمل الأمم المتحدة المتعلقة بليبيا وجهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، التي تتمثل مهمتها الأساسية في تحقيق الاستقرار في البلد وتحقيق التوافق الوطني في سياق الانقسام السياسي والمؤسسي القائم.

إننا نؤيد الاتفاق الذي توصل إليه القادة السياسيون الأربعة الرئيسيون لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

وليس من الممكن إنهاء جميع النزاعات، لكن أود أن أقول بضع كلمات عن قضية أخرى مهمة تتعلق بالسلام والأمن في العالم، خاصة بعد التصريحات التي سمعناها من السيد عباس والسيد نتنياهو والسيد روحاني. ونرى أنه في السياق الحالي، لا تزال خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني عنصرا أساسيا في هيكل الأمن الدولي. ونؤيد أيضا جميع الجهود الرامية إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه وإقامة سلام دائم في منطقة شمال شرق آسيا.

تشكل تدفقات الهجرة وأزمات اللاجئين ظاهرة عالمية. فهي نتيجة لعدد لا يحصى من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما النزاعات في أجزاء مختلفة من العالم. واسمحوا لي أن أؤكد بوضوح منذ البداية أن الهجرة غير النظامية تمثل تحديا خطيرا يواجه مجتمعاتنا، ويؤثر على الأمن والاستقرار. ولهذا السبب، نحتاج إلى تعزيز التعاون بين جميع البلدان المعنية، بما في ذلك بلدان المنشأ والعبور والمقصد، من أجل التوصل إلى حل دائم. ويتعين على تلك البلدان ضمان حقوق الإنسان والحق السيادي للدول ضماناً كاملاً من أجل حماية أمن حدودها.

ويتعين أن تركز جهود المجتمع الدولي في الغالب على الأسباب الرئيسية للهجرة، السياسية منها والإجتماعية والإقتصادية والطبيعية، أي نتيجة الكوارث الطبيعية. ونحن بحاجة إلى إيلاء الإهتمام بشكل خاص لمختلف أبعاد التنمية والصلة المتكاملة بين التنمية والأمن. ومع ذلك، إذا لم ندعم تلك الجهود بوساطة نشطة ومن خلال حفظ السلام، ولم نتمكن من حل النزاعات المشتعلة ومنع اندلاع النزاعات في المستقبل، فإن فرص نجاحنا محكوم عليها بالفشل. وهنا أرى أن الدور الحاسم والفريد الذي تضطلع به الأمم المتحدة يمكن أن يتعزز في حال توفر إرادة سياسية كافية من جانب الدول الأعضاء.

وخلال رئاسة بلغاريا لمجلس الاتحاد الأوروبي، فإنها شاركت مشاركة نشطة في عملية التفاوض على الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. إن الانتهاء من صياغة الاتفاق هو إنجاز يتوقف على التعاون المتعدد الأطراف، وأنا على ثقة من أن اعتماده في المؤتمر الحكومي الدولي في المغرب في شهر كانون الأول/ديسمبر من هذا العام سيضع الأساس للتنفيذ الناجح للإطار العالمي الأول من نوعه للتعاون في مجال الهجرة الدولية.

إننا في بلغاريا نرحب أيضا باستكمال المشاورات بشأن نص الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي يجسد استجابة شاملة لتدفقات الهجرة على نطاق واسع، استنادا إلى مبدأ المسؤولية المشتركة. لقد شهدنا مؤخرا زيادة في عدد الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم، وكذلك في عدد ضحايا الإرهاب الأبرياء. لقد أتاحت موجات الهجرة غير النظامية تسلل مقاتلين سابقين من سورية والعراق وأفغانستان وأماكن أخرى إلى بلداننا ومجتمعاتنا، بما في ذلك أعضاء مدربون في منظمات إرهابية، مثل تنظيم داعش.

إن بلغاريا تدين بشكل قاطع جميع أشكال وأنماط الإرهاب، بغض النظر عن القضية التي يدعي أنه يدافع عنها. فالإرهاب يقوض السلام والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول. ولهذا السبب، تتطلب المواجهة الفعالة لهذه الظاهرة جهود منسقة للمجتمع الدولي بأكمله. ولهذا السبب أيضا، نؤيد الأمم المتحدة بصفتها منظمة عالمية تمتلك مجموعة كاملة من الأدوات لقيادة وتنسيق العملية، إلى جانب تيسير تبادل الخبرات فيما بين المنظمات الإقليمية والوكالات الوطنية والمساعدة في ترشيد جهودها.

إننا نؤيد عمل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والخطوات المحددة المتخذة لتكثيف عمليات المنظمة على هذا المسار، بما في ذلك دعم تنظيم المؤتمر الرفيع المستوى لرؤساء وكالات مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء. وتتمثل إحدى المهام ذات الأولوية في اتخاذ تدابير لحماية الشباب من التطرف أو الانضمام إلى الجماعات الإرهابية، فضلاً عن القضاء على نفوذ الأشخاص والمنظمات التي تحرض على الهجمات الإرهابية.

إننا نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية السبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولأول مرة، ستقدم بلغاريا ترشحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان. ونحن نعتمد على دعم الدول الأعضاء. وهذه ليست غاية في حد ذاتها بالنسبة لنا، بل هي تعبير عن سياستنا الثابتة في العمل من أجل حماية وتأكيد حقوق الإنسان في بلغاريا وعلى المستوى العالمي. كما أتاحت رئاستنا لمجلس الاتحاد الأوروبي الفرصة لبلغاريا لعرض إسهامها في مختلف جوانب حماية حقوق الإنسان. ونعتزم الاستمرار في مشاركة أفضل ممارساتنا كعضو في مجلس حقوق الإنسان. إن القيم التي تعطي معنى لأي جهد سياسي تكمن في الماضي والحاضر والمستقبل. ويسمح لنا هذا أيضا بفهم جهودنا الحالية وتقديرها بشكل أفضل.

هناك لحظة في تاريخ بلغاريا نفخر نحن البلغار بها بشكل مبرر. فقبل خمسة وسبعين عاما، في بعض من أظلم سنوات الحرب العالمية الثانية، تصدى مواطنو بلغاريا والكنيسة والقيادات والمثقفون المستنيرون في بلدنا لمحاولات ترحيل ما يقرب من ٠٠٠ ٥٠ يهودي بلغاري إلى معسكرات الموت، وتمكنوا من منع ذلك. لقد قام البلغاريون بذلك، في وقت كانت فيه ألمانيا النازية تسيطر وتحتل تقريبا كل أوروبا. إن بلغاريا فخورة بالأشخاص الذين تمكنوا من إنقاذ حوالي ٠٠٠ ٥٠ يهودي.

إنني أسرد قصة إنقاذ اليهود البلغاريين لأنها تحمل رسالة قوية جدا ذات صلة بالحاضر وكل أولئك الذين يشعرون بالتهديد. وهي تظهر أن الإنسانية والشجاعة يمكن أن تنتصرا على القوة واللاعقلانية وتنقذ الأرواح. إنها تذكرنا بأننا يجب ألا نتوقف أبدا عن النضال من أجل إنقاذ حياة البشر والقضايا النبيلة.

ويشكل إنقاذ اليهود البلغار مثالا تشتد الحاجة إليها يمكن أن يطمئنا إلى أن القيم ليست كيانات منسية ولكنها تمنح الفرصة لمستقبل أفضل.

وينبغي للمثال البلغاري أن يصبح معروفا على نطاق واسع للمزيد من الناس، حتى يمنح الشجاعة لآخرين في أنحاء العالم يكافحون حاليا دفاعا عن حياتهم وحياة الآخرين ولحماية الكرامة وحقوق الإنسان. وتتمثل مهمتنا في الوقت الراهن في عدم السماح بعودة كراهية الأجانب ومعاداة السامية أو الاستهتار بالحياة على أساس العرق أو الانتماء الإثني أو عوامل أخرى. نحن، البلغار، نعرف إن ذلك ممكن وقد حدث من قبل.

وتتمثل مهمتنا الرئيسية في ضمان السلام والازدهار في جميع أنحاء العالم. وإنني مقتنع بأن ذلك ممكن، ليس بالأسلحة أو المعارك بل بقدر أكبر من الحس الإنساني والمسؤولية. كما إننا نحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى تعزيز دور وسلطة الأمم المتحدة في العمليات العالمية. وأود أن أعرب عن ثقتي بأنه يمكن تحقيق ذلك الهدف الكبير بالجهود والنوايا الحسنة من قبل جميع الدول الأعضاء.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس وزراء جمهورية بلغاريا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد بويكو بوريسوف، رئيس وزراء جمهورية بلغاريا، من المنصة.

خطاب السيد توالیبا سايليلي ماليليغاو، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة.

اصطحب السيد توالیبا سایلیلي ماليليغاو، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة، إلى المنصة.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد تويلايبا سايليلي ماليليغاوي، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد ماليليغاوي (ساموا) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد كان لي شرف مخاطبة الجمعية العامة على مدى السنوات ال٢١ الماضية بوصفي رئيس وزراء ساموا، وظلت رسالتي ثابتة طوال السنوات الماضية. وببساطة، يشكل تغير المناخ أكبر خطر منفرد، لا سيما للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل ساموا، وإن لم يكن ذلك بسبب أفعالنا أو اختياراتنا، والحاجة إلى أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات فعالة للتخفيف من آثار تغير المناخ ملحة وحقيقية.

كما إن تغير المناخ يشمل كذلك نطاق المسائل الأمنية التي تواجه منطقة المحيط الهادئ الأزرق، بما في ذلك الأمن البشري وأمن البيئة والموارد، والجريمة عبر الوطنية وأمن الفضاء الإلكتروني. ويشكل تغير المناخ، كما أوضحنا للأمم المتحدة من قبل، أحد التحديات الأمنية الأكثر إلحاحا التي تواجه البلدان الجزرية، مؤثرا على الأمن الغذائي والحصول على المياه المأمونة ويؤثر بشكل أساسي على قدرتنا على الاستفادة من المحيطات والبحار البكر التي تحيط بنا في معايشنا. فتغير المناخ هو التحدي ذو الأولوية الذي يواجه بلدان العالم وهو لا يميز بين الأغنياء والفقراء.

إن المنطق وراء منظورنا بسيط. يؤثر تغير المناخ على واقع وتطلعات ساموا. إنه يؤثر على مجتمعنا واقتصادنا وثقافتنا وعقيدتنا وأسلوب حياتنا، وسيظل يشكل أولوية رئيسية في شواغلنا وهمومنا السياساتية، وشواغل وهموم منطقة المحيط الهادئ بأسرها، اليوم وفي المستقبل.

إنه مشكلة مجتمعية تتطلب ردا حاسما من المجتمع العالمي. وينبغي لنطاق تأثيره العالمي أن يوحد ويعزز عزمنا لا أن يضعفنا ويفرقنا. هناك الكثير الذي يمكننا تحقيقه، كمجتمع موحد، لنوقف خطر تغير المناخ بل ونعكس اتجاهه، على الرغم من أن آثاره تزداد سوءا يوما بعد يوم. ولا يمكن لأي بلد وحده أو مجموعة دول وحدها، ولا لمنظمة وحدها، أن تكسب الحرب ضد تغير المناخ. تقتضي مصالح الدول الأعضاء المتباينة، ولكنها مترابطة بشكل لا ينفصم، أن نعمل معا.

لقد شكل اتفاقنا في باريس بشأن تغير المناخ منارة أمل، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الضعيفة. فقد استند إلى المسؤوليات المشتركة والثقة والتعاون والعمل المبني على المبادئ. وهو يبين نوعا جديدا من التعاون والتوقعات الواسعة، ويطرح فيه جانبا المسعى الضيق الأفق لتحقيق المصالح الذاتية والاعتماد على النفعيات الاقتصادية والسياسية. إن الغرض منه هو أن يكون تذكيرا في الوقت المناسب بعدم استصغار أي عمل أو التقليل من شأنه. فلجميع المساهمات قيمة، وكل عمل له اعتباره بصرف النظر عن مصدره. والأهم من ذلك، إنه يضع مسؤولية التصدي لتغير المناخ بشكل مباشر على كل زعيم وكل بلد من حيث تنفيذ إسهامه المحدد وطنيا في اتفاق باريس.

ومما يبعث على القلق والجزع بالفعل أن مستوى الالتزامات باتفاق باريس من جانب الدول الأعضاء لن يقترب بأي حال من الإبقاء على الاحترار العالمي دون ١,٥ درجة مئوية، وهو ما يشكل الهدف المثالي والأخلاقي المطلوب من أجل إنقاذ كوكب الأرض. بدون ذلك، فإن استمرار وجود الجزر المنخفضة في منطقة المحيط الهادئ والمناطق الأخرى سيكون موضع شك كبير. يجب علينا أن نعمل معا مع شعور بالإلحاح والتزام بالتصدي لتغير المناخ اليوم. وليس العلم وحده هو الذي ينبغي أن يخبرنا بما يجب أن نفعله، بل كذلك ضميرنا وإرادتنا السياسية لكي نعمل ما هو مطلوب.

من الواضح أننا نريد قادة يرون العالم كوحدة متماسكة، حيث يجب على الجميع أن يعمل معا في حدود قدراتهم وإمكاناتهم ليكونوا جزءا من الحل الشامل. وساموا أيضا تريد أن تكون جزءا من الحل، لأن من مصلحتنا أن نفعل ذلك. أما بالنسبة للذين يلمحون إلى أنه طلب منهم اتخاذ إجراءات جريئة من أجل جزرنا الضعيفة فحسب، فينبغي أن يتم تذكيرهم بهدوء بأنه في التحليل النهائي فإن مبادرات التنفيذ ستفيد، في نهاية المطاف، اقتصاداتهم وشعوبهم وبقاء بلدانهم كذلك. في الواقع، سيستفيد العالم بأسره.

فبالنسبة للبلدان الضعيفة، لا تتطلب المسألة وضع أهداف جديدة، والتكليف بإجراء المزيد من الدراسات وإعداد التقارير أو حتى عقد المزيد من محافل الحديث المهذب وجلسات الحوار المنظمة. ما هو مطلوب هو التكيف الآن لصالح البقاء في الأجل الطويل. وتبقى الأمم المتحدة آخر أفضل آمالنا لتوفِّر الإرادة السياسية والالتزام الضروري لتحويل اتجاه تغير المناخ.

وتناشد ساموا الدول الأعضاء في منظمتنا التي تتمتع بمواقع قيادية إلى تولِّي الريادة في إيجاد وتنفيذ الحلول لمسببات تغير المناخ. إننا مَدينون لأبنائنا والأجيال المقبلة، بصفتنا أوصياء حاليين على بيئة عالَمنا، بأن نفعل ما يجب فعله بسرعة وحزم. ويجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الوفاء بقسطها من الصفقة في العمل الذي يتعين القيام به، بنفس الطريقة التي يُطلَب بها من الدول التي لديها أدوار قيادية أن تفعل ما هو صائب من أجل عالَمنا. فالوصول إلى الأهداف، التي نعلم جميعاً أنه ينبغي تحقيقها، سيبقى بعيد المنال، من دون ذلك التعاون من قِبَل جميع الدول الأعضاء.

إن منطقة المحيط الهادئ تواجه بالفعل آثارا مدمرة لتغير المناخ وكوارث. فالأعاصير غير المسبوقة والفيضانات والجفاف وارتفاع مستوى سطح البحر وتحمض المحيطات، تؤثر سلبا على صحة ورفاه شعوبنا وبيئتنا واقتصاداتنا.

إن الخسائر الاقتصادية المتصلة بالكوارث، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، أعلى في البلدان الجزرية في المحيط الهادئ من أي مكان آخر في العالم تقريبا.

وأبناء شعبنا ينتظرون؛ والعالم قاطبة في حالة ترقب. ويتعين على كل قائد وكل بلد رفع مستوى الطموح، ليس كمجرد هدف ملهم ولكن كمنجزات متوخاة بموجب اتفاق باريس. فالخيار الوحيد بالنسبة لشعوب جزر المحيط الهادئ ومنطقة المحيط الهادئ الأزرق هو اتخاذ إجراء طموح بشأن تغير المناخ على وجه الاستعجال.

ونرحب بالتصميم الذي أعرب عنه الأمين العام في ملاحظاته أمام الجمعية العامة في وقت سابق من هذا الشهر لقرع ناقوس الخطر بشأن ضرورة اتخاذ إجراء أكثر جرأة بشأن تغير المناخ (انظر A/73/PV.6). وتلك متطلبات كبيرة ينبغي الوفاء بها. وسيكون من السذاجة أن نعتقد خلاف ذلك. ولكن عندما يُعرض للخطر مستقبل وجود الدول الجزرية ذات السيادة وسكانها وثقافاتها، هناك واجب أخلاقي يجب على العالم أن يفي به باتخاذ إجراء حاسم وجماعي.

ويدرك قادة منطقة المحيط الهادئ أهمية أمن منطقتنا ويشعرون بالقلق على نحو متزايد في هذا الصدد، ونحن لا ننظر إلى الأمن من المنظور التقليدي لأمن الدولة فحسب، بل أيضا من حيث أثره علينا كمجتمعات في المحيط الهادئ. ويحدد إطار العمل الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ الأمن بوصفه أحد الأهداف الأربعة للعمل الإقليمي وباعتباره أمنا يكفل ظروفا بشرية وبيئية وسياسية مستقرة وآمنة للجميع.

وقد جدد قادة منتدى جزر المحيط الهادئ التزامهم بالعمل معا باعتبارهم أبناء قارة زرقاء في منطقة المحيط الهادئ، لا سيما بالنظر إلى المصالح الجغرافية السياسية المتجددة في منطقة المحيط الهادئ. فمنطقة المحيط الهادئ صارت فجأة تواجه المد المسمى بالاستراتيجيات التي تفي بالغرض المنشود، من أقصى أفريقيا

مرورا عبر المحيط الهندي إلى قارة المحيط الهادئ الأزرق الشاسعة، وهي وطننا وموطننا. والدول الكبرى تتبع بجد استراتيجيات لتوسيع نطاق تأثيرها وإذكاء شعور بانعدام الأمن. كما أن تحدد الطريقة المتحمسة التي يتم بها اتباع والدفاع عن استراتيجية قائمة على أساس منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة يثير لدينا الكثير من الريبة. وبالنسبة لمنطقة المحيط الهادئ، هناك خطر حقيقي من تفضيل المحيط الهندي على المحيط الهادئ.

وعلى الرغم من أن منطقة المحيط الهادئ تتمتع حاليا بفترة من الاستقرار النسبي، فإن عوامل عدم الاستقرار موجودة في المنطقة وخارجها. فقد أشار تقرير عام ٢٠١٧ عن حالة العمل الإقليمي في منطقة المحيط الهادئ إلى أن تغير الاعتبارات الجغرافية السياسية على الصعيدين العالمي والإقليمي يوجد منطقة مزدحمة ومعقدة بصورة أكبر تضع المحيط الهادئ في قلب الاعتبارات الجغرافية السياسية العالمية المعاصرة. وهذا الاتجاه، إلى جانب التحديات الأوسع نطاقا، مثل تغير المناخ، وتزايد أوجه عدم المساواة، واستنفاد الموارد البحرية، والمنازعات الحدودية، والتطورات التكنولوجية، سيظل يحدد ملامح البيئة الأمنية الإقليمية في منطقة المحيط الهادئ.

وبينما يعالج العالم مسائل الأمن استنادا إلى القوة العسكرية وعجائب التقدم التكنولوجي تحقيقا لهذه الأهداف، فإن أولويتنا في منطقة المحيط الهادئ هي الحفاظ على استقرار حكوماتنا وبلداننا. ويمكننا أن نفعل ذلك عن طريق استعراض مسارات الحوكمة لدينا وكفالة تلبية قادتنا المنتخبين التي نبذلها لاحتياجات الناس. ولأعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ تاريخ يدعو للافتخار في مجال العمل بصورة جماعية استجابة للأحداث والمسائل التي تشكل تحديات للأمن والسلام والاستقرار على الصعيد الإقليمي، من معاهدة راروتونغا لعام ١٩٨٥، التي أنشأت منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ، إلى اتباع نهج جماعي لمواجهة التهديد الوجودي المتمثل في تغير المناخ.

إن السياق الجغرافي السياسي والجغرافي – الاستراتيجي الراهن في منطقة المحيط الهادئ يشدد على الحاجة إلى هيكل أمني متكامل وشامل، ينطوي على مفهوم الأمن الموسع. فالبيئة الأمنية المستقرة والقادرة على التكيف توفر المنبر لتحقيق تطلعات التنمية المستدامة في المنطقة.

وإقرارا بهذه الاعتبارات، اتفق قادة منتدى جزر المحيط الهادئ، في عام ٢٠١٧، على تعزيز إعلان بيكيتاوا والإعلانات الأخرى المتعلقة بالأمن التي أصدرها المنتدى كأساس للاستجابات الاستراتيجية الإقليمية في المستقبل، إدراكا منهم لأهمية المفهوم الموسع للأمن والتعاون الإقليمي في بناء القدرة على مواجهة الكوارث وتغير المناخ. كما أولى القادة الأولوية للإجراءات المتعلقة بتغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث، وإدارة وحفظ مصائد الأسماك والمحيطات،التي تتضمن كافة عناصر أمنية كبيرة.

وكما لو أن التأثر بتغير المناخ ليس تحديا يدوم مدى الحياة، فإن صفة الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ يمكنها أيضا أن تتسبب في محن واضطرابات غير مقصودة. ولفترة طويلة جدا، ما فتئ المجتمع الدولي يعتقد أن هذه الدول دول صغيرة مُصنفة في خانة الدول المعدمة. ونحن عرضة للنعت بالبلدان التي لا تملك إلا القليل، وينبغي أن نعرب عن الامتنان لأي شيء يقدم لنا. إننا نحافظ كثيرا على وسائل كسب الرزق لدينا ونؤيد العمل الإقليمي من أجل ضمان استدامة موارد مصائد الأسماك لدينا. ونؤكد بنشاط طموحاتنا لكفالة وجود إرث للأجيال القادمة. وأي نهج للتعاون مع الشركاء يجب أن يكون حقيقيا ودائما، ويجب أن يستند إلى التفاهم والصداقة والمنفعة المتبادلة والطموح الجماعي إلى تحقيق نتائج مستدامة.

والتعاون يجب أن يكون أيضا محايدا وغير تدخلي. وأكرر أن التعاون يجب أن يكون محايدا وغير تدخلي.

وفي تلك العملية، لم يقم شركاؤنا بالاعتراف بسلامة قيادة منطقة المحيط الهادئ والمسؤولية التي يضطلع بها قادتنا عن كل قرار يُتخذ من أجل حشد الدعم للتنمية المستدامة في بلدانهم. قد يقول البعض إن هناك شيئا من التعالي فيما يتعلق بأن دول منطقة المحيط الهادئ تخبط خبط عشواء أو غير قادرة على جني ثمار العلاقات الوثيقة مع البلدان التي توجد في المنطقة وستظل فيها لبعض الوقت في المستقبل. وبما أن الشركاء الجدد يتعاملون مع بلدان منطقة المحيط الهادئ دون مشروطية، هناك انطباع بأن العلاقات مرتبطة بمشاكل الفساد أو التدهور البيئي غير المسبوق. ونميل للشعور بالاندهاش لأن رد الفعل محاولة لإخفاء ما نعتبره إهمالا استراتيجيا.

وما أنجزناه حتى الآن ما كان ليتحقق لولا الدعم القيم من دائرة شركائنا وقيمة ما أقمناه وعززناه من شراكات على مر السنين لتلبية العديد من احتياجات أبناء شعبنا. والعلاقات الودية التي تربطنا ببعض الشركاء يفسرها الآخرون بأنها خطيرة وتدخلية، مما يدفع البعض إلى الدفاع عنا لدرء التأثيرات التي يفترض أن سذاجتنا تمنعنا من الاعتراف بها.

وعلى نفس المنوال، فإن نُعطى البدائل التي تجسد مصالح تتجاوز الإيثار وتحسين أوضاع الفقراء. وكقادة لمنطقة المحيط الهادئ، نحن بحاجة إلى أن نسأل أنفسنا ما الذي يجب عمله من أجل إحداث تغيير لنا وللعالم، وتعزيز قيمنا التي تقوم على السلام والاستقرار والأمن.

إن عزلتنا الجغرافية وتقوقعنا لم تعودا تحرسانا أو تحمينا من تزايد التحديات الأمنية المعقدة والدينامية – الجريمة عبر الحدود الوطنية، وانتشار الأسلحة النووية، والتحديات التي تواجه السيادة، والأزمات الإنسانية. يجري لي النظام الدولي القائم على القواعد لتغيير ملامحه. وقد ولت الأيام حيث كنا نأخذ ما يكفينا من بيئتنا، وحيث كنا أكثر وعيا بأهمية استمرارية قيمنا وثقافاتنا غير المشوهة والمنتهكة من العالم الفارض نفسه من حولنا. وبعد ذلك، لم نقلق كثيرا إزاء الحدود بسبب الهجرات الأصلية لشعوبنا حددت لنا حيزنا المحيطي وموقعنا. ولم يكن الفقر جزءا من وعينا لأننا اهتممنا ببعضنا البعض وجادت المحيطات بثرواتها.

وينبغي لنا ألا نتأثر بالتبعية الاقتصادية، لأن ذلك يشكل مساومة في حد ذاته. وينبغي لنا أن نسعى إلى تعزيز التماسك الداخلي، وتطوير القدرة على التكيف، ونعيد التفكير في إدارة الممرات. إن قادة منتدى جزر المحيط الهادئ ملتزمون برؤية للمحيط الهادئ – تتمثل في منطقة سلام ووئام، وأمن وإدماج اجتماعي وازدهار حتى يتسنى لجميع الناس في منطقة المحيط الهادئ أن يعيشوا حياة حرة وصحية ومنتجة الآن وفي المستقبل. علاوة على ذلك، نحن ملتزمون بالعمل معا من أجل تحقيق هذه الرؤية. ويتيح منتدى المحيط الهادئ الأزرق المجال لجميع بلدان منطقة المحيط الهادئ القدرات التكيفية لمعالجة تغير المشهد الجغرافي. وتعتمد فرصة تحقيق الفوائد الكاملة للمحيط الهادئ الأزرق على قدرتنا على العمل والوقوف معا بوصفنا كتلة سياسية. والتحدي الماثل أمامنا هو الحفاظ على روح التضامن في مواجهة التدخل المكثف لعدد متزايد من الشركاء في منطقتنا. وينبغي لنا ألا ندع ذلك التحدي يفرقنا.

وخلال أربعة أسابيع، ستستضيف ساموا الاجتماع الأقاليمي للدول الجزرية الصغيرة النامية وشركائها في التنمية في إطار التحضير للاستعراض الخمسي لإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية خلال الأسبوع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر من العام المقبل. وتتطلع حكومتي إلى الترحيب بضيوفنا، ونشكر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، على الموافقة على السماح بعودة مسار ساموا لفترة وجيزة إلى سَمِيّه ومكان ميلاده.

أود أن أختتم بالإعراب عن التقدير للدعم المقدم من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، حلقة أصدقاء ساموا، التي دعمت مرشحنا لإعادة انتخابه عضوا في لجنة حقوق الطفل.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء وزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة، على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد توياليبا سيليلي ماليليغاوي، رئيس الوزراء وزير الخارجية والتجارة في دولة ساموا المستقلة، من المنصة.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد وانغ يي، مستشار الدولة ووزير الخارجية في جمهورية الصين الشعبية.

السيد وانغ يي (الصين) (*تكلم بالصينية*): كل شهر أيلول/سبتمبر، ينصب الاهتمام العالمي على الأمم المتحدة في قاعة الجمعية المَهيبة هذه. ويراقب الناس عن كثب ما يحدث هنا، على أمل أن تقوم الأمم المتحدة بتحقيق السلام والتنمية والوئام والرخاء في العالم. إن الناس تتطلع إلى الأمم المتحدة كي تساعدهم على تحقيق حلمهم في حياة أفضل، إلى أمم متحدة ملتزمة بجعل نفسها وثيقة الصلة بجميع الناس، مما يجعل عالمنا مكانا أفضل للجميع العيش فيه.

ويستند النظام الدولي المعاصر، الذي بدأ مع تأسيس الأمم المتحدة، إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتعززه الرؤية المتمثلة في تعددية الأطراف وممارستها. وقد حققت السلام عموما والتنمية السريعة على مدى ٧٠ عاما أو أكثر. وقد اكتسبت الفلسفة التي محورها الإنسان قبولا واسع النطاق، وتشكل توافق عريض في الآراء بشأن الحاجة إلى التكافل والتعاون المفيد لجميع الأطراف.

بيد أن من الصحيح أيضا أن النظام الدولي اليوم يواجه مشاكل، ويحتاج إلى الإصلاح والتحسين المستمرين. إن العالم يتغير. وإذ نحتفل بإنجازات البشرية وتقدمها التي نفخر بها، يجب ألا نغفل، في عالم دائم التغير، عن التحديات والصعوبات التي نواجهها. ويتعين علينا أن نظل يقظين. إن ما نراه اليوم هو أن القواعد الدولية والآليات المتعددة الأطراف تتعرض للهجوم، والمشهد الدولي مليء بالشكوك والعوامل المزعزعة للاستقرار. هل ينبغي أن نظل ملتزمين بتعددية الأطراف أو ندع النزعة الانفرادية تفرض نفسها؟ هل ينبغي لنا أن نسعى إلى الحفاظ على هيكل النظام العالمي أو نسمح بتآكله وانهياره؟ يؤثر هذان السؤالان الحاسمان على مستقبل جميع البلدان ومصير البشرية، وهي مسائل يجب على جميع البلدان أن تدرسها مليا والبحث عن حلول لها.

وجواب الصين واضح. فعلى الدوام، أيدت الصين النظام الدولي ومارست تعددية الأطراف. وعلى الرغم من إبقاء الصين خارج الأمم المتحدة لمدة ٢٢ عاما، فإنها لم تتردد قطّ في التزامها بتعددية الأطراف وبمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وظلت الصين وفية لالتزامها طوال عملية التفاوض بشأن عودتها إلى الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، ومن ثم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية – وهي المفاوضات التي استمرت ١٥ عاما طويلا وانتهت بثمن معين. ووفت الصين بوعدها واندمجت في النظام الاقتصادي العالمي. وبعد اندلاع الأزمة المالية الدولية، اختارت الصين ألا تقف مكتوفة الأيدي؛ وبدلا من ذلك، عملت مع بلدان أخرى من أجل اجتياز تلك الأوقات الصعبة. وعلى مدى سنوات عديدة، أسهمت الصين بأكثر من ٣٠ في المائة من النمو الاقتصادي العالمي. وقد اضطلعت بدورها في المساعدة على الانتعاش العالمي. وفي مواجهة التطورات الجديدة والتحديات الخطيرة، ستبقي الصين على التزامها وستظل نصيرة لتعددية الأطراف.

وفي بيان الرئيس الصيني شي جين بينغ الذي جسد الفهم الرئيسي للاهتمام المشترك للبشرية ومستقبل كوكبنا، وألقاه من

على هذا المنبر في عام ٢٠١٥، (A/70/PV.13)، دعا إلى بناء مجتمع مستقبل مشترك للبشرية. وتتماشى هذه المبادرة مع توجه التاريخ، وتكرر النداء الموجه دائما. وهي تزيد من إيماننا وقوتنا إذ نضطلع بالمسعى المشترك لحماية هذه القرية العالمية. وهي توجهنا في الاتجاه الذي ينبغي لنا العمل فيه معا من أجل إيجاد مستقبل أفضل للبشرية.

وكي نتمسك بتعددية الأطراف في هذا العهد الجديد، نرى أنه ينبغي التقيد بالمبادئ التالية. أولا، يجب أن نواصل التعاون المفيد لجميع الأطراف. يشهد عالمنا اليوم تغييرات عميقة لم نرَ لها مثيل في هذا القرن من الزمان. كما أن المشاكل والتحديات التي تواجهنا لم يسبق لها مثيل كذلك. ولا يمكن لأي بلد التصدي لها وحده أو البقاء بمنأى عن آثارها. نحن بحاجة إلى إحلال التعاون محل المواجهة والتشاور محل الإكراه. ويجب أن نظل متحدين كأسرة كبيرة. وبدلا من تشكيل دوائر مغلقة، يجب أن نعزز التنمية المشتركة من خلال التشاور بدلا من اتباع نهج ”الفائز يظفر بكل شيء“. وهذا هو السبيل الأكيد لبناء مستقبل مشرق.

ثانيا، يجب أن نتصرف تماشيا مع القواعد والنظام. ويجب أن تستند العلاقات بين الدول إلى المصداقية، وليس الإلغاء المتعمد للالتزامات. وينبغي للتعاون الدولي أن يسترشد بالقواعد، وليس بالاندفاعات. وتعني ممارسة تعددية الأطراف، أولا وقبل كل شيء، التمسك بميثاق الأمم المتحدة، مع احترام القانون الدولي والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، والوفاء بالاتفاقات الدولية التي تم التوصل إليها بالمفاوضات.

ثالثا، يجب أن نتمسك بمبادئ العدالة والإنصاف. وفي الشؤون الدولية، فإن العدالة والإنصاف تعني المساواة بين جميع البلدان، الكبيرة منها والصغيرة على السواء. وهذا يعني مسؤولية البلدان الكبيرة عن مساعدة البلدان الصغيرة، ومسؤولية الأغنياء عن مساعدة الفقراء. الإنصاف والعدالة تعني أيضا احترام سيادة البلدان الأخرى واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وكذلك اختيار مسارات التنمية والحق في حياة أفضل، وزيادة فرص التنمية.

رابعا، يجب أن نعمل لتحقيق نتائج حقيقية. إن تعددية الأطراف لا تقوم على البلاغة الجوفاء، بل يجب أن تسعى لحل المشاكل. ويجب أن تكون الجهود محددة الهدف وموجهة نحو تحقيق النتائج، ويكون قياسها من خلال ما تحقق من تقدم ملموس. وعمل الآلية المتعددة الأطراف يتوقف على إرادة لبلدان ومشاركتها. ومن الضروري أن نعمل معا لدعم النظام الدولي والأمم المتحدة في مركزه، فضلا عن النظام التجاري المتعدد الأطراف وهو في صميم عمل منظمة التجارة العالمية. وتعددية الأطراف تتطلب أمما متحدة قوية. والصين تدعم الأمين العام غوتيريش في دفعه عجلة إصلاح منظومة الأمم المتحدة في المجالات الثلاثة الحاسمة: السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والإدارة الداخلية. وينبغي أن تقود الدول الأعضاء هذا الإصلاح، وأن تمنح الأولوية لشواغل البلدان النامية، وزيادة فعالية الأمم المتحدة وتعزيز الرقابة والمساءلة. والتمويل المستقر والذي يمكن التنبؤ به أساسي لكفالة الأداء السليم للأمم المتحدة. والصين ستواصل الوفاء بالتزاماتها المالية، وتدعو الدول الأعضاء الأخرى إلى تسديد اشتراكات العضوية والأنصبة المقررة لحفظ السلام في الوقت المحدد وبالكامل.

ولا يمكن إيقاف زخم تحرك البشرية صوب التنمية والتقدم. فالسلام والمصالحة والوئام تمثل التوجه المهيمن، بينما الحرب والنزاع والإرهاب أمر يرفضه الجميع. المساواة والثقة المتبادلة والتعاون المربح لجميع الأطراف هي الكلمات الرئيسية في عصرنا، في حين أن سياسة القوة وقانون الغاب لا تجد أي دعم. وكبلد كبير مسؤول، تلتزم الصين بالسير في طريق التنمية السلمية، وستعمل جنبا إلى جنب مع البلدان الأخرى وتسهم بنصيبها في السلام والأمن العالميين.

خلال العام الماضي، شهد الوضع في شبه الجزيرة الكورية تحولا كبيرا بفضل جهود جميع الأطراف المعنية. ومن جانبها، فقد أسهمت الصين في ذلك التقدم. وتؤيد الصين تحسينا شاملا للعلاقات بين الشمال والجنوب في شبه الجزيرة الكورية، فضلا عن جهود تيسير الحوار بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. والصين تشجع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مواصلة التحرك في الاتجاه الصحيح نحو إخلاء شبه الجزيرة من السلاح النووي. ونرى أن على الولايات المتحدة أيضا أن ترد بشكل ملائم وإيجابي حتى تلتقي مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حقا في منتصف الطريق. وستواصل الصين الوفاء بمسؤولياتها والتزاماتها الدولية وتنفذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنفيذا صارما. وتدعو الصين مجلس الأمن إلى اتخاذ التدابير الملائمة في ضوء التطورات والتغيرات التي تطرأ على الوضع بغية تهيئة ظروف مؤاتية للتسوية السلمية للمسألة في شبه الجزيرة الكورية من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية. والتسوية الفعالة لهذه المسألة تتطلب نزع السلاح النووي الكامل، فضلا عن إنشاء آلية للسلام. وعندما تتحرك تلك العناصر بالترادف، يمكن حسم هذه المسألة حينها وإحلال السلام حقا.

وفيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية، نرى أننا في وقت حاسم لمواصلة تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، ذلك الاتفاق المتعدد الأطراف القائم على توافق الآراء والذي أقره مجلس الأمن. وهو يخدم المصالح المشتركة لجميع الأطراف المعنية والمجتمع الدولي ككل. والإخفاق في تنفيذ الاتفاق من شأنه زعزعة النظام الدولي لعدم الانتشار، وإثارة التحديات لسلطة مجلس الأمن ودوره، كما سيعرض السلام والاستقرار في المنطقة وفي العالم للخطر. وهذا السيناريو ليس في صالح أحد. والصين تحث الأطراف المعنية على الاستمرار في احترام خطة العمل الشاملة المشتركة وتنفيذها. وعلى هذا الأساس، يمكن استكشاف إمكانية أن يكون هناك منصة لحوار شامل وشفاف لتيسير معالجة شواغل كل طرف على نحو ملائم عن طريق المحادثات والمشاورات.

يجب عدم تهميش قضية فلسطين. فلأكثر من سبعة عقود، لا يزال السلام والعدالة بعيد المنال في ذلك الجزء من العالم. وأكثر ما يحتاجه المجتمع الدولي ليس الاقتراحات أو المبادرات، وإنما العزم والعمل. ومن أجل تنفيذ حل الدولتين، يتعين عقد جولة جديدة من جهود تعزيز السلام بغية استكشاف آلية وساطة جديدة. ولهذه الغاية، ستؤدي الصين دورها، وستستمر في تقديم المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني.

ولا يمكن حل القضية المتعلقة بولاية راخين في ميانمار بين عشية وضحاها، ويتعين إحراز تقدم مطرد من خلال عملية من ثلاث مراحل تتضمن وقف أعمال العنف وعودة النازحين والتنمية الاقتصادية. ميانمار وبنغلاديش جارتان لا يمكن فصلهما ويمكن أن يكونا شريكين لا ينفصلان كذلك. وبالأمس، في لقائي مع زملائي من ميانمار وبنغلاديش وبحضور الأمين العام غوتيريش، تم التوصل إلى اتفاق بين ميانمار وبنغلاديش بشأن تسريع عودة الموجة الأولى من المهجرين. ونعتقد أن ميانمار وبنغلاديش يمكنهما حل هذه المسألة بشكل صحيح من خلال المفاوضات الودية.

والصين تدعم الدور الريادي للأمم المتحدة في تنسيق الاستجابات للتحديات الأمنية غير التقليدية. وفيما يتعلق بالآفاق الجديدة للحوكمة العالمية، مثل الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي، يتعين احترام سيادة الدول ومراعاة القواعد والوفاء بالمسؤوليات. إن الإرهاب – الذي يهدد كل المجتمعات – لا يمكن تبريره بأي حال من الأحوال. ويجب أن تنفذ قرارات مجلس الأمن بحزم لمكافحة الإرهاب الإلكتروني، وتمويل الإرهاب ونشر الخطاب الراديكالي بغية القضاء على التربة الخصبة للإرهاب.

إن التنمية أساسية في عالمنا اليوم. ونحتاج إلى معالجة التنمية غير الكافية، والأهم من ذلك، عدم التوازن في التنمية. فلا يوجد نموذج واحد يصلح للجميع. ولكل بلد الحق في استكشاف مسار تنمية محدد بهدف توفير السعادة والأمن لشعبه وتهيئة مستقبل من الثقة والأمل لأطفاله. وتواجه البلدان تحديات مختلفة فيما يتعلق بالتنمية. ويمكن تحويل هذه التحديات إلى محركات للإصلاح، وإيجاد حلول للمشاكل يمكن أن يؤدي إلى التنمية. ولا ينبغي أن تكون العولمة الاقتصادية عملية يكسب فيها البعض ويخسر البعض الآخر؛ ناهيك عن أن تؤدي إلى توسيع الفجوة بين الشمال والجنوب. ومن المهم أن نكيف أنفسنا مع توجه العولمة الاقتصادية وأن نتأكد من أن هذه العملية منفتحة وشاملة ومتوازنة ومتبادلة المنفعة، بحيث يمكن أن تحقق المنافع للجميع. والتجارة الدولية تكميلية الطابع وذات منفعة متبادلة. وينبغي ألا تكون لعبة محصلتها صفرية، حيث يربح جانب واحد على حساب الآخرين، ولا ينبغي السماح لأحد بوضع مصالحه فوق مصالح الآخرين. ولن تكون الحمائية سوى هزيمة ذاتية، كما أن التحركات الأحادية ستلحق الضرر بالجميع.

وفيما يتعلق بالخلافات التجارية، تؤيد الصين التوصل إلى تسويات مناسبة للخلافات تقوم على القواعد والتوافق من خلال الحوار والتشاور على قدم المساواة. ولن تخضع الصين للابتزاز أو تستسلم للضغوط. والصين لم تتخذ خطوات للدفاع عن حقوقها ومصالحها المشروعة فحسب، بل تعمل أيضا على دعم نظام التجارة الحرة والقواعد الدولية والنظام الدولي لصالح الانتعاش العالمي والمصالح المشتركة لجميع البلدان.

وينبغي أن يكون تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على رأس جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة. نحتاج إلى إدماج تنفيذ هذه الخطة في الاستراتيجيات الإنمائية للدول الأعضاء، ومواصلة التنمية المدفوعة بالابتكار والمنسقة والخضراء والمفتوحة التي تفيد الجميع. ونحتاج إلى إقامة شراكات أوثق من أجل التنمية ومتابعة التعاون الإنمائي الدولي، والأمم المتحدة في صميمه والتعاون بين الشمال والجنوب قناته الرئيسية، يكملها التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولمواجهة تحديات تغير المناخ، لا بد من تحقيق التنمية المستدامة. وتأمل الصين أن تشهد انتهاء المفاوضات بشأن المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاق باريس، بحلول نهاية هذا العام، من أجل دفع الجهود المشتركة لحفظ البيئة العالمية.

وبغية متابعة قضيتنا المشتركة للتنمية البشرية والتقدم، تعمل الصين بشراكة مع بلدان أخرى في المجتمع الدولي. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الأربعين للإصلاح والانفتاح في الصين. وخلال السنوات الأربعين الماضية، عملنا بجد وانطلقنا بنجاح على مسار الاشتراكية بخصائص صينية. وقد أحدث هذا المسار تغييرات أساسية في الصين. وخلال السنوات الأربعين، تم انتشال أكثر من ٧٠٠ مليون شخص من سكان الصين من الفقر المدقع، وهو ما يمثل أكثر من ٧٠ في المائة من الإجمالي العالمي لنفس الفترة.

وأُنشئ نظام تأمين طبي أساسي ليشمل مجموع سكان الصين البالغ عددهم ١,٣٥ بليون نسمة، علاوة على إنشاء شبكة للمعاش الاجتماعي تشمل ما يزيد على ٩٠٠ مليون شخص ونفذت تنفيذا كاملا. وشيدت الصين حوالي ٠٠٠ ٢٥ كيلومتر من السكك الحديدية عالية السرعة. وهذا يمثّل ثلثي مجموع السكك الحديدية على النطاق العالمي ويساعد في زيادة تشييد البنية التحتية عالميا. ووفقا لاستطلاعات الرأي التي أجرتها وكالات دولية موثوقة فإن الصين تأتي في أعلى مرتبة عالميا من حيث رضا السكان عن التنمية والثقة في المستقبل عامة. ووفر مسار التنمية الذي تمضي فيه الصين للعالم فرصا للتنمية المشتركة. فعلى مدى الـ٤٠ عاما الماضية بلغ متوسط معدل نمو التجارة الخارجية السنوي للصين ١٤,٥ في المائة. ووفر استمرار

القوة الدافعة للنمو للعالم سوقا صينية كبيرة. ولدينا كل الثقة في قدرتنا على الحفاظ على ذلك المعدل والاستمرار في تحقيق التنمية الرشيدة. وستعجّل الصين بالجهود الرامية إلى البناء على هذا النظام الاقتصادي المتقدم والقادر على توفير المزيد من فرص التجارة، علاوة على توفير بيئة استثمارية أفضل للبلدان الأخرى.

ولن تحيد الصين عن هذا المسار أو تغلق أبوابها أمام الآخرين، بل ستفتح أبوابها للعالم بشكل أوسع. ولن تقيم الصين أية حواجز سوقية، بل ستوسع نطاق الوصول إلى السوق الصينية. ومن بين جميع البلدان النامية في العالم فإن الصين هي الأسرع من حيث الانفتاح على مستوى لا مثيل له مقارنة بالآخرين. وعندما يتعلق الأمر بالتخفيض العام للتعريفات، فقد أوفت الصين بأكثر مما التزمت به عند انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. وتقارب سعة انفتاح الصين في مجال الخدمات المستوى المتوسط للبلدان المتقدمة النمو. وستستضيف الصين في تشرين الثاني/نوفمبر أول معرض دولي للتصدير والاستيراد في شنغهاي. وسيكون خطوة كبرى أخرى في انفتاح السوق الصينية، ونرحب بمشاركة البلدان النشطة في هذا الحدث.

وتُعدُّ مبادرة الحزام والطريق التي اقترحها الرئيس شي جينبينغ، منفعة عامة أخرى توفرها الصين للعالم. فقد تنامت لتصبح أكبر منصة للتعاون الدولي. وتهدف هذه المبادرة إلى تحقيق المنافع للجميع من خلال التشاور والتعاون. وتتسم هذه المبادرة بالانفتاح والشفافية والشمول. وهي تستند إلى القواعد والقوانين الدولية وتهدف إلى تحقيق تنمية خضراء مستدامة وملائمة للبيئة. وتتعلق المبادرة أيضا بالسعي إلى تحقيق الرخاء المشترك بواسطة تعزيز التكامل بين البلدان المشاركة. وبحلول أيلول/سبتمبر ستوقّع ما يزيد على ١٣٠ من البلدان والمنظمات الدولية على اتفاقات التعاون على مبادرة الحزام والطريق مع الصين. وفي العام المقبل، ستستضيف الصين الاجتماع الثاني لمنتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي، ونرحب بجميع الأطراف لحضور هذا الحدث.

وتُعدُّ الصين أكبر بلد نام في العالم. ولا يزال تعزيز التعاون والتضامن مع البلدان النامية الأخرى أولوية استراتيجية ثابتة في الدبلوماسية الصينية. ولقد تحدد هذا الخيار بما تتسم به الصين وبموجب المنظومة والقيم التي تؤيدها الصين. وستظل تلك الأولوية الاستراتيجية للصين دون تغيير مهما زادت قوة الصين وبصرف النظر عن احتمالات تغير المشهد الدولي.

وتظل الأمم المتحدة المنبر الرئيسي للدعوة إلى تعددية الأطراف وممارستها. ويحدونا الأمل في أن تُذكر الدورة الحالية للجمعية العامة من حيث تأييدها لتعددية الأطراف والسلام والتنمية على الصعيد العالمي. ويحدونا الأمل في أن ندعم جميعا، نحن المجتمع الدولي، الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى أداء دورها الرئيسي في الشؤون الدولية، وندعو شعوب جميع بلدان العالم إلى العمل معا لبناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية.

خطاب السيد شارلو سالواي تابيماسماس، رئيس وزراء جمهورية فانواتو

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس وزراء جمهورية فانواتو.

اصطحب السيد شارلو سالواي تابيماسماس، رئيس وزراء جمهورية فانواتو، إلى المنصة.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد شارلو سالواي تابيماسماس، رئيس وزراء جمهورية فانواتو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد سالواي (فانواتو) (*تكلم بالفرنسية*): تتشرف فانواتو بالانضمام إلى المتكلمين الآخرين في تهنئتكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، ونؤكد لكم دعمنا الكامل. وأود أيضا أن أعرب

عن امتناني لسلفكم، سعادة السيد ميروسلاف لايتشاك، على قيادته الممتازة.

وأود أيضا أن أثني على الأمين العام، غوتيريش، وأؤكد له ثقة بلدي فيه وهو يواصل الاضطلاع بمهامه بصفته المسؤول الإداري الأول.

وأود أن أشيد بسعادة الراحل الأمين العام السابق كوفي عنان، الذي توفي في الشهر الماضي. وسنظل نذكر السيد عنان لفترة طويلة لدعوته إلى إصلاح الأمم المتحدة والتزامه بحل المسائل الرئيسية بالوسائل السلمية، استنادا إلى إيمانه بالوساطة والحوار.

لقد أنشئت الأمم المتحدة على رؤية تؤمن بأن بوسع الأمم معا أن تؤدي دورا وقائيا هاما في إنقاذ الأجيال المتعاقبة من ويلات الحرب واستعادة الثقة في حقوق الإنسان الأساسية. وتوخى المؤسسون أيضا منظمة ستكون ركيزة من ركائز النظام العالمي ويكفل فيه السلم والأمن الدوليين بموجب القانون الدولي. وتوخوا أيضا إنشاء الآليات الدولية اللازمة لتعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين الظروف المعيشية للبشرية. وأتيحت لنا خلال هذه الأسابيع من المناقشة فرصة لتقييم التقدم المحرز على مدى العقود السبعة الماضية، ومناقشة المجالات التي يجب علينا المضي فيها قدما. ولا شك أن موضوع الدورة الثالثة والسبعين ”جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع: قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات منصفة ومستدامة يعمها السلام“ أكثر ملاءمة من أي وقت مضى ونحن نتداول بشأن السبل لتعزيز الأمم المتحدة وجعلها أكثر إنصافا وشفافية وقدرة على تحقيق أهدافها.

وقد أحرزت الأمم المتحدة تقدما كبيرا على مدى العقود الماضية. فلقد انخفض مستوى الفقر المدقع إلى النصف، وازداد التحاق الفتيات بالمدارس أكثر من أي وقت مضى، وتضطلع المزيد من النساء، وخاصة في المناطق الريفية، بأدوار أكثر مسؤولية وإسهاما في الاقتصاد العالمي. وبالمثل، تحسنت صحة الأمهات والأطفال تحسنا كبيرا. بيد أن تلك الإنجازات طغت عليها الثغرات القائمة في المنظمة، بما في ذلك عجزها المستمر عن تزايد المشاكل التي تواجه البشرية، بما في ذلك منع الأزمات. ومن بين تلك الأمثلة عجز مجلس الأمن عن اتخاذ إجراءات حاسمة بشأن المسألة السورية. وتشاطر حكومة فانواتو حكومات البلدان الأخرى في الإشارة إلى أن نيل العضوية في مجلس الأمن ليست تشريفا فحسب، بل تتضمن أيضا القدرة على إبداء القيادة القوية والاضطلاع بالمسؤوليات المشتركة لصون السلام والأمن في العالم.

وترحب حكومة بلدي بالإصلاحات التي يضطلع بها الأمين العام غوتيريش، التي تعطي الأولوية للوقاية والحفاظ على السلام، فضلا عن جعل المنظمة أكثر اتساقا وفعالية عن طريق اتباع نهج شامل. ونرحب بالجهود الرامية إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ويتطلب ذلك إحداث تغييرات محددة داخل المنظومة لأجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وتدعو حكومة بلدي إلى أن تكون منظومة الأمم المتحدة أكثر مرونة وأن تتيح الفرص لاستعراض وتكييف الكثير من أفرقة الأمم المتحدة القطرية وتعزيز دورها وخدماتها الإنمائية من أجل كفالة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالجزء المتعلق بالبند الهام من جدول أعمال إصلاح الأمم المتحدة الحالي، أود أن ألفت الانتباه إلى ركيزة حقوق الإنسان. فسوف يصعب استخدام الدبلوماسية الوقائية بدون توفر منظومة فعالة ومرنة لحقوق الإنسان بقيادة الأمم المتحدة في جميع الدول. ويجب أن يشمل إصلاح الأمم المتحدة المنظومة برمتها عن طريق مواءمة السلام والأمن بشكل أوثق مع ركيزتي التنمية وحقوق الإنسان.

وتعرب منطقة المحيط الهادئ عن التزامها بتسريع وتيرة تعزيز التكيف مع تغير المناخ من أجل بناء منطقة قوية.

ونشأ ذلك الالتزام من مؤتمر قمة قادة منتدى جزر المحيط الهادئ الذي عقد في ناورو في وقت سابق هذا الشهر. ولا تزال الطبيعة تحذرنا من المخاطر المحدقة بالكوكب إذ يقترب من نقطة اللا عودة التي بعدها لن تعود نظمنا المناخية قادرة على التكيف. وأضفت موجات الحر الصيفية وحرائق الغابات الهائلة والجفاف الشديد وزيادة تواتر الظواهر المناخية وحجمها مستوى لا جدال فيه من الأهمية على المناقشة بشأن الاحترار العالمي. ويحدوني أمل صادق في أن تؤدي تلك التحذيرات إلى تضافر العمل المناخي.

وبالنسبة لفانواتو، بوصفها أكثر بلدان العالم عرضة للخطر فيما يتعلق بالتعرض للأخطار الطبيعية، وفقا للمؤشر العالمي لقياس المخاطر التابع لجامعة الأمم المتحدة، لا يزال تغير المناخ يمثل التهديد الأكبر لتحقيق الغايات الوطنية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهو يشكل حاليا أكبر ظاهرة تعرض حياة عشرات الآلاف للخطر. وإذا استمرت بلا هوادة زيادة مستوى انبعاثات غازات الدفيئة، فإننا سنشهد تصاعد التكاليف المرتبطة بآثار تغير المناخ – وهي تكاليف لا يمكن للبلدان الضعيفة مثل فانواتو أن تتحملها. وذلك سيكلفنا ثمنا باهظا في المستقبل، إذا لم يتخذ المجتمع الدولي إجراء الآن.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد يلتشينكو (أوكرانيا).

لقد تعهدت حكومات البلدان الصناعية بتقديم مبلغ ١٠٠ بليون دولار سنويا لتمويل تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ في البلدان الضعيفة. بيد أن الطريق نحو بلوغ ذلك الهدف لا يزال غير واضح. وندعو إلى منح الأولوية لتلك الالتزامات ووضع خريطة طريق محددة لحشد وجمع الأموال الموعودة في أقرب وقت ممكن لأن تغير المناخ يداهمنا. وندعو أيضا إلى توفير سبيل أكثر مرونة للحصول على التمويل المتعلق بالمناخ بتبسيط إجراءات التحقق لكي تتمكن البلدان الضعيفة من اتخاذ إجراءات ودرء الأضرار الناجمة عن تغير المناخ.

ولا يسع منطقة المحيط الهادئ أن ترى اتفاق باريس بشأن تغير المناخ قد أحيل إلى أضابير محفوظات الأمم المتحدة. ولذلك ندعو إلى إكمال برنامج عمل اتفاق باريس وانتقاله إلى طور التشغيل في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي سيعقد في كاتوفيتشي، بولندا. ويهدد تغير المناخ استدامة البيئة والتنمية المستدامة وحقوق الناس غير القابلة للتصرف، حاليا وفي المستقبل على السواء. وهو يمثل خطرا حقيقيا على بقاء الأجيال المقبلة وعلى البلدان المنخفضة في منطقة المحيط الهادئ. إن التعهدات الحالية المعلنة عن طريق المساهمات المحددة وطنيا بكل بساطة غير كافية لعكس مسار تغير المناخ. وعلى الأطراف في اتفاق باريس أن تكثف طموحاتها لبلوغ الحد المستهدف المتفق عليه بما لا يتجاوز ١,٥ درجات مئوية. وبالنسبة للبلدان الضعيفة، وبخاصة في منطقتنا، فإن عدم القيام بذلك يعني التعرض بصورة أكبر للكوارث الطبيعية الأكثر تواترا.

وتشكل منطقة جزر المحيط الهادئ، باعتبارها أكبر قارة محيطية في العالم، مصدرا حيويا للغذاء والدخل للسكان. ولذلك من الأهمية بمكان تنفيذ سياسات مستدامة للإدارة السليمة ولحفظ المحيطات التي يمكن أن تضمن مستقبلا لشعوبنا. ونرحب بالفرص المتاحة لدعم جهودنا الإقليمية لحماية محيطاتنا. إن لفانواتو، شأنها شأن البلدان الأخرى، مسائل لم تحسم في تعيين حدودها البحرية، الذي يشكل خطوة هامة للغاية في عملية استقلالنا، ونحن مصممون على تسوية تلك المسائل. ونحن ملتزمون ونشعر بالتشجيع من قرار قادة منطقة المحيط الهادئ، برعاية منتدى جزر المحيط الهادئ، للدفع قدما بالمفاوضات بهدف استكمالها وتقديم التقارير في عام ٢٠١٩.

وترحب فانواتو بحشد منتدى جزر المحيط الهادئ بغية وضع اتفاق تنفيذ جديد بشأن الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع

البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، الأمر الذي يمثل فرصة هامة لمنطقة المحيط الهادئ.

وتحافظ فانواتو على موقفها إزاء نزع السلاح النووي. ولا تزال بلدان جزر المحيط الهادئ، بما في ذلك إخواننا وأخواتنا في ولايات ميكرونيزيا الموحدة، معرضة لاستمرار الأخطار الناجمة عن الملوثات المشعة، بما في ذلك المخلفات من الحرب العالمية الثانية والذخائر غير المنفجرة. ولذلك ندعو الدول الأعضاء إلى الانضمام إلينا في التصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية.

ومنذ إنشاء الأمم المتحدة، حصل حوالي ٧٥٠ مليون شخص من ٨٠ مستعمرة سابقة على الاستقلال السياسي. ومع ذلك، لا تزال الحالة بائسة حتى الآن لملايين الآخرين الذين يتطلعون إلى تحقيق تقرير المصير. وتولي فانواتو أهمية كبيرة لأعمال اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار. ولا بد أن يظل القضاء على جميع أشكال الاستعمار على رأس الأولويات في جدول أعمال الأمم المتحدة، انطلاقا من روح ميثاق الأمم المتحدة. إن كاليدونيا الجديدة تمضي على طريق تقرير مصيرها السياسي من خلال استفتاء سيجرى في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر. ونناشد المجتمع الدولي دعم حق شعب كاليدونيا الجديدة في المشاركة الكاملة في ذلك الاستفتاء، وقبل كل شيء، في ضمان أن يجرى الاستفتاء بطريقة حرة ونزيهة.

ويشهد المجتمع الدولي أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب بحق مواطني بابوا الغربية. ونحث مجلس حقوق الإنسان على التحقيق في تلك الانتهاكات. كما ندعو نظراءنا الرئيسيين في جميع أرجاء العالم إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لتلك الأفعال اللاإنسانية، وبالترافق مع إندونيسيا، إلى وقف جميع أشكال العنف وإيجاد أساس مشترك مع القوميين من أجل تيسير إنشاء عملية تتيح لهم حرية التعبير عن اختيارهم.

ووفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، علينا جميعا التزام بالعمل معا من أجل رفع عمليات الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا، وسيمكن رفع عمليات الحظر تلك، في جملة أمور، الشعب الكوبي من الاستفادة من حقوق الإنسان والتمتع بها.

وتتمثل الأولوية العليا لحكومة بلدي في ضمان تحقيق التنمية المستدامة الوطنية لسكان بلدنا، بحلول عام ٢٠٣٠ ونهدف إلى عدم ترك أحد خلف الركب. إن أهدافنا الوطنية للتنمية المستدامة موجهة نحو الناس وتحويلية وغير قابلة للتجزئة من أجل إقامة التوازن في أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة. ونسلم بأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وجوانبه شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

ومع ذلك، فإن حكومة بلدي لا يمكنها أن تتحمل بمفردها المسؤولية الهائلة عن تحقيق التنمية المستدامة في بلدنا – وهي مسؤولية تزداد صعوبة بالنظر إلى أننا معرضون بشكل متزايد للكوارث الطبيعية الخطيرة. وقبل وقت قصير، قامت حكومة بلدي بإجلاء حوالي ٠٠٠ ١١ شخص من جزيرة أمبي بسبب ازدياد النشاط البركاني. وذلك يمثل تحديا ماليا في سياق ميزانية وطنية محدودة بالفعل. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن تقديري الصادق لشركاء التنمية الذين ساعدوا حكومة فانواتو وشعبها في هذه الأوقات الصعبة وهم يساعدون في تمويل الأنشطة التي تؤدي إلى تحسين الأحوال المعيشة لشعبنا.

وترحب حكومة بلدي بإتاحة الفرصة لعرض استعراض فانواتو الوطني الطوعي في عام ٢٠١٩، ونحن نعول على دعم الوفود وتعليقاتها فيما نقدم تقارير عن التقدم الذي أحرزناه وأوجه القصور والتحديات. وفي تنفيذ خطة فانواتو للتنمية المستدامة، نرى أن من الضروري إقامة شراكات مخلصة ومستدامة في جميع القطاعات ومع أصحاب المصلحة المتعددين. وستخرج فانواتو من مركزها بوصفها أحد أقل البلدان نموا بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. ونأمل في أن نكون قادرين على التعويل على

شركائنا للتنمية لمساعدتنا بتدابير الدعم التي ستمكننا بتحسين الظروف من الحصول على مركز البلد المتقدم النمو.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أن فانواتو تؤمن بتعددية الأطراف وتثق بها. إن الأمم المتحدة جعلت هذا العالم مكانا أفضل مقارنة بما كان عليه قبل ٧٠ عاما. ومع أنه أحرز تقدم كبير منذ إنشاء المنظمة، فإنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي ينتظرنا إذا أردنا الحفاظ على أهمية الأمم المتحدة. إن المشاكل الدولية تتطلب الحلول المناسبة. ونحن بحاجة إلى إيجاد سبل للعمل بشكل جماعي وشامل من أجل حل تلك المشاكل. ولا بد لنا من السعي حثيثا باستمرار لإصلاح المنظمة من أجل جعلها أكثر فعالية بحيث تلبي توقعاتنا حاليا وفي الأعوام المقبلة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء فانواتو على البيان الذي أدلى به للتوّ.

اصطُحب السيد شارلو سالواي تابيماسماس، رئيس وزراء جمهورية فانواتو، من المنصة.

خطاب السيد آلن مايكل تشاستانيت، رئيس الوزراء ووزير المالية والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل والشؤون الخارجية والخدمات العامة في سانت لوسيا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير المالية والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل والشؤون الخارجية والخدمات العامة في سانت لوسيا.

اصطُحب السيد آلن مايكل تشاستانيت، رئيس الوزراء ووزير المالية والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل والشؤون الخارجية والخدمات العامة في سانت لوسيا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد آلن مايكل تشاستانيت، رئيس الوزراء ووزير المالية والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل والشؤون الخارجية والخدمات العامة في سانت لوسيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد تشاستانيت (سانت لوسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أودّ أن أبدأ بتهنئة الرئيسة على انتخابها لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. إن توليها هذا المنصب الهام يُسهم في التقدُّم الذي أحرزناه في كسر حواجز التفاوت – حيث أنها واحدة من بين أربع نساء فقط تولّين هذا المنصب خلال ٧٣ سنة.

والرئيسة هي أول امرأة من منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي تُنتخب لهذا المنصب، ونشعر بالفخر على نحو خاص لإنجازها هذا. إن سانت لوسيا من أقوى دعاة المساواة بين الجنسين، كما يتضح من النسبة المئوية الكبيرة للنساء اللواتي يشغلن مناصب عليا في الحكومة وخارجها في سانت لوسيا، بما في ذلك أربع وزيرات في حكومتي. ويمكن للرئيسة أن تطمئن إلى أنها تحظى بدعم وفد بلدي الكامل في الدورة المقبلة.

أقف أمام الجمعية اليوم بصفتي زعيم دولة جزرية صغيرة نامية، هي أيضاً بلد متوسط الدخل. ومشاركة سانت لوسيا في النظام الدولي تحددها التسميات المختصرة التي تمثل التسميات والتصنيفات المقبولة على الصعيد العالمي. فعلى سبيل المثال، أصبح من المقبول أن الدول الجزرية الصغيرة النامية أكثر عرضة للأخطار الطبيعية من البلدان الأخرى. كما أن حقيقة أن الضرر الناتج عن الكوارث الطبيعية له تأثير كلّي أكبر على اقتصاداتنا بحكم صغر حجمنا قد أصبحت مقبولة على نطاق واسع. وتم الاعتراف أيضاً بحقيقة أن الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي أيضاً بلدان متوسطة الدخل، تواجه تحديات إضافية بسبب الافتراضات المتعلقة بقدرات البلدان التي تحمل هذا المسمّى.

ونعلم جميعاً تلك الحقائق. وهي، في الواقع، أمر بديهي. وقد تردد في هذه القاعة صدى كلمات زعماء الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل، الذين أوضحوا

ببساطة وجلاء، عاماً بعد عام، التحديات التي نواجهها. بيد أن السياسات والبرامج والاستراتيجيات العالمية لا تزال غير مراعية بصورة غير عادلة لتلك التحديات الحقيقية والواقعية. ويُقرّ العالم بأسمائنا المختصرة، ولكن لا يتغيّر إلا القليل أو قد لا يحدث تغيير. وتظلّ سانت لوسيا ضعيفة اقتصادياً إزاء الحد من المخاطر وفقدان علاقات المراسلة المصرفية. وما زلنا مستبعَدين من الحصول على التمويل بشروط ميسرة. وقد شُوهتْ سُمعتنا ظلماً بتصنيفات متعلقة بالضرائب. وما زلنا نكافح تحت وطأة الأطر الدولية التي لا توفر بيئة تمكينية لبلدي لرسم مسار فعال للتنمية المستدامة، أو حتى لأن نكون قادرين على التحكم في مصيرنا.

وعلى الرغم من أن المصاعب لا تزال تتراكم ضدنا، لا بدّ لسانت لوسيا من البقاء والاستمرار. ولديّ التزام تجاه شعب بلدي، ولذلك، يجب أن أجد سبلا جديدة ومبتكرة، بغض النظر عن الصعوبات، لإبقاء اقتصادنا في حالة نمو ولكفالة تعزيز الحماية البيئية والاجتماعية. إنني لا أملك ترف انتظار النظام الدولي حتى يتكيف مع الاحتياجات الخاصة لبلدان مثل بلدي، في حين لا تزال الكوارث الطبيعية تهدد وتقوض المكاسب التي حققناها. وفي إطار التحضير لموسم الأعاصير القادم، اضطرّت سانت لوسيا إلى أن تنفق ثلاثة أضعاف الأموال التي أنفقناها في الموسم الماضي. وبغية تدبير هذه التكاليف، تعيَّن علينا فرض ضرائب جديدة لتيسير استعدادنا.

فعلى سبيل المثال، فرضنا ضريبةً على المياه للمساعدة في إزالة الغرين من السد القائم في بلدنا، وضريبةً على الغاز للمساعدة في إصلاح الطرق وتثبيت المنحدرات، وضريبةً على المطارات للمساعدة في تطوير محطة ركاب جديدة، فضلاً عن اتخاذ تدابير تتعلق بالطرق الرئيسية والتخفيف من آثار الفيضانات في محيط المطار. وتمضي سانت لوسيا قدماً في تنفيذ جدول أعمال جريء لإصلاح مؤسساتنا وبناء بلد أكثر قدرة على الصمود. ونحن نتخذ قرارات صعبة، ونلتزم بزيادة إنتاجية حكومتنا من خلال استخدام أدوات الحكومة الإلكترونية. وأود أن أنوه بإستونيا وأشكرها على ما قدمته من مساعدة في هذا المجال.

ونعكف على بناء القدرة على الصمود بدعم من الإمارات العربية المتحدة، التي قدمت لنا المساعدة في شكل إيفاد مهندسين، وبقروض من تايوان لكي نتمكن من إعادة بناء طرقنا ومطارنا. وأود أن أشكر مواطني بلدي، على وجه الخصوص، على دعمهم المستمر وتفهمهم. وسنضطلع بدورنا في تكييف اقتصادنا، وسنتكيّف مع الوضع المعتاد الجديد.

لقد اعترف رئيس البنك الدولي بأن ”الصحة الجيدة تشكّل أساس رأس المال البشري لأي بلد، ولا يستطيع أي بلد أن يتحمّل رداءة الرعاية الصحية أو كونها غير مأمونة“. وأصبح التحدي المتمثل في توفير الرعاية الصحية المناسبة والميسورة التكلفة مجال تركيز آخر لسانت لوسيا. وندرك أن الرعاية الصحية الوقائية والميسورة التكلفة أمر بالغ الأهمية في التنمية الاجتماعية لأي بلد، وهو أمر يزداد أهمية في حالة ما إذا كانت الدولة صغيرة وذات عدد قليل من السكان. ونحن نواجه حالات يتأخر فيها الأفراد في التماس المساعدة الطبية المبكرة بسبب ارتفاع التكاليف، وهو ما لا يؤدي لاحقا إلا إلى تشخيص حالتهم على أنها خطيرة، مما يتسبب في زيادة عبء التكلفة على الدولة والفرد.

لذا، فقد اتخذنا خطوات لمعالجة هذه المسألة من زوايا متعددة. فنحن نعمل مع شركاء مثل الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي بهدف تنفيذ السياسات والتشريعات اللازمة لإيجاد نظام وطني للتأمين الصحي. وننظر أيضاً في النهج الوقائية، مثل فرض توسيم البضائع على نحو مناسب وفرض ضريبة على السكّر، بينما نكافح ارتفاع معدل انتشار الأمراض غير المعدية. ونوسّع أيضاً نطاق برامج أنشطة ما بعد الدوام المدرسي في بلدنا، والتي تركز على بناء أساليب الحياة الصحية من خلال النشاط البدني

والنظام الغذائي. ونحن بصدد إنشاء أكاديميات رياضية يعمل فيها أخصائيو تغذية ينتمون إلى المجتمع المحلّي بحيث يمكنهم تبادل خبراتهم.

وما برحت سانت لوسيا تعمل جاهدة كي تنمو وتتطور في سياق نظام دولي يقرّ بوجودنا واحتياجاتنا نظرياً لا غير؛ ولكن البرهان العملي والملموس على هذا الإقرار نادراً ما يُرى أو يكون محسوساً.

وقد شهدنا الآثار الكارثية للكوارث الطبيعية الناجمة عن التغيرات في مناخنا. وبينما أتكلم الآن، يعاني بلدي من ويلات العاصفة المدارية كيرك، التي كانت تسير في مسار متوقع شمال جزيرتنا ولكنها غيرت اتجاهها فجأة ومرّت فوق سانت لوسيا مباشرة. وفي هذا الصباح، تعرضت سانت لوسيا أيضاً لزلزال. وتشير التقارير الأولية إلى حدوث أضرار في مرافقنا العامة فوق سطح الأرض وأضرار واسعة النطاق في القطاع الزراعي. ومرة أخرى، أعبّر عن مواساتي القلبية للكادحين من الرجال والنساء وللمجتمعات المحلية التي تعتمد على الزراعة.

ولكن كونوا على يقين أننا، رغم الصعوبات، سنقدم الدعم اللازم لمساعدة شعبنا على التعافي في أسرع وقت ممكن. وأواسي حكومة بربادوس وشعبها اللذين تأثرا أيضا، فضلا عن سانت فنسنت وجزر غرينادين، التي تقف الآن في وجه العاصفة، والمارتينيك التي تعرضت لزلزال هذا الصباح.

و قدرتنا على الصمود كشعب وقدرتنا على مواجهة الشدائد ينبغي ألا تستخدم لمعاقبتنا. وأحيي اليابان والهند والعديد من الولايات داخل الولايات المتحدة الأمريكية التي لديها القدرة على التصدي بفعالية للكوارث الطبيعية. وأحسدها على امتلاكها الحيز المالي والسياساتي اللازم لتمكينها من التعافي وإعادة البناء بشكل فعال، غير أننا، بصفتنا دول جزرية صغيرة نامية، محرومون بشكل مستمر من تلك القدرة.

ونحن ندرك أن دومينيكا وجزر فرجن البريطانية وبورتوريكو، من بين بلدان أخرى، لا تزال تتعافى من العواصف سنة بعد الأخرى. ومع ذلك لم يتغير الأمر كثيرا. وقد تلقى مؤتمر إعلان التبرعات الرفيع المستوى المشترك بين الجماعة الكاريبية والأمم المتحدة من أجل دعم جهود إعادة الإعمار في المنطقة في أعقاب إعصاري إيرما وماريا تعهدات بأكثر من ١,٣ بلايين دولار، ولكن لا تزال هناك فجوة كبيرة بين التعهدات المعلنة والمبالغ الفعلية التي تم صرفها. وعلى الرغم من أن تلك التعهدات قد أُعلن عنها بحسن نية، فإننا خُذلنا مرة أخرى.

ويرحب وفد بلدي بمبادرة عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن التحديات التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل خلال هذه الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة. وقد واصلت سانت لوسيا وضع شواغلنا بشأن القدرة على تحمل الديون على جدول الأعمال العالمي. وقد انضممنا للدعوة إلى إنشاء مبادرة البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون، ولم نستند في ذلك إلى الحاجة الملحة لتخفيف عبء الديون فحسب، بل إلى ضرورة الاقرار بالآثار السلبية المترتبة عن التحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل في الحصول على تمويل بشروط ميسرة وتسليط الضوء عليها. وهذا أمر حيوي للغاية لبناء القدرة على الصمود في بلداننا. إننا نخشى اتباع نهج العمل المعتاد في هذا الاجتماع، ولكن لا نزال نأمل أن يوفر نواتج فنية بحلول قابلة للتنفيذ.

إن نهج تعددية الأطراف معرض للخطر. وقد استمعنا إلى صرخات من بعض القادة هذا الأسبوع. وتتزايد رياح النزعة القومية التي قد تعصف بمساعينا الجماعية هنا في الأمم المتحدة. ولكن سانت لوسيا ترى أنه لا يمكن توفير ضمانات للسلم والأمن العالميين إلا في إطار نظام متعدد الأطراف قوي وفعال. ولإعادة صياغة ما قاله أميننا العام، أنطونيو غوتيريش، فإنه في عالم جميع مشاكله عالمية، لا توجد وسيلة يمكن للبلدان أن تعالج بها القضايا بمفردها؛ إننا بحاجة إلى استجابات عالمية.

إن الإصلاح الجاري في منظومة الأمم المتحدة يكتسي أهمية بالغة. ففي عالم تتزايد فيه الفوضى، لا بد من وجود منظمة متجاوبة وفعالة وتجسد الواقع السياسي والاقتصادي لعالم متغير وجميع دوله الأعضاء. ولم يعد بوسعنا العمل في إطار من الأيديولوجيات والسياسات والمؤسسات وأنماط السلوك التي أنشئت منذ زمن بعيد لمعالجة ظروف قد ولت.

ويجب أن نكون على استعداد للتصدي للتمييز والاستبعاد إذا كنا نأمل في إيجاد عالم تسوده المساواة والعدل للجميع. ولكل بلد دور يضطلع به في هذه البيئة العالمية. ونحن نعلم ذلك. وتضم سانت لوسيا صوتها إلى الأصوات الأخرى التي تدعو إلى إنهاء الحظر المفروض لما يزيد على نصف قرن على جارتنا كوبا، وجميع القيود المفروضة على حقوق الشعب الكوبي، ولا سيما الحق في الحرية والأمن وإحراز التقدم. وبالمثل، فإننا ندعو إلى إنهاء القيود المفروضة على التطلعات المشروعة لتايوان في المشاركة بصفة مراقب في المؤسسات الدولية الرئيسية، مثل منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ونطالب بذلك من أجلنا بنفس القدر.

وفي نصف الكرة الغربي، حيث توجد مواجهات وخلافات، أؤكد مجددا على موقف سانت لوسيا الذي مفاده أنه يجب إيجاد حل لجميع النزاعات من خلال القنوات الدبلوماسية. وبينما نعمل من أجل إصلاح هذه المؤسسة، لا بد لنا من ضمان ألا يتخلف أحد عن الركب. ويجب أن نتحلى بالإرادة السياسية والشجاعة لا لضمان أن تعترف الأمم المتحدة، على النحو الذي تتطور به حاليا، بالتحديات التي تواجه عضويتها، بل وأن توفر الحلول المناسبة للجميع.

وعلى الرغم من التحديات العديدة التي تؤطر مشاركتنا في النظام الدولي، ما زالت سانت لوسيا ملتزمة بأهداف نهج تعددية الأطراف. وكان اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ انتصارا للتعاون المتعدد الأطراف، ولكن التنفيذ الناجح للخطة والوفاء بالوعد المقصود منها هو ما سيحدد المقياس الحقيقي لإرادتنا الجماعية للتغيير والتنمية كمجتمع عالمي.

وفي ذلك السياق فقد التزمت سانت لوسيا بتقديم استعراضها الوطني الطوعي بشأن التقدم الذي أحرزناه في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩. كما يسرني أن أبلغكم بأن سانت لوسيا ستودع الصك المطلوب للتصديق على تعديلات الدوحة المدخلة على بروتوكول كيوتو قبل بدء الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. كما قامت سانت لوسيا، في هذا الأسبوع، بتجديد التأكيد على التزامها بالقانون الدولي من خلال التوقيع على الاتفاق الإقليمي بشأن الحصول على المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ولبناء مجتمعات سلمية ومنصفة ومستدامة، يجب على الدول الجزرية الصغيرة النامية، لا سيما البلدان المتوسطة الدخل، أن تبحث عن مسار عمل مختلف من أجل التوصل إلى حل فوري بصورة أسرع لتحدياتنا الإنمائية، بينما نواصل الدعوة إلى إجراء تغييرات في النظام الدولي. وقد سجلت سانت لوسيا سنتين متتاليتين من النمو الاقتصادي المستمر. وقمنا بزيادة إيراداتنا الضريبية ونحن على المسار الصحيح لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ولا نزال نتنافس، مضطرين لإيجاد سبل جديدة لكفالة نمونا وتنميتنا، ولكن تخيلوا مدى ما يمكننا أن نفعله بشكل أفضل في بناء القدرة على التكيف الاقتصادي والاجتماعي من أجل زيادة تعزيز قدرتنا على الوفاء بأهداف التنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة لمواطنينا، لو توفرت لنا بيئة دولية تمكينية منصفة وعادلة.

وينبغي ألا ننسى أننا نجتمع هنا كأمم متحدة لبناء المؤسسات ووضع معايير وقواعد تعزز المصالح المشتركة للجميع، وليس مصالح قلة مختارة. وتتطلب التحديات الهائلة في تاريخنا الحالي عقدا اجتماعيا متجددا قائم على المسؤولية المشتركة، وتوفير المجال لتحقيق ذلك الاتفاق العالمي هنا في الأمم المتحدة. دعونا نستفيد من أفكار نيلسون مانديلا الملهمة وقدرته التي لا تصدق على المغفرة ونجد حلولا من أجل الصالح الإنساني الأعم.

وهناك مثل بوذي يقول: ”المعرفة دون العمل بها ليست معرفة“. فإذا ادعى المجتمع الدولي المعرفة والتسليم بالظروف الخاصة وأوجه الضعف التي تتسم بها الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولم يفعل شيئا لتصحيح النظم والأطر التي تؤدي إلى تفاقم ضعفنا، هل يمكن للمجتمع الدولي أن يقول إنه يعرف حقا؟ هل قبلنا حقا بالأدلة؟ على الرغم من أن الإجابة على تلك الأسئلة قد لا تكون متاحة بسهولة، فإن بلدان مثل بلدي عليها أن ترسم مسارا إنمائيا وسط هذا العالم المتغير والمتقلب.

ويحدوني الأمل في أنه كلما تطورت التعددية ومعها هذه المؤسسة، سنصل إلى معرفة ما ينبغي القيام به ونقوم بإنجازه.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء، ووزير المالية والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل والشؤون الخارجية والخدمات العامة في سانت لوسيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد آلن مايكل تشاستانيت، رئيس الوزراء، ووزير المالية والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل والشؤون الخارجية والخدمات العامة في سانت لوسيا، من المنصة.

خطاب السيد مهاتير بن محمد، رئيس وزراء ماليزيا؛

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء ماليزيا.

اصطُحب السيد مهاتير بن محمد، رئيس وزراء ماليزيا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد مهاتير بن محمد، رئيس وزراء ماليزيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد محمد (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئة رئيسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. وإنني على ثقة بأنه بسبب حكمتها وخبرتها الواسعة، ستحقق هذه الدورة الأهداف المتوخاة من الموضوع الذي اختارته. وأؤكد لها دعم وتعاون ماليزيا الكامل من أجل تحقيق تلك الأهداف النبيلة.

واسمحوا لي أيضا أن أشيد بسلفها، ميروسلاف لايتشاك، على تفانيه وقيادته في الإنجاز الناجح لأعمال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة. وأثني أيضا على الأمين العام وموظفي الأمم المتحدة لجهودهم الدؤوبة في توجيه وإدارة أنشطة المنظمة على الصعيد العالمي.

وعلى وجه الخصوص، أود أن أشيد بالراحل السيد كوفي عنان، الأمين العام السابع، الذي تولى منصب الأمين العام من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٦، وتوفي، للأسف، في شهر آب/أغسطس. لقد نعمت ماليزيا بمشاركة إيجابية ونشطة مع الأمم المتحدة خلال فترة ولايته.

إن موضوع الدورة الثالثة والسبعين، ”جعل الأمم المتحدة وثيقة الصلة بجميع الناس: القيادة العالمية والمسؤوليات المشتركة عن تهيئة مجتمعات يسودها السلام والتكافؤ“، لا يزال موضوعا وجيها بالنسبة لتطلعات أبائنا المؤسسين. وهذا الموضوع عظيم الأهمية، وفي موعده، وهو مناسب بصفة خاصة في سياق ماليزيا الجديدة. إن حكومة ماليزيا، التي خُولت مؤخرا ولاية قوية من

شعبها، ملتزمة بأن تكفل لكل ماليزي نصيبا عادلا من ازدهار الدولة وثروتها.

لقد ظهرت ماليزيا الجديدة بعد الانتخابات العامة الرابعة عشرة، في أيار/مايو من هذا العام، والتي قرر فيها الماليزيون تغيير حكومتهم، التي كانت في السلطة لمدة ٦١ سنة، أي منذ الاستقلال. لقد فعلنا ذلك لأن الإدارة السابقة أفرطت في سياسة الكراهية، والعنصرية والتعصب الديني، وتفشي الفساد. وقد تحققت عملية التغيير بصورة ديمقراطية، دون عنف أو فقدان للحياة.

إن الماليزيين يريدون ماليزيا جديدة تدعم مبادئ العدل والحكم الرشيد والنزاهة وسيادة القانون. يريدون ماليزيا الصديقة للجميع، التي لا تعادي أحدا، ماليزيا التي تظل محايدة وغير منحازة، ماليزيا التي تمقت الحرب والعنف وتنفر منهما. كما يريدون ماليزيا التي تعلن رأيها بشأن ما هو صواب وما هو خطأ، دون خوف أو محاباة؛ ماليزيا الجديدة التي تؤمن بالتعاون على أساس الاحترام والمكاسب المتبادلين؛ ماليزيا الجديدة التي تتيح شراكة تستند إلى فلسفتنا ”أحسن إلى جارك“. إننا نؤمن بفضل التعاون، وبأن الجار الذي ينعم بالرخاء والاستقرار من شأنه أن يسهم في رخائنا واستقرارنا.

وستناصر ماليزيا الجديدة بقوة المبادئ التي تروج لها الأمم المتحدة في التزاماتنا الدولية. وتشمل تلك المبادئ الحقيقة، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والعدالة، والنزاهة، والمسؤولية، والمساءلة، فضلا عن الاستدامة. وفي ذلك السياق تعهدت الحكومة الجديدة في ماليزيا بالتصديق على جميع ما تبقى من صكوك الأمم المتحدة الأساسية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان. ولن يكون من السهل علينا أن نفعل ذلك لأن ماليزيا متعددة الأعراق والأديان والثقافات واللغات. وسنتيح المجال والوقت للجميع من أجل التداول واتخاذ القرار بحرية استنادا إلى مبادئ الديمقراطية.

وعندما تكلمت هنا آخر مرة في عام ٢٠٠٣ (انظر A/58/PV.11)، أعربت عن الأسف إزاء الكيفية التي ضل بها العالم طريقه. وآلمني أن البلدان الصغيرة لا تزال تحت رحمة الأقوياء. وقلت إن العالم النامي بحاجة إلى الضغط من أجل الإصلاح، وتعزيز بناء القدرات من أجل تنويع الاقتصاد. ونحن بحاجة إلى الحفاظ على السيطرة على مصيرنا.

واليوم، بعد مضي ١٥ عاما، لم يتغير العالم كثيرا. وإن كان ثمة تغيير، فإن العالم أسوأ بكثير. إن العالم اليوم يمر بحالة من الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهناك حرب تجارية بين أقوى بلدين، وتشعر بقية العالم بالأسى. ومن الناحية الاجتماعية ثمة قيم جديدة تعمل على تقويض استقرار الدول وشعوبها. لقد أدت الحرية إلى إنكار مفهوم الزواج والأسرة، والقواعد الأخلاقية، واحترام الآخر.

ولكن أسوأ الاضطرابات هو في الساحة السياسية. فنحن نرى أعمال الإرهاب في كل مكان. فثمة أشخاص يربطون قنابل بأبدانهم ويفجرون أنفسهم في المناطق المزدحمة. وتُقاد شاحنات في الحشود أثناء العطلات. وتُشن حروب، وتُقطع رؤوس أشخاص بسكاكين قصيرة. وتُبث الأعمال الوحشية مباشرة إلى العالم. وتُخاطر جماهير السكان بالحياة من أجل الهجرة، حيث يُرفض منحهم اللجوء، ويُجبرون على النوم في العراء والتجمد حتى الموت. ويعاني الآلاف من المجاعة، ويموت عشرات الآلاف بسبب وباء الكوليرا. فلا أحد، ولا بلد في مأمن. وتزعج عمليات التفتيش الأمنية المسافرين. ولا يمكن حمل أي سوائل على متن الطائرات. وأدنى شك يؤدي إلى الاحتجاز والاستجواب بصورة لا تُحتمل.

ومن أجل مكافحة الإرهاب، تُنشر جميع أنواع التدابير والأجهزة والمعدات الأمنية. والأخ الأكبر يراقب، لكن الأعمال الإرهابية مستمرة.

لقد حاربت ماليزيا العصابات والإرهابيين من أجل الاستقلال وتغلبت عليهم. لقد استخدمنا القوات العسكرية بالتأكيد، ولكن إلى جانب ذلك – وأكثر منه أهمية – قمنا بحملة لكسب قلوب وعقول الناس. إن الحرب الحالية ضد الإرهابيين لن تنتهي إلا إذا عُثر على الأسباب الجذرية وأُزيلت، واكتُسبت القلوب والعقول.

فما هي الأسباب الجذرية؟ في عام ١٩٤٨، جرى الاستيلاء على أراضي فلسطينية لتشكيل دولة إسرائيل. وتعرض الفلسطينيون لمجازر واضطروا إلى مغادرة أراضيهم. وجرى الاستيلاء على ديارهم ومزارعهم. وحاولوا خوض حرب تقليدية بمساعدة الجيران المتعاطفين؛ وكفل أصدقاء إسرائيل فشل تلك المحاولة. وجرى الاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية، وشُيدت مستوطنات إسرائيلية على المزيد من الأراضي الفلسطينية. ويحرم الفلسطينيون من الوصول إلى المستوطنات المبنية على أرضهم. حاول الفلسطينيون أول الأمر أن يكافحوا باستخدام المقلاع والحجارة. فأُطلق عليهم الرصاص الحي وألقي القبض عليهم. وزج بالآلاف في السجون. وبسبب الإحباط والغضب وعدم التمكن من خوض حرب تقليدية، يلجأ الفلسطينيون إلى ما نسميه الإرهاب.

والعالم لا يكترث، حتى عندما تخرق إسرائيل القوانين الدولية وتستولي على السفن التي تحمل الأدوية والأغذية ومواد البناء في المياه الدولية. وأطلق الفلسطينيون صواريخ غير فعالة لا تضر أحدا. وشنت إسرائيل عمليات انتقامية كبيرة، فأطلقت الصواريخ على المستشفيات والمدارس وغيرها من المباني وقصفتها، وقتلت المدنيين الأبرياء، بمن فيهم أطفال المدارس والمرضى في المستشفيات، من بين آخرين. لقد كافأ العالم إسرائيل، وذلك باستفزاز الفلسطينيين عمدا من خلال الاعتراف بالقدس عاصمة إسرائيل.

إن غضب وإحباط الفلسطينيين والمتعاطفين معهم هما سبب لجوئهم إلى ما نسميه الإرهاب، ولكن من المهم الاعتراف بأن أي عمل يرهب شعبا يشكل إرهابا كذلك. إن إسقاط القنابل أو إطلاق الصواريخ التي تشوه وتقتل السكان الأبرياء أعمال ترهب السكان أيضا – وهي أيضا أعمال إرهابية.

إن ماليزيا تكره الإرهاب. وسنعمل على مكافحته، ولكننا نعتقد أن السبيل الوحيد لمكافحة الإرهاب يتمثل في إزالة سببه. اسمحوا للفلسطينيين بالعودة واسترداد أراضيهم. فلتقم دولة فلسطين. فلتكن هناك عدالة وسيادة للقانون. إن الحرب ضدهم لن تُوقف الإرهاب، كما لن تفلح زيادة ترويعهم.

نحن بحاجة إلى أن نذكر أنفسنا بأن الأمم المتحدة، مثل عصبة الأمم المتحدة قبلها، ولدت من أجل هدف نبيل هو إنهاء الحروب بين الدول. الحروب هي قتل للناس. والحروب الحديثة هي قتل جماعي وتدمير كلي في جميع أنحاء البلد. إن الأمم المتحضرة تدعي أنها تبغض القتل لأي سبب من الأسباب. وعندما يقتل الإنسان فإنه يرتكب جريمة قتل، وقد تكون عقوبة ذلك الإعدام.

لكن الحروب، كما نعلم جميعا، تشجع القتل وتضفي شرعية عليه. والواقع أن أعمال القتل هذه تعتبر نبيلة ويُشاد بالقتلة بوصفهم أبطالا. وتوضع الميداليات على صدورهم، وتقام التماثيل على شرفهم، وتُذكر أسماؤهم في كتب التاريخ. هناك خطأ ما في طريقة تفكيرنا ومنظومة قيمنا. أُقتل رجلا واحد وذلك هو القتل العمد؛ أُقتل مليون شخص تصبح بطلا.

غير أننا لا نزال تعتقد أنه يمكن حل الصراع بين الأمم، بواسطة الحرب، ولأننا نفعل ذلك، يجب علينا أن نستعد للحرب. فطبقا للقول المأثور ”إذا كنت تريد السلام استعد للحرب“. إننا نستعد للحرب إلى الأبد، ونخترع المزيد والمزيد من الأسلحة المدمرة. ولدينا الآن القنابل النووية القادرة على تدمير مدن بأكملها، ولكننا نعرف الآن أن الإشعاع الناجم

عن الانفجار سيؤثر حتى على البلد الذي يستخدم القنابل. إن الحرب النووية ستدمر العالم.

وقد تسبب هذا الخوف في جعل بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية تحافظ على السلام أكثر من ٧٠ عاما. غير أن ذلك لا ينطبق على بلدان أخرى. فالحروب في البلدان الأخرى يمكن أن تساعد على اختبار الأسلحة المخترعة الجديدة، ولذلك يبيعها مصدرو الأسلحة إلى البلدان المتحاربة. ونحن نرى أسلحتهم في الحروب الدائرة بين دول أصغر. إنها ليست حروبا عالمية ولكنها ليست أقل تدميرا. لقد قُتل مئات الآلاف من السكان، ودمرت بلدان بأكملها، وأفلست دول بسبب الأسلحة الجديدة الرائعة.

تلك الحروب تتيح فوائد كبيرة لمصنعي وتجار الأسلحة. إن تجارة الأسلحة هي الآن أكبر الأعمال التجارية في العالم. وهي تحقق أرباحا من الوفيات والدمار الذي تسببه بلا خجل. والواقع، أن ما تسمى البلدان المحبة للسلام كثيرا ما تروج لهذه التجارة المشينة. إن أسلحة اليوم تكلف الملايين. إن كل طائرة مقاتلة نفاثة تتكلف نحو ١٠٠ مليون دولار، ويمكن أن تتكلف صيانتها عشرات الملايين من الدولارات. غير أن البلدان الأكثر فقرا تُحض على شرائها، حتى وإن لم يمكنها تكبد ثمنها. ويقال لها أن جيرانها أو أعداءها يملكونها. ولذلك يتحتم عليها بدورها امتلاك تلك الأسلحة. وتخصص نسبة ضخمة من ميزانيات العديد من البلدان لشراء الأسلحة الحديثة، بينما تجوع شعوبها وتعاني من جميع أنواع الحرمان. ولا يهم من يروج لها على الإطلاق إن كانت البلدان المشترية لن تستخدمها أبدا.

وفي ميانمار، يُقتل المسلمون في ولاية راخين وتحرق بيوتهم. وأجبر الملايين من اللاجئين على الفرار، ليغرقوا في أعالي البحار أو ليعيشوا في أكواخ مؤقتة دون ماء أو طعام، ومع أكثر أنواع الصرف الصحي بدائية. غير أن سلطات ميانمار، بما في ذلك الحائزة على جائزة نوبل للسلام، تنكر حدوث ذلك. إنني أؤمن بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، لكن هل يُفترض أن يشاهد العالم المذابح ترتكب ولا يفعل شيئا؟ إن الدول مستقلة، لكن هل يعني ذلك الاستقلال أن لها الحق في ارتكاب المجازر بحق شعوبها.

ومن ناحية أخرى، ففيما يتعلق بالتجارة، لم تعد الدول مستقلة. فالتجارة الحرة تعني عدم وجود حماية للصناعات الناشئة في البلدان الصغيرة. بل يجب أن تتخلى عن القيود الجمركية وتفتح الباب أمام غزو منتجات الأغنياء والأقوياء. ومع ذلك، تتعرض منتجات الفقراء البسيطة لحواجز ذكية حتى لا تخترق أسواق الأغنياء.

يوصف زيت النخيل الماليزي بأنه ضار بالصحة، ويُزعم أن مزارع زيت النخيل تدمر موائل الحيوانات. وتوصف المنتجات الغذائية للأغنياء بأنها خالية من زيت النخيل. والآن، يجري إدانة إنتاج ديزل النخيل لأن المنتجين يدمرون القسم الأعظم من الغابات البكر. وينسى الأشخاص الحريصون الذين يطلقون تلك المزاعم أن مقاطعتهم تحرم مئات الآلاف من الناس من فرص العمل والحياة الكريمة. ونحن في ماليزيا نحرص على البيئة. وما زالت الغابات البكر تغطي نسبة ٤٨ في المائة من مساحة بلدنا. فهل بوسع من يذموننا أن يزعموا الشيء نفسه عن بلدانهم؟

وماليزيا ملتزمة بالتنمية المستدامة. وقد اتخذنا خطوات، على سبيل المثال من خلال تحسين أساليب الإنتاج، من أجل ضمان تحقيق الإنتاج المستدام لزيت النخيل لدينا. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ سيصبح المعيار المتعلق بزيت النخيل الماليزي المستدام إلزاميا. وسيضمن ذلك أن كل قطرة زيت نخيل منتجة في ماليزيا سيكون مُصدقا على مراعاتها للاستدامة بحلول عام ٢٠٢٠.

نلاحظ في جميع أنحاء العالم اتجاها خطيرا نحو نزعة قومية متقوقعة. ونرى حكومات تنقاد إلى الشعبوية وتتراجع عن التعاون الدولي وتغلق حدودها أمام حرية تنقل الأشخاص

والسلع والخدمات – حتى وهي تتكلم عن عالم بلا حدود وعن التجارة الحرة. ولئن كانت العولمة قد حققت لنا بعض المكاسب حقا، فقد ثبت آن آثارها تهدد استقلال الدول الصغيرة. فلا يمكننا حتى التكلم أو التحرك دون أن تُسجل أصواتنا وحركاتنا والتي غالبا ما تُستخدم ضدنا. ويجري تسجيل البيانات الخاصة بالجميع حيث تتبادلها الدول القوية وشركاتها.

تشيد ماليزيا بالأمم المتحدة على مساعيها الرامية إلى القضاء على الفقر وحماية كوكبنا، وعلى ما تبذله من جهود في محاولة لضمان تمتع كل فرد بالسلام والازدهار. ومع ذلك، أود أن أشير إلى الحاجة إلى إصلاح المنظمة. فيجب ألا يُسمح لخمسة بلدان أن تدعي، استنادا إلى انتصاراتها في حروب خاضتها قبل أكثر من ٧٠ عاما، الحق في جعل العالم رهينة لها إلى الأبد ولا يمكنها أن تزعم أنها أسمى أخلاقا وأن تعظ بالديمقراطية وتغير الأنظمة في بلدان العالم في حين ترفض الديمقراطية في هذه المنظمة.

لقد اقترحتُ وضع شرط ينص على أنه لنقض أي مشروع قرار في مجلس الأمن يستلزم الأمر تصويت عضوين دائمين على الأقل، يدعمهم ثلاثة أعضاء غير دائمين في المجلس، معارضين له. وينبغي للجمعية العامة حينئذ تأييد القرار بالأغلبية البسيطة. ولن أقول أكثر من ذلك.

ولا بد لي أن أعترف بأن العالم من دون الأمم المتحدة سيكون كارثيا. إننا بحاجة إلى الأمم المتحدة، ونحن بحاجة إلى مدها بالأموال الكافية. ولا ينبغي لأحد أن يهددها بالحرمان من المساعدة المالية.

بعد غياب دام ١٥ عاما، أعود الآن وأنا أبلغ من العمر ٩٣ عاما، إلى هذا المنبر، مُكلفا بمهمة شاقة وهي إسماع صوت وآمال ماليزيا الجديدة على الساحة العالمية. إن شعب ماليزيا، الفخور بما حققه مؤخرا من إنجاز ديمقراطي تراوده آمال عريضة في أن نشهد السلام والتقدم والرخاء في جميع أنحاء العالم. ولذلك، نتطلع إلى أن تصغي الأمم المتحدة لندائنا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء ماليزيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد مهاتير بن محمد، رئيس وزراء ماليزيا، من المنصة.

خطاب السيد أنتوني مارتي بوتي، رئيس حكومة إمارة أندورا

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس حكومة إمارة أندورا.

اصطحب السيد أنتوني مارتي بوتي، رئيس حكومة إمارة أندورا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يسعدني أن أرحب بدولة السيد أنتوني مارتي بوتي، رئيس حكومة إمارة أندورا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد مارتي بوتي (أندورا) (*تكلم بالكاتالانية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية*): بالنسبة لشعب أندورا، يمثل عاما ٢٠١٨ مناسبة لاحتفال مزدوج – على الصعيدين العالمي والمحلي. إذ احتفلت إمارة أندورا في ٢٨ تموز/يوليه بمرور ٢٥ عاما على انضمامها إلى الأمم المتحدة، وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، سيكون قد مرّ ٧٠ عاما على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وكما سبق لي أن ذكرت، يكتسي هذان الحدثان أهمية على الصعيدين العالمي والمحلي – وهو ما يطلق عليه البعض ”عالمي محلي“. وفي الواقع، فإن للإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ بعدا عالميا بالنسبة لأندورا، وكذلك بالنسبة للبلدان الأخرى التي يتألف منها المجتمع الدولي. ولكن له أيضا جذورا محلية قوية لأن الحقوق الأساسية تُحترم في أندورا منذ الأزل. ولذلك، لا عجب في أن الدستور الأندوري ينص صراحة على أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سارٍ في أندورا.

وهذا هو السبب في رغبة بلدي الاضطلاع بدور نشط في الدفاع عن حقوق الإنسان والتأكيد على أهمية التعريف بحقوق الإنسان في مجال التعليم. وتعلم مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ميشيل باشيليت، التي شرفت بالعمل معها في الجماعة الإيبيرية – الأمريكية في السنوات الأخيرة، أنه يمكنها التعويل على أندورا لكفالة أن يظل الإعلان الصادر في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ شرعيا وقويا كما هو شأنه دائما. وكما قلت من قبل، فإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كان بالفعل جزءا من القانون الوضعي الأندوري حتى قبل أن تصبح أندورا عضوا في الأمم المتحدة.

أود الآن أن نتدبر في ما كان عليه العالم قبل ٢٥ عاما، حينما انضمت أندورا إلى المنظمة كعضو كامل العضوية. لقد كان عام ١٩٩٣ مفعما بالأمل للجميع، حيث أفسح سقوط الستار الحديدي ونهاية الحرب الباردة المجال أمام موجة غير مسبوقة من إرساء الديمقراطية. ولم يحدث على مدار التاريخ أن تمتع هذا العدد الكبير من الناس في العالم بالديمقراطية مثلما حدث في السنوات الأخيرة من القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين. فقد تم تعزيز حقوق الإنسان ونمت الاقتصادات وتناقصت التفاوتات تدريجيا. وكانت تلك سنوات من السلام والتعاون وتعددية الأطراف، وكذلك الاحترام والتفاهم والحوار بين الثقافات والأديان. وكانت تلك سنوات من التفاؤل في محيطنا، في القارة العجوز، في سياق العملية الطويلة والمثمرة للبناء الأوروبي.

واليوم، نتذكر جميعا تلك الفترة بشيء من الحنين. وتم تذكيرنا بذلك في هذا الصيف عبر كلمات الثناء الحقيقية بحق الأمين العام السابق الراحل كوفي عنان، الذي بذل الكثير من أجل السلام وتعددية الأطراف في نهاية القرن الماضي وبداية هذه الألفية. وشهدنا ذلك مرة أخرى في هذا الأسبوع خلال مؤتمر قمة السلام المخصص لنيلسون مانديلا (انظر A/73/PV.4 وما يليها) الذي كان، بلا شك، أحد الشخصيات الرئيسية في تلك اللحظة التاريخية.

وبعد ٢٥ عاما، أصبح الكثير من الآمال المعرب عنها في عام ١٩٩٣ غير واضح المعالم. وعلى الرغم من بلوغ بعض محطات الإنجاز، تراجعنا مرة أخرى. ولاحظت المنظمة غير الحكومية المرموقة فريدوم هاوس أن الديمقراطية تتضاءل باستمرار عاما بعد عام منذ عام ٢٠٠٦.

وفي أحدث تقرير للمنظمة، قرأنا أنه في عام ٢٠١٧ لم يكن يعيش في بلدان تتمتع بالحرية سوى ٤ من كل ١٠ أشخاص. ورافق ذلك التناقص البطئ في عدد الأنظمة الديمقراطية زيادة في عدم المساواة، والتعصب والتطرف. وحتى في أكثر الديمقراطيات الراسخة، فإننا نسمع بشكل متزايد أصوات الناس الذين عانوا في صمت من التمييز لسنوات عديدة، وهم تحديدا، النساء والأشخاص ذوو الإعاقة وضحايا الاعتداء الجنسي أو الاعتداء من أي نوع. وكل ذلك يبين لنا أن شعورنا بالتفاؤل قبل ٢٥ عاما كان نوعا ما متسما بالسذاجة.

ومع ذلك، وبالرغم من كل خيبات الأمل وجميع الأخطاء، لا يزال علينا الدفاع عن النظام الدولي الذي أنشأته الأمم المتحدة بعد فترة قصيرة من نهاية الحرب العالمية الثانية. ويجب أن ندافع عن ذلك النظام لأنه يستند إلى ثلاثة مبادئ أساسية بقدر ما هي عالمية: إن لنا جميعا الحقوق نفسها؛ وما يؤثر علينا نحن جميعا يجب أن نبت فيه نحن جميعا؛ ويجب تسوية أي نزاع بالوسائل السلمية والقانونية. وحينما أقول ”نحن جميعا“، فإنني أشير إلى الجميع، كل على حدة، في إطار ديمقراطية تمثيلية وإلى جميع البلدان، على قدم المساواة، الممثلة هنا في الجمعية العامة.

وتشترك الديمقراطية التمثيلية مع تعددية الأطراف في مجموعة من القيم المشتركة ولذلك لا غرابة في أنهما يدخلان في أزمة في الوقت نفسه. وأرى أن النظام الديمقراطي المتعدد الأطراف معرض للتهديد من طرفي نقيض، هما تحديدا، الشعبوية

والتكنوقراطية. وفي مواجهة المشاكل المعقدة، تقترح الشعبوية حلولا بسيطة ولكنها ليست حلولا لأنه ينتهي بها الأمر إلى إثارة مشاكل جديدة والتشكيك في المبادئ والقيم الديمقراطية. وفي مواجهة المشاكل المعقدة، تقترح التكنوقراطية حلولا معقدة ولكنها نخبوية وهي ليست شاملة للجميع بل بدلا من ذلك تؤدي إلى عدم المساواة وتتجاوز عددا كبيرا من الناس. وتتغذى الشعبوية بخيبة أمل الناس الذين تخلفوا عن الركب وعانوا من الإقصاء وانعدام التفاهم وعدم المساواة.

وفي الأعوام الأخيرة، سمعنا مرارا وتكرارا أن العالم يعاني بين الانفتاح والانغلاق وبين تعددية الأطراف والأحادية، وبين التعاون والحمائية. ولكن ربما يكمن الخطأ في الرغبة في طرح الأمور على هذا النحو. وفي كثير من الأحيان، يعتقد المدافعون عن النظام المتعدد الأطراف وعن العولمة أننا لم نرتكب أية أخطاء وأن الأشخاص الآخرين هم المخطئون، بدون إدراك أن العولمة أوجدت أجساما مضادة، بعضها ضار وبعضها ليس ضارا، لأنه ربما لا تكون جميع أنواع العولمة جيدة.

وفي مواجهة تلك العلاقة الجدلية بين الانفتاح والانغلاق، ينبغي ألا نسعى للمجابهة بل أن نبحث عن التوازن. ويلزم إقامة توازن بين النزعة العالمية وترسيخ الجذور العميقة للتقاليد لأن هناك مزايا لكليهما. وفي كثير من الأحيان علقنا على مخاطر الحمائية والشعبوية والانغلاق بدن إدراك أن هناك أيضا خطرا آخر: هو خطر العولمة النخبوية واللاإنسانسة التي ليست شاملة للجميع، إن كانت شاملة أصلا. وكثيرا ما تكون الحلول التي وجدناها للقضايا الدولية الرئيسية – سواء كانت جغرافية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية – حلولا لا تولي اعتبارا للناس وتتعارض مع أحد مواضيع الأمم المتحدة – الدعوة إلى عدم تخلف أحد عن الركب.

ولذلك فإنني انظر على نحو إيجابي للغاية إلى الموضوع الذي اختارته رئيسة الجمعية العامة، السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس – التي نشاطرها أيضا عضوية الجماعة الأيبيرية – الأمريكية. فقد اختارت موضوع ”جعل الأمم المتحدة وثيقة الصلة بجميع الناس: القيادة العالمية والمسؤوليات المشتركة عن تهيئة مجتمعات سلمية ومنصفة ومستدامة“.

ويجب أن تكون أعمال الأمم المتحدة، واستطرادا، أعمال المجتمع الدولي بأسره، شاملة للجميع وأن تركز على المشاكل الحقيقية للناس. وإذا لم نفعل ذلك، فإننا سنكون مثابرين على ارتكابنا للأخطاء؛ وسنعزز صورة المؤسسات الدولية التي يصعب فهمها والبعيدة كل البعد عن شواغل الناس، وسنفتح الباب أمام الشعبوية الأوسع نطاقا. ولذلك السبب تريد أندورا أن تشارك بطريقة فعالة في تعزيز أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وفي تحقيق هذه الأهداف. وتركز الأهداف على احتياجات محددة وملموسة لسكان العالم. وهي أهداف عالمية رئيسية لها تطبيقات وآثار محلية، وإذا تحققت، فإنها ستعزز الروابط الضرورية للغاية بين الناس والمؤسسات.

لقد قدمت أندورا استعراضها الوطني الطوعي الأول بشأن أهداف التنمية المستدامة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه الماضي. وعلى النحو المبين في الاستعراض، فإن الحكومة ظلت تعمل لبعض الوقت بشأن تصنيف مساعيها السياسية المختلفة وفقا لأهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأطلقت حكومة بلدنا أيضا حملة لإشراك الأوساط التعليمية والمجتمع المدني والشركات الخاصة في تشجيع الأهداف المختلفة وتحقيقها. وتلك طريقة للانفتاح وتقريب الأمم المتحدة وخطتها إلى الناس.

ونرى أن الابتكار والتكنولوجيا الجديدة يضطلعان بدور بالغ الأهمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك السبب نحن بحاجة إلى تحالف مشترك بين القطاعين العام والخاص لكي

نتمكن من وضع التقدم التكنولوجي المحرز في خدمة خطة عام ٢٠٣٠.

لقد قمنا بتقييم أدائنا بشأن أهداف التنمية المستدامة الستة المرتبطة بالبيئة وهي: المياه والصرف الصحي؛ والطاقة النظيفة التي يسهل الوصول إليها؛ والمدن المستدامة؛ والاستهلاك والإنتاج المتحليان بالمسؤولية؛ وحماية الحياة على الأرض ومكافحة تغير المناخ. وتسعى الإجراءات المختلفة التي اتخذتها الحكومة في الأعوام الأخيرة لتحقيق تلك الأهداف: استمرار تحسين المياه ونوعية الهواء؛ وضع خطة شاملة للتحول في مجال الطاقة مكنتنا من الحد من اعتمادنا على الطاقة المستوردة من الخارج بعزيزها للطاقة المتجددة؛ تقديم المنح المباشرة لتجديد المباني باستخدام معايير كفاءة الطاقة، وما إلى ذلك. وتهدف كل تلك الاجراءات إلى الامتثال لخطة التنمية المستدامة لعام٢٠٣٠.

وأولت أندورا أيضا تركيزا على هدفين آخرين هما: تدابير مكافحة تغير المناخ والتعليم العالي الجودة. وذلك لأن مجتمع أندورا يؤيد هذين الأمرين تأييدا تاما. ولذلك نحن ندافع عن صلاحية اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، الذي وقعت عليه العديد من البلدان هنا في نيويورك في نيسان/أبريل ٢٠١٦، ونصر على أنه يجب على المجتمع الدولي أن يمتثل للاتفاقات والالتزامات التي تم التعهد بها في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وأعربنا مجددا عن ذلك الرأي في باريس في كانون الأول/ديسمبر الماضي، خلال مؤتمر قمة كوكب واحد، الذي شجعه الأمين العام ورئيس الجمهورية الفرنسية والأمير المشارك لإمارة أندورا، السيد إيمانويل ماكرون. وتعمل أندورا على الوفاء بالالتزامات الناجمة عن اتفاق باريس وتشجع بقوة بقية المجتمع الدولي على أن يفعل الشيء نفسه.

وفيما يتعلق بالتعليم الجيد، تعتز أندورا بأن لديها نظاما تعليما ثريا ومتنوعا وشاملا ومتاحا لجميع المواطنين. وهو نظام بوسع الأسر فيه أن تختار التعليم الأندوري أو الإسباني أو الفرنسي بدون أية تكلفة إضافية. وهو نظام تعليمي يعد شباب بلدنا لأن يصبحوا مواطنين في عالم متسم بالعولمة، مع ترسيخ جذور هويتهم بالذات. ولعله لذلك السبب تركز العديد من جهود التعاون الدولي التي تبذلها أندورا على مجال التعليم.

وتضطلع عدة منظمات غير حكومية في أندورا، بدعم مالي من الحكومة، بتنفيذ مشاريع لتعزيز التدريب وإتاحة الفرص لأطفال الشوارع في بوليفيا وتعليم الفتيات الصغيرات في هندوراس وتوفير التعليم للأطفال الفقراء في مدغشقر.

وعند اختيار موضوع دورة الجمعية العامة هذه، تحدثت رئيستنا عن القيادة والمسؤوليات المشتركة: ”قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات منصفة ومستدامة يعمها السلام“. ويبدو لي ذلك أمرًا أساسيًا، وإذا سمحنا لعمل الأمم المتحدة، وبالتالي عمل المجتمع الدولي برمته، بالابتعاد عن الاحتياجات الحقيقية للناس، فإننا سنفقد القيادة.

وفي مواجهة تزايد الشعبوية والتطرف، غالباً ما يشعر القادة السياسيون بأنه يُساء فهمهم. ومع ذلك، لا يوجد قادة يُساء فهمهم، لأن القائد الذي يُساء فهمه ليس بقائد. والقائد الذي لا يتواصل مع الناس ليس بقائد. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تتحمل ترف الانفصال عن مشاكل واحتياجات وتوقعات وآمال مواطني هذا العالم المعولم. ولذلك، تقدم أندورا دعمها لخطط إصلاح هيكل الأمم المتحدة الذي ينفذه الأمين العام غوتيريش وفريقه. إن إدارة الموارد بصورة أكثر فعالية ضرورية للغاية، خاصة الإدارة التي تركز على الناس. وهذا أمر حاسم.

وأود، في هذا الجزء الأخير من بياني، إعادة سرد حكاية شخصية. فقبل سبعة أعوام ونصف، توليت مسؤولية رئاسة حكومة إمارة أندورا. وكانت مسؤولية أعطتني إياها صناديق الاقتراع مرة أخرى في شهر آذار/مارس ٢٠١٥. وبالتالي، ستكون هذه هي المرة الأخيرة التي أشارك فيها في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

في أندورا، تزامن دخول رجال ونساء جيلي إلى الحياة السياسية مع الموافقة على دستور عام ١٩٩٣ والاعتراف ببلدنا كعضو كامل العضوية في المجتمع الدولي. وقد انتخبت عضوا في البرلمان خلال نفس العام الذي أصبحت فيه أندورا جزءا من الأمم المتحدة. لذلك، فأنا طفل ينتمي إلى تلك الفترة من التفاؤل التي ذكرتها في البداية، وهي الفترة التي توسعت فيها الديمقراطية، ونمت فيها الاقتصادات، وتزايد فيها عدد المؤسسات المتعددة الأطراف بقوة. ومع ذلك، فقد كان علي وعلى أبناء جيلي تولي مسؤوليات الحكومة في أوقات الأزمات، مثل الأزمة الاقتصادية، والأزمة الاجتماعية وأزمة القيم، في فترة كنا نعتبرها مستقرة وقوية، لكن اتضح أنها هشة وغير مستقرة.

وبمرور الوقت، اعتدنا على العيش مع هذا الوعي بالهشاشة وعدم الاستقرار. وفي نهاية المطاف، ربما سيتضح بأن هذا الأمر ربما ليس سيئا للغاية. لقد كان أسلافنا، من الأجيال السابقة في أندورا، يدركون تمام الإدراك هشاشة الأسس التي ترتكز عليها مؤسساتنا القديمة. وإذا قارنت هذا الشعور بروح التفاؤل التي سادت قبل ٢٥ سنة، فإن ما يرمز لعصرنا، رمز هذه اللحظة الراهنة، هو بالضبط الوعي بالهشاشة الاقتصادية، وبهشاشة المؤسسات، والنظام الجيوسياسي العالمي، والبيئة، والعالم ككل. ويبدو أن كل شيء أكثر هشاشة وأكثر خطورة بكثير الآن.

ومن هذا الوعي بالهشاشة، استجمعنا القوة لاتخاذ إجراءات كانت مطروحة لسنوات، وإجراء إصلاحات كانت معلقة لعقود، تتجلى في السعي إلى إنشاء اقتصاد أكثر انفتاحا وشفافية وتعاونا، وبناء مجتمع أكثر شمولاً واحتضاناً للجميع، وإيجاد نماذج مستدامة للنمو، والحفاظ على المؤسسات والقيم التي توارثناها عبر التاريخ، وتكييفها وجعلها مفيدة لشعبنا اليوم. لقد جعلنا من الضرورة فضيلة بالنسبة لنا، واستلهمنا من ضعفنا القوة لكي تتمكن الأجيال الشابة من تولي زمام أمور العصر الذي تعيش فيه، والقيام بذلك، بنفس التفاؤل الذي كنا نشعر به قبل ٢٥ عامًا. ويجب علينا العمل حتى اللحظة الأخيرة لكي تتحول خيبة أملنا إلى أمل بالنسبة لهم، بحيث تعزز أخطاؤنا قدرتهم على تفادي ارتكابها مرة أخرى، وبحيث تكون خياراتنا الجيدة بمثابة الأسس التي يمكنهم الاستمرار في بناء مجتمعات سلمية ومنصفة ومستدامة بناء عليها.

ويتعين علينا جميعنا، الأجيال الأكبر سنا والأصغر سنا، أن ندرك دائما أن لكل ما يحدث في العالم تداعيات محلية، وبأن جميع الإجراءات التي نقوم بها على المستوى المحلي تسهم في تشكيل المجتمع العالمي؛ الذي نأمل أن يكون أكثر عدلا بطبيعته، ويشعر فيه الجميع بأنه يتم الاستماع إليهم وأخذ آرائهم بعين الاعتبار. وهذا مجتمع عالمي تلتزم أندورا به تماما، بسبب صغر حجمها، ولكن أيضا بسبب الهدوء الذي يسودها نتيجة لقرون من عيشها بسلام. إن الأمين العام على علم بذلك، وكذلك رئيسة الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة وجميع أصدقائنا في المجتمع الدولي.

السياسيون يتغيرون، وتظل الدول والمؤسسات. وأنا متأكد من أن الدول الأعضاء ستتمكن في المستقبل، من الاستمرار في التعويل على إمارة أندورا للمساعدة في بناء عالم أكثر عدلا وأمانا، وهذه هي مهمتنا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس حكومة إمارة أندورا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أنتوني مارتي بتي، رئيس حكومة إمارة أندورا من المنصة.

خطاب رئيس الوزراء وزير شؤون الإيتوكي وصناعة السكر والشؤون الخارجية في جمهورية فيجي

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب دولة السيد خوسي فوريكي باينيماراما، رئيس

الوزراء وزير شؤون الإيتوكي وصناعة السكر والشؤون الخارجية في جمهورية فيجي.

اصطحب السيد خوسي فوريك باينيماراما، رئيس الوزراء وزير شؤون الإيتوكي وصناعة السكر والشؤون الخارجية في جمهورية فيجي، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يسعدني كثيرا أن أرحب بدولة السيد خوسي فوريك باينيماراما، رئيس الوزراء وزير شؤون الإيتوكي وصناعة السكر والشؤون الخارجية في جمهورية فيجي، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد باينيماراما (فيجي) (*تكلم بالإنكليزية*): أولاً طاب يومكم جميعا. اسمحوا لي أن أهنئ الرئيسة على توليها رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين.

يجلب كل عام تحديات وأزمات جديدة، حتى في الوقت الذي تنتظر فيه أزمات العام الماضي والعام الذي قبله حلولا، أو حتى فترة بدون أزمات. إن هذه المنظمة، الأمم المتحدة، تواجه تحديا متواصلا يتمثل في الوساطة بين أطراف الصراعات، وتخفيف معاناة اللاجئين والمهاجرين، ومواصلة عملها لبناء عالم أكثر سلما وعدلا ومساواة. ولطالما كان شعب فيجي فخورا بانخراط أمتنا بشكل كامل مع الأمم المتحدة. لقد شكلنا حضورًا قويًا وحيويًا في جهود حفظ السلام في العالم، ونحن الآن نفخر بتسخير كل طاقتنا للكفاح من أجل إنقاذ هذا الكوكب وشعوبه، أي نحن جميعنا، من الاحتراز الكارثي لمناخنا.

ستحتفل فيجي قريباً بتنظيمها لانتخابات وطنية للمرة الثانية منذ عودتنا إلى الديمقراطية. وأنا أتعمد قول ”تحتفل“ لأن الانتخابات الحرة حقا هي نقطة البداية للديمقراطية والحرية. وإذا كان الناس لا يستطيعون اختيار حكومتهم بحرية، فإن حرياتهم الأخرى تكون دائماً في خطر.

وإنني فخور بما أنجزناه في ديمقراطيتنا الفيجية. لقد ولى عهد الديمقراطية الشكلية الذي كان قائما من قبل، وصار الشعب الفيجي مجتمعا شاملا حقا تُحترم فيه حقوق الأقليات ويتساوى فيه جميع المواطنون، لا اسميا فحسب، بل كذلك فعليا. وذلك هو الوعد الكبير لدستور فيجي لعام ٢٠١٣، الذي كان منارة لتقدمنا من خلال مجموعته الواسعة من أوجه الحماية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل فرد من أبناء فيجي.

فاليوم، وإلى الأبد، لا نميز ولن نميز في فيجي على أساس العرق أو المركز الاجتماعي أو الدين، ونعمل على إنفاذ قوانيننا التي تكفل المساواة وسننفذها. وقد عززنا ديمقراطيتنا من خلال سن القوانين لتمكين الفتيات والنساء وحمايتهن من العنف. وقمنا بإصلاح نظامنا التعليمي، حتى يمكنه توفير فرص حقيقية لجميع الفيجيين، بغض النظر عن دخلهم أو نوع جنسهم أو ما إذا كانوا يعيشون في العاصمة أو في الجزر النائية.

وقد حققنا هذا العام معدل إلمام بالقراءة والكتابة بلغ أكثر من ٩٠ في المائة في البلد. وأكثر من ٩٠ في المائة من الفتيات في فيجي يكملن ١٥ سنة من التعليم الثانوي، وما يقل قليلا عن ٩٠ في المائة من الفتيان يفعلون نفس الشيء. إننا نبني مستقبلنا على ذلك الأساس المتين من التعليم.

وقمنا كذلك بإصلاح برامج الرعاية الاجتماعية لدينا لا لتوفير شبكة أمان أقوى فحسب، ولكن كذلك لتهيئة المزيد من الفرص للفئات الأكثر ضعفا في مجتمعنا. وفي الوقت الذي نوفر فيه أدوية وإعانات للكهرباء، نقدم كذلك منح للمنشآت التجارية الصغرى كوسيلة لانتشال الناس من هوة الفقر ومكافأة وتشجيع الاعتماد على الذات والأعمال الحرة.

ويتجاوز ذلك النهج مجرد البرامج الحكومية للفئات المحرومة. إنه يستند إلى المبدأ الأساسي المتمثل في أنه يجب حماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لجميع الفيجيين. وتلك الحقوق تشمل الحق في التعليم الجيد، والحق في الحصول على العلاج والأدوية،

عندما يمرض الفرد من أ[ناء شعبنا، والحق في السكن اللائق، والحق في الحصول على المياه النظيفة والكهرباء، والحق في النقل الميسور التكلفة الذي يسهل الوصول إليه.

وكذلك عززنا مؤسساتنا المستقلة – أجهزتنا القضائية ومؤسساتنا ووكالاتنا المستقلة لحماية المستهلكين، ومكافحة الفساد، وتقديم المساعدة القانونية، والدعوة إلى تعزيز حقوق الإنسان، والاضطلاع بالعديد من الأنشطة الحكومية التي يجب أن تكون بعيدة عن الاعتبارات السياسية. قد أُصاب بخيبة أمل عندما تخسر حكومتي قضية في المحاكم، غير أن تلك الهزائم تدلل على مؤسسات قوية ومستقلة، يجب علينا أن ندعمها ونعززها. إنها تعمل على ترسيخ إيمان الشعب بأنه يمكن للكل في فيجي أن يحصل على العدالة. فإذا كان الناس يثقون في المحاكم، فسيذهبون إلى المحاكم لتسوية منازعاتهم ويثقون في أن المحاكم ستفصل في قضاياهم من دون خوف أو محاباة.

وليس هناك من شك في أن الشعب الفيجي يحب الحرية حبا ثابتا ويلتزم بها. إننا نريد العيش بحرية، وننظر للحرية والديمقراطية، وربما الأهم من ذلك كله، التسامح، بوصفها قوى متينة للسلام في العالم. وترشح فيجي نفسها، بذلك النداء الداخلي المبين بوضوح إلى الحرية الشخصية والتسامح والعدالة الاجتماعية، للعضوية في مجلس حقوق الإنسان خلال هذه الدورة للجمعية العامة. لقد فكرنا تفكيرا جادا بشأن حقوق الإنسان، واتخذنا إجراءات لنكون أمة أفضل – أمة تشجع على احترام كرامة كل شخص. ونتطلع إلى نقل وجهة النظر تلك إلى العمل الهام الذي يضطلع به المجلس.

وتتطلع فيجي إلى مستقبل خال من العنصرية والمحاباة والامتياز – إلى مستقبل تكفل فيه حقوق جميع الأشخاص ويكفل فيه إنفاذها بإطار دستوري قوي يحمي الحقوق المدنية والسياسية، فضلا عن الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

وتستند القيمة التي سنضفيها على مجلس حقوق الإنسان كذلك إلى خبرتنا الطويلة في مجال حفظ السلام. وقد مرت ٤٠ عاما بالضبط منذ أن شاركت فيجي لأول مرة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد توصلنا، على مدى تلك السنوات الـ ٤٠ التي شهدت الفيجيين يخدمون في أفريقيا وسيناء وتيمور الشرقية وفي جميع أنحاء الشرق الأوسط، إلى تحديد أنفسنا كأمة حافظة للسلام، الأمر الذي نعتز به. وذلك أمر نقدمه للمجتمع العالمي، ولإخواننا من بني البشر.

وعلاوة على ذلك، شهدنا بصوة مباشرة، خلال تلك السنوات الـ ٤٠، الطريقة التي يقترن بها التعصب بالقمع والعنف والهجرة الجماعية ويؤدي إليها. وقد خبرنا التعصب في فيجي، وكانت تجربة سيئة عملت على تآكل ثقتنا في بعضنا بعضا وشعورنا بهويتنا كشعب. ويجب علينا أن نتذكر تلك التجربة، حتى لا نكررها، ولن نتوقف على الإطلاق عن العمل على كفالة أن يظل ذلك في ماضينا.

ومن دواعي اعتزازي أن أقف أمام الجمعية وأبلغ بأن فيجي الآن في عامها التاسع من النمو الاقتصادي القوي. وأعتقد أن ذلك يعود في جزء لا يستهان به منه إلى إرساء الديمقراطية التي ترسخت وتزدهر. فالديمقراطية تقوم على الإيمان بالشعب والاعتقاد بأن لكل شخص القدرة على القيام بأشياء عظيمة إذا تكافأت الفرص. وعندما يرى الناس أن الفرص متاحة لهم، ويمكنهم الحصول على العدالة ويمكنهم أن يعبروا عن آرائهم ويُسمعوا أصواتهم، وأن يحصلوا على نتاج عملهم الدؤوب، فإنهم سيستثمرون أموالهم وعرقهم في مستقبلهم وفي فرص أكبر لأبنائهم. وسيظلون في ديارهم وسيسهمون فيها، بدلا من أن يهاجروها، وسيطلقون العنان لآمالهم وطموحاتهم. وذلك ما يحرك الاقتصاد المزدهر.

غير أنه يجب تغذية ذلك التفاؤل وتعزيزه من خلال إجراءات حكومية ذكية. لقد أصلحنا قوانيننا الضريبية في فيجي

لتبسيطها وجعلها أكثر عدلا. وبدأنا، في ذلك الصدد، إنفاذا صارما لقوانيننا الضريبية لتخفيف العبء عن الذين لا يملكون الكثير ولكفالة أن يدفع كل من يتعين عليه أن يدفع حصته العادلة. والأشخاص الذين يخاطرون ويديرون أعمالا تجارية ناجحة ينبغي أن يتمتعوا بثمار عملهم الشاق، ولكن يجب عليهم أيضا أداء دورهم في الحفاظ على الأمة. فالغش الضريبي جريمة ضد الشعب، وسنجتثها من جذورها ونعاقب عليها أينما وقعت.

وكذلك قمنا بإصلاح مؤسسات دولتنا لجعلها مربحة وفعالة. إن شعب فيجي وموظفي تلك الشركات هم المستفيدون الرئيسيون، لأن تحسين الرسملة وتحسين الإدارة أنتجا خدمات أفضل وزادا من الاستثمار ورفعا الأجور.

ونحن كذلك نرى في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم سبلا مهمة لتعزيز النمو وانتشال الناس من الفقر. ومن دواعي اعتزازي أن أقول إن حكومتي قدمت منحا قيمتها ٣٢,٤ مليون دولار إلى المشاريع الصغيرة والصغرى، وقد كوفئنا بنمو هائل وابتكار استثنائي في ذلك القطاع. فالشعوب الحرة تحتاج إلى هياكل اقتصادية تخدمهم وتجعلهم يتفاءلون. وتلك إحدى الركائز الأساسية للديمقراطية.

تقترب فيجي من نهاية رئاستها للدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وهي تشارك في مفاوضات الأمم المتحدة الجارية بشأن تغير المناخ فيما بين دول العالم، غير أن الكفاح من أجل مكافحة الاحترار العالمي ووقف تدهور محيطاتنا سيظل يشكل أعلى الأولويات لفيجي. إن الآثار الكارثية العديدة لتغير المناخ التي نشهدها في جنوب المحيط الهادئ وفي جميع أنحاء العالم موثقة توثيقا جيدا. ويمكن لنفس الشيء أن يقال عن الضغوط الهائلة على محيطاتنا الناجمة عن تحمض المحيطات والإفراط في الصيد والاحترار والقمامة البلاستيكية. وقد مضى زمن مناقشة هذه الحقائق منذ أمد بعيد.

لقد ظللت التقي، بوصفي رئيسا لوزراء فيجي، بالآلاف من النساء والرجال والأطفال الفيجيين، كل سنة، ممن عانوا من آخر موجة من الآثار المتصلة بالمناخ، مثل الأعاصير والفيضانات والجفاف المطول والارتفاع المطرد في مستوى البحار. وقد التقيت مزارعين جرفت محاصيلهم ومعلمين وطلاب فقدوا مدارسهم، وأسر دمرت منازلهم. إنهم يريدون من رئيس وزرائهم أن يطلب من العالم أن يتخذ إجراء بالنيابة عنهم.

إن الالتزامات التي قمنا بها جميعا من خلال مساهماتنا المحددة وطنيا قصرت بشكل يرثى له عن بلوغ الهدف. فهي ببساطة لن توصلنا إلى الهدف المتفق عليه في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، ألا وهو خفض معدل الاحترار العالمي إلى أدنى بكثير من هدف ال٢ درجة مئوية، ناهيك عن هدف ال ١,٥° الأكثر طموحا.

وما يهم الآن هو الأفعال. وفيجي ستدفع من أجل المزيد من العمل بشأن تغير المناخ وصحة المحيطات في كل منتدى نحن عضو فيه. لا يمكننا ببساطة أن ننتظر تحرك بقية العالم، لأن تأثيرات تغير المناخ بدأت تؤثر علينا بالفعل.

ونحن نتخذ خطوات بالفعل لتعزيز قدرتنا على الصمود. وقد بدأت فيجي مشروعا لتحسين الوصول إلى إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي المستدامة لما يقرب من ٢٧٠ ٠٠٠ من أبناء فيجي. وسنوفر تغطية تأمينية ضد الأعاصير للأسر ذات الدخل المنخفض. ونحن ننقل قرى ومجتمعات بأكملها هربا من ارتفاع منسوب سطح البحر. وفي أعقاب الأعاصير، نعمل على إعادة بناء هياكلنا الأساسية على مستوى أعلى وأكثر قدرة على الصمود. ونحن نعمل من أجل حماية المجتمعات التي تواجه مخاطر عالية للفيضانات بصورة غير مقبولة. كما

أصبحت فيجي أول الأسواق الناشئة في إصدار سند أخضر سيادي لتمويل هذه الأنشطة.

ومع ذلك، لا تستطيع أي حكومة مكافحة تغير المناخ وحدها. والتحدي الماثل ببساطة كبير جدا. لذلك، ومنذ بداية رئاسة فيجي لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ – ٢٣، سعيت إلى بناء ائتلاف كبير من الحكومات والقطاع الخاص والقوى العاملة والجماعات الدينية والمجتمع المدني لاتخاذ المبادرات وتقديم الأفكار والحلول – الكبيرة والصغيرة على السواء.

وأنا على ثقة بأنني أتكلم باسم جميع الفيجيين وسكان جزر المحيط الهادئ عندما أقول إنني أميل إلى فقدان الصبر مع القادة الوطنيين الذين يعلنون قلقهم العميق إزاء تغير المناخ، ثم يفعلون القليل أو لا يقدمون شيئا يذكر لقيادة دولهم إلى طريق أكثر طموحا للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. إن القادة الذين يتجاهلون هذا التهديد ويقدمون لشعوبهم محطات جديدة لتوليد الطاقة تعمل بالفحم عوضا عن توفير مستقبل أفضل لأطفالهم إما أنهم يعانون من قصر النظر بشكل مأساوي أو أنهم ينخرطون ببساطة في أخبث أشكال الخيانة. وشعوبهم – كل الشعوب – ستتحمل العبء.

لقد اعتمد العالم تقليد ”تالانوا“ الشائع في المحيط الهادئ، وهو تقليد يقوم على الحوار المفتوح والصريح. وسيساعد ذلك على رفع درجة طموحنا الجماعي. ولكن الطموح دون عمل وبدون خطة هو مجرد كلام مرسل. وحوار تالانوا سيبلغ ذروته في كاتوفيتشي، بولندا، في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ – ٢٤. ولا يسعنا أن نسمح بالفشل في كاتوفيتشي. إن كاتوفيتشي يجب ألا تصبح كوبنهاغن أخرى.

ونحن لا ندعو الآخرين للتحرك فحسب، ولكن نتقدم على الجبهة أيضا. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، أعلنت أن فيجي ستتعهد بزيادة كبيرة في مساهمتها المحددة وطنيا. ستكون فيجي خالية من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بحلول عام ٢٠٥٠. وتفخر فيجي بإطلاق شراكة مسار المحيطات مع حكومة السويد. ونحن نعلم أن تفاعل بيئة المحيطات وتغير المناخ يتعمق. ولا يمكننا محاولة حل أزمة أحدهما دون مواجهة أزمة الآخر. محيطاتنا تعاني من ضغوط الأنشطة البشرية التي تتجاوز تغير المناخ وتشمل التلوث والصيد المفرط وتحمض المحيطات.

وأود أن أسترعي انتباه العالم الجدي للحاجة إلى مساعدة البلدان النامية، لا سيما الأكثر حرمانا وضعفا، للتغلب على ضغوط المناخ والمحيطات. نحن بحاجة للوصول إلى التمويل والحلول العملية، ونحتاج إلى الأمم المتحدة لمساعدتنا في الوصول إلى ذلك. لقد تشرفت فيجي – وأنا شخصيا – بقيادة جهود الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ هذا العام. وإنني فخور بما أنجزناه. ولم يكن العالم يوما بحاجة إلى الأمم المتحدة أكثر من ذلك. والمشكلة الوجودية لتغير المناخ تتطلب منا العمل معا؛ والتحدي المتمثل في تعبئة التمويل من أجل المرونة المناخية يتطلب منا العمل معا، والنزاعات الأكثر تعقدا وأكثر عولمة تتطلب منا العمل معا.

وفيجي تلتزم التزاما راسخا بالأمم المتحدة. ونحن بحاجة إلى أن تكون الأمم المتحدة في أفضل حالاتها، إذا أردنا أن يكون لدينا أي فرصة للتغلب على التحديات الخطيرة التي تواجهها فيجي والعالم الآن.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير شؤون الإيتوكي وصناعة السكر والشؤون الخارجية في جمهورية فيجي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد خوسي فوريكي باينيماراما، رئيس الوزراء ووزير شؤون الإيتوكي وصناعة السكر والشؤون الخارجية في جمهورية فيجي، من المنصة.

خطاب دولة السيد أليكسيس تسبيراس، رئيس وزراء الجمهورية الهيلينية

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء الجمهورية الهيلينية.

اصطحب السيد أليكسيس تسبراس، رئيس وزراء الجمهورية الهيلينية، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أيما سرور أن أرحب بدولة السيد أليكسيس تسبيراس، رئيس وزراء الجمهورية الهيلينية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد تسبيراس (اليونان) (تكلم باليونانية، وقدم الوفد ترجمة شفوية): قبل ثلاث سنوات، عندما تشرفت أولا بمخاطبة الجمعية العامة في جلسة عامة (انظر A/70/PV.22)، ذكرت أن اليونان كانت محورا لثلاث أزمات دولية متداخلة. وكانت تلك الأزمات ذات أثر شديد على المجتمع اليوناني واقتصاد البلد ودوره الدبلوماسي في المنطقة.

وكانت اليونان البلد الأكثر تضررا من أزمة منطقة اليورو، إذ خسرت ٢٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، وبلغت البطالة أكثر من ٢٧ في المائة إلى جانب تسجيل مستويات عالية من الفقر. كما كانت اليونان، من زاوية نصيب الفرد من الدخل، هي البلد الذي تحمل العبء الأكبر في أوروبا لأزمة اللاجئين، حيث دخل أكثر من ١,٢ مليون شخص جزرها في غضون بضعة أشهر. كما وجدت اليونان نفسها في خضم أزمة متفاقمة لزعزعة الاستقرار في منطقة البلقان وشرق البحر الأبيض المتوسط، مع تنامي النزعة القومية بسرعة.

والسؤال الذي كان مطروحا بالنسبة لي وقت أن أدليت ببياني في عام ٢٠١٥، كما كان بالنسبة لنا جميعا، هو ما إذا كانت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ومؤسساتنا الدولية يمكنها المساعدة في التغلب على تلك التحديات المشتركة من خلال الحلول الجماعية. كان السؤال المطروح هو ما إذا كان بمقدور الاتحاد الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي إرشادنا إلى النمو المستدام والمساعدة على الحد من الفقر والنهوض بتجارة عالمية أكثر توازنا. وكان السؤال المطروح هو ما إذا كان الاتحاد الأوروبي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة يمكنهم مساعدتنا على حل أزمة اللاجئين والمهاجرين بصورة فعالة وإنسانية. وكان السؤال المطروح هو ما إذا كانت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يمكنها تعزيز السلام والاستقرار ومكافحة الإرهاب الدولي وحل النزاعات في منطقتنا ومناطق كثيرة أخرى.

ولكن في السنوات التالية، كان ما حدث هو ”عجز في الثقة“ كبير للغاية تجاه المؤسسات الدولية والوطنية، كما أشار الأمين العام قبل أيام قليلة (انظر A/73/PV.6). وفي هذا السياق، غدت القوى القومية أقوى وأقوى، وأخيرا نجحت في إعادة صياغة السؤال.

وأكد موقفهم العدواني أن المسألة ليست ما إذا كان بإمكاننا أن نعوّل على المؤسسات الدولية في حل المشاكل المشتركة على أساس من القيم المشتركة، بل ما إذا كانت تلك المشاكل والقيم مشتركة أصلا. وكان منطقهم في مواجهة تلك الأزمات ساذجا جدا ويستند إلى القول: ليس داخل حدود بلدي.

فعلى سبيل المثال، وفيما يتعلق بالتصدي للأزمة في منطقة اليورو، دعت تلك القوى إلى ما أسمته ”Grexit“ ”خروج اليونان“ من تلك المنطقة لتجعل من نفسها قدوة في ذلك المسار. وفي التصدي لأزمة اللاجئين، أيدت القوى نفسها إغلاق الحدود بصورة أحادية على امتداد درب البلقان بوصفه حلا يدعو إلى صد اللاجئين صوب البحر وتضييق نطاق منطقة

شنغن بحيث تستبعد منها بلدان الاتحاد الأوروبي الواقعة في الخطوط الأمامية لتدفقات الهجرة. وفي مواجهة الأزمات التي تمر بها المنطقة على نطاق أوسع، كانت الحلول التي اقترحتها أيضا تبسيطية: فرض الجزاءات الوقائية أو المواجهات في مجال العمل الإنساني. وعندما أدت تلك الإجراءات إلى طريق مسدود، كان الخيار هو الانفصال من المنطقة واحتواء المشاكل وتجنب أي تداعيات محتملة.

وفي اليونان لم نواجه تلك التحديات نفسها بصورة فعالة فحسب، بل ما زلنا نواجه الأفكار والسياسات التي ذكرتها فيما يتعلق بتلك المشاكل أيضا. ولم نوفق في الوقوف بثبات في مواجهة تلك الصعوبات فحسب، بل تجاوزنا ذلك وأصبحنا جزءا من الحل وليس جزءا من المشكلة في أوروبا وفي المنطقة برمتها على نطاق أوسع. وفعلنا ذلك دون الخضوع لتوجيهات أي من البلدان أو القوى أو المؤسسات التي تتجاهل إرادة الشعب اليوناني خدمة لمصالحها الاقتصادية أو الجغرافية السياسية، ودون اللجوء إلى سياسة تقوم على نزعة قومية من شأنها أن تؤدي إلى الانفصال من منطقة اليورو وتصعيد التوتر مع البلدان المجاورة وانتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي.

أولا، وفيما يتعلق بالاقتصاد، فما زلنا في منطقة اليورو، غير أننا انخرطنا في مفاوضات حامية على وضع برنامج يركز على إجراء الإصلاحات الهيكلية اللازمة وليس على إدامة سياسة التقشف العقابية والاستنزافية. وحرصنا في الوقت نفسه، على حماية حقوق العمل ونعمل حاليا على تحديد حد أدنى لائق للأجور مع ضمان الحيز المالي اللازم لدعم دولة الرفاه وأكثر الفئات ضعفا في المجتمع.

وقد تجاوزنا اليوم تلك البرامج الاقتصادية التي لا تؤدي إلا إلى إدامة الكساد الاقتصادي. وكان معدل النمو في بلدنا بنسبة ٢,١ في المائة هذا العام وسيرتفع إلى ٢,٥ في المائة في العام المقبل. وانخفضت البطالة بنسبة ٨ في المائة في حين سجل قطاع السياحة نموا في عدد الزيارات تجاوز ٣٤ مليون زيارة في السنة. وفي الوقت نفسه تجاوز أداؤنا المعدل العادي فيما يتعلق بحجم فوائض الميزانية في حين يزداد انجذاب المستثمرين باطراد. ويستمر تحول اليونان إلى مركز إقليمي للطاقة والتجارة والنقل، في ذات الوقت الذي تواصل فيه العمل أيضا على تغيير خريطة الطاقة وتنمية أصولها الاستراتيجية.

ثانيا، وفيما يتعلق بأزمة اللاجئين، فقد تعيّن علينا التعامل مع أعلى تدفقات للاجئين في فترة ما بعد الحرب في التاريخ الأوروبي. وقد فعلنا ذلك في احترام للقانون الدولي وحقوق الإنسان. ومع ذلك، أيدنا البيان المشترك بين الاتحاد الأوروبي وتركيا نظرا لضرورته على الرغم من صعوبته. ولم نصغِ لأصوات النزعة القومية وكره الأجانب التي تدعو إلى صد اللاجئين صوب البحر أو إلى عملية خادعة لالتماس اللجوء تهدف إلى رفض طلبات جميع ملتمسي اللجوء. ومع ذلك، فإننا لم نتردد في الموافقة على إعادة أولئك الذين لا يحتاجون إلى حماية دولية إلى بلدانهم الأصلية حيث يمكنهم التمتع بالأمان هناك.

وانتقدنا بشدة البلدان الأوروبية التي رفضت تحمُّل مسؤوليتها عن تقاسم العبء بطريقة منصفة – أي تلك البلدان التي تدعو إلى الوحدة عندما يتعلق الأمر بنيل الحقوق، ولكنها تنظر إلى الأمور بطريقة مختلفة عندما يتعلق الأمر بالوفاء بالمسؤوليات. وقد رحب شعب اليونان بالمهاجرين الجدد، على الرغم من الصعوبات التي تواجهه، مؤكدا بذلك للعالم ما يعنيه التضامن. فقد انخفضت الوفيات في بحر إيجه إلى معدل الصفر تقريبا، بينما سجلت تدفقات المهاجرين انخفاضا كبيرا.

ثالثا، وفيما يتعلق بالأزمة الأمنية، واجهنا تحديات خطيرة من جراء تسارع زعزعة الاستقرار ونمو النزعة القومية وتزايد التوترات في منطقة توجد فيها خلافات كبيرة بيننا والبلدان المجاورة. وفي ذلك السياق الجغرافي السياسي، التزمت اليونان بسياسة حماية حقوقها ومصالحها السيادية. بيد أنها اختارت في

الوقت نفسه، أن تصبح، جنبا إلى جنب مع قبرص، أهم ركيزة أوروبية للسلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

ووضعنا خططا دينامية ثلاثية للتعاون مع مصر وإسرائيل والأردن ولبنان وفلسطين. وبعثنا بوضوح أيضا رسالة مفادها أن الحوار والتعاون واحترام القانون الدولي هي السبيل الوحيد لتعزيز استقرار العلاقات الثنائية وتعزيز آفاق المنطقة. وفضلا عن ذلك، ما زلنا ملتزمين بتلك السياسة في علاقاتنا الصعبة مع تركيا، وما زلنا نرفض مرارا وتكرارا الرضوخ للنزعة القومية وتصعيد التوترات. وقد مكّننا ذلك الموقف من تبيين الإمكانات الكبيرة لعلاقاتنا في مجالات الأمن والهجرة والطاقة والاقتصاد، في ذات الوقت الذي وضحنا فيه ضرورة احترام القانون الدولي في بحر إيجة ومنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط.

وأعربنا بوضوح في ذلك السياق، عن تأييدنا الكامل للتوصل إلى حل عادل وعملي للمسالة القبرصية على أساس قرارات الأمم المتحدة. وسوف يستند ذلك الحل إلى إطار الأمين العام والمفاوضات الهامة التي أجريناها في كران – مونتانا.

وعلاوة على ذلك، نواصل تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي في منطقة البلقان من خلال سياسة تقوم على حل المسائل مع جيراننا وتطلق إمكاناتها بما يمكّنها من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية الأخرى التي تراها. ومن الأمثلة على ذلك الحوار الذي أجريناه مع ألبانيا، بل والأهم من ذلك اتفاق بريسبيس الذي أبرمناه مع جارتنا القريبة في الشمال. ويتسم ذلك الاتفاق بالأهمية ليس للمنطقة فحسب، بل أيضا بوصفه نموذجا للحل السلمي للخلافات. وعلاوة على ذلك، لم يتأت الاتفاق نتيجة لفرض الطرف الأقوى إرادته ومصالحه على الطرف الآخر، بل من خلال ترتيب مقبول لدى كلا الطرفين ويحفظ كرامتهما معا.

وأرى أن الوقت قد حان الآن لكي نعيد، نحن المجتمع الدولي، صياغة المسائل لصالح مستقبلنا، ما دمنا قد استمعنا إلى الكثير من البيانات الهامة.

إن المعضلة ليست مسألة وجود النزعة القومية مقابل العولمة؛ بل هي ما إذا كنا سنترك عالمنا في حلقة مفرغة من الردّة إلى النزعات القومية والرجوع عنها، والتي علَّمَنا التاريخُ بأنها تؤدي إلى مأساة، أو إن كنا سنهيء الظروف المواتية لحلول جماعية وتقدّمية تحترم السيادة الوطنية والشعبية لكل بلد.

إن السياسات الوطنية الديمقراطية المعاصرة لا تعني قبول توجيهات النُّخبِ عبر الوطنية غير الخاضعة للمساءلة. فلا يمكن للسياسات الوطنية الديمقراطية المعاصرة أن تقبل كأمر مسلم به نظاما دوليا يعيد إفراز التفاوتات في السلطة والثروة، ويحمي حقوق البعض في الفوائض التجارية الضخمة على حساب الآخرين، أو يسمح لبعض البلدان بفرض إرادتها ومصالحها على الآخرين، باسم القيم المشتركة لا غير. هذا هو موقفنا من منطقة اليورو، وتجاه الحروب الإنسانية في المنطقة، وفيما يتعلق بخلافاتنا مع جيراننا.

ومن ناحية أخرى، فإن السياسات الوطنية الديمقراطية المعاصرة يجب أن تكون قادرة على التعامل مع التحديات العالمية والإقليمية للقرن الحادي والعشرين – وهي تحديات مشتركة بحكم طبيعتها ولا يمكن معالجتها إلا بشكل جماعي، على أساس القيم المشتركة. ونعتقد أن السياسات الوطنية الديمقراطية المعاصرة يجب أن تستند إلى الترتيبات والضمانات الجماعية التي تحافظ على تعزيز السلام والاستقرار والنمو المستدام وحقوق الإنسان وينبغي ألا تستند إلى منطق النزعة الانفرادية والنزعات القومية وتعزيز الأقوياء على حساب الضعفاء.

وذلك يعني التأكد من أن تصبح المنظمات الدولية، بما في ذلك المالية منها، أكثر خضوعاً للمساءلة وأكثر استجابة للاحتياجات الفعلية للدول والمواطنين. وهو يعني دعم رؤية

الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة، فضلاً عن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والاتفاق العالمي المقبل بشأن الهجرة، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، والاتفاق النووي الإيراني على الرغم من كل ما فيه من أوجه ضعف.

ويعني إيجاد حل سياسي في سورية على أساس حوار سياسي شامل تحت رعاية الأمم المتحدة، وتنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط نحو إيجاد حل شامل يستجيب لمطلب إسرائيل العادل في الأمن ولمطلب الفلسطينيين العادل في إنشاء دولة على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

ويعني تعزيز الحوار القيم فيما بين المؤسسات الأوروبية والأوروبية – الأطلسية والدول الأعضاء فيها مع روسيا، على أساس الاحترام المتبادل وبهدف التصدي للتحديات الدولية والأزمات الإقليمية. ويعني تعزيز السلام والتنمية في أفريقيا، ودعم البلدان التي تتحمل أكبر عبء في استضافة اللاجئين، مثل تركيا ولبنان والأردن، والتصدي للأسباب الجذرية للهجرة. ويعني دعم الخطوات الإيجابية من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي لنزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية.

أخيرا، فهو يعني، خاصة ونحن نحتفل بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الدفع قدماً بجدول أعمال حقوق الإنسان، الأمر الذي قامت به اليونان، في نهاية المطاف، بمنح الجنسية إلى الجيل الثاني من المهاجرين الذين ولدوا ونشأوا في بلدنا، وبإرساء الاعتراف القانوني بالهوية الجنسانية وإضفاء الطابع المؤسسي على الشراكة المدنية، ومن خلال تعميق حقوق الأقلية المسلمة.

نحتفل هذا العام بمرور ١٠٠ عام على ميلاد نيلسون مانديلا، الذي قال ذات مرة إن المهام تبدو دائماً مستحيلة حتى يتم إنجازها. وفي السنوات الثماني الماضية عصفت ببلدي بشدّة ثلاث أزمات عالمية. وقد واجهت بحزم المنطق القائل بأن البلدان المتضررة من التحديات العالمية يجب أن تتصدى لها بمفردها. اليوم، ورغم أن اليونان لا تزال تواجه تحديات كبرى في اقتصادها وفي إدارتها للهجرة وفي الدبلوماسية، فهي تقف مرة أخرى على قدميها، مقدمة الحلول للمنطقة. لم يكن ذلك ليحدث لولا السياسة التي تؤكد السيادة الشعبية والوطنية، ولكنها تلتزم أيضاً بكفالة الحلول الجماعية الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والحفاظ على حقوق الإنسان.

ويتمثل التحدي الذي يواجهه عصرنا في إيجاد التوازن السليم مرة أخرى كمجتمع دولي، ومواجهة القوى الدولية التي تنشر الخوف والكراهية، وتسعى في النهاية إلى تقليص التقدم الذي أحرزناه. هذا اختيار معاصر وديمقراطي ووطني حقاً – هدفه ضمان أن تتقدّم بلداننا وتزدهر، بدلاً من تحريض بعضها على بعض.

في الختام، لا تترك حضارة بلدي أي مجال للتشكيك في الخيار الذي سنؤيده. وأؤكد للجمعية أن الشعب اليوناني سيقف على قدميه مرة أخرى، وكما هو الحال دائماً، على الجانب الصحيح من التاريخ.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أودّ أن أشكر رئيس وزراء الجمهورية الهيلينية على البيان الذي ألقاه للتوّ.

اصطُحب السيد أليكسيس تسبيراس، رئيس وزراء الجمهورية الهيلينية، من المنصة.

خطاب السيد برافِند كومار جوغنوث، رئيس الوزراء، ووزير الداخلية والاتصالات الخارجية والتنمية الوطنية، ووزير المالية والتنمية الاقتصادية، في جمهورية موريشيوس.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء، ووزير الداخلية والاتصالات الخارجية والتنمية الوطنية، ووزير المالية والتنمية الاقتصادية، في جمهورية موريشيوس.

اصطُحب السيد برافِند كومار جوغنوث، رئيس الوزراء، ووزير الداخلية والاتصالات الخارجية والتنمية الوطنية، ووزير المالية والتنمية الاقتصادية في جمهورية موريشيوس، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني عظيم السرور أن أرحب بدولة السيد برافِند كومار جوغنوث، رئيس الوزراء، ووزير الداخلية والاتصالات الخارجية والتنمية الوطنية، ووزير المالية والتنمية الاقتصادية، في جمهورية موريشيوس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد جوغنوث (موريشيوس) (*تكلم بالإنكليزية*): أودّ أن أضم صوتي إلى أصوات القادة الآخرين في تقديم إشادة خاصة بالراحل السيد كوفي عنان، الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة. إن التركة التي خلفها ابن أفريقيا العظيم ذاك ستظل محفورة إلى الأبد في تاريخ الأمم المتحدة.

وأهنئ السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس تهنئة حارة على انتخابها رئيسة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، وأؤكد دعمنا الكامل لعملها. كما أتوجه بالشكر للسيد ميروسلاف لايتشاك على قيادته المتفانية والمقتدرة، والتزامه الدؤوب بتعددية الأطراف وعمله المستمر مع الدول الأعضاء خلال فترة رئاسته.

إن عام ٢٠١٨ عام خاص بالنسبة لموريشيوس، حيث إنه يصادف الذكرى السنوية الخمسين لاستقلالنا. كما نحتفل، بقدر كبير من الاعتزاز والفخر، بمرور ٥٠ عاما على عضويتنا في هذه الهيئة. وموضوع هذه الدورة، ”جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع: قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات منصفة ومستدامة يعمها السلام“، هو موضوع مناسب وحسن التوقيت، على حد سواء.

فنحن نعيش مرحلة عصيبة تتسم بالغموض وتشهد تهديدات معقدة لسلام كوكبنا واستقراره واستدامته. ومن بين الأخطار التي تهدد السلام والأمن العالميين زيادة حدة التوترات الدولية والنزاعات المستعصية واتساع جيوب الفقر في جميع أنحاء العالم وتزايد أوجه التفاوت وتدهور المحيطات وتغير المناخ والتطرف العنيف والإرهاب والنزعة القومية،والتهديدات الإلكترونية وتصاعد التسليح والهجرة القسرية. ولا يمكن التغلب على هذه التحديات دون المزيد من التعاون والقيادة العالمية والمسؤوليات المشتركة.

تولت الرئاسة نائبة الرئيسة، السيدة سكوت (ناميبيا).

ونرحب كل الترحيب بعملية الإصلاح لجعل الأمم المتحدة مهيأة لتحقيق الغرض المنشود، وأقرب إلى الشعوب التي تخدمها ومتوافقة معها، ومجهزة على نحو أفضل لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لضمان عدم تخلف أحد عن الركب، بغض النظر عن عرقه أو نوع جنسه. ولا تزال حكومة بلدي ملتزمة التزاما كاملا بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، ستقدم موريشيوس استعراضها الوطني الطوعي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٩ في تموز/يوليه المقبل.

ولا يزال مسار إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) يشكل خريطة طريق صالحة لنا لقياس مدى التقدم المحرز في معالجة التحديات والصعوبات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك تغير المناخ. ونرحب بعقد استعراض منتصف المدة لمسار ساموا في أيلول/سبتمبر المقبل، وندعو جميع الجهات المعنية إلى المشاركة على أعلى المستويات من أجل مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تعزيز قدرتها على الصمود.

لقد أصبحت الآثار الصارخة لتغير المناخ ملموسة في جميع أنحاء العالم. وكما شهدنا في كاليفورنيا وفي ولايتي كارولينا الشمالية والجنوبية وفي الفلبين والصين وأوروبا وغيرها، فإن تواتر الظواهر الجوية البالغة الشدة يظهر أن آثار تغير المناخ يمكن

أن تؤثر على كل البلدان في كل القارات. وأصبحت الأعاصير والفيضانات والجفاف وحرائق الغابات أشد فتكا، وأصبحت أنماط الطقس أشد قسوة. وهذه الكوارث تدق ناقوس الخطر. ودون تحديد الالتزام العالمي ببذل جهود طموحة بهدف مكافحة تغير المناخ والتكيف مع آثاره، فسنفشل في تحقيق أهداف اتفاق باريس وسنعرض كوكبنا، فضلا عن بقائنا، للخطر.

ولا يمكننا فصل مسألة المناخ عن محيطاتنا. فمستقبل كوكبنا يتوقف أيضا على قدرتنا على تعزيز حماية المحيطات وزيادة قدرتها على أن تكون بمثابة حائط صد أمام تغير المناخ. ونحن بحاجة إلى قيادة عالمية وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف للحفاظ على المحيطات ودورها بوصفها المنظم الطبيعي للطقس في كوكبنا.

بوصفها دولة محيطية كبيرة تحترم سيادة القانون والقانون الدولي، تضطلع موريشيوس بدور قيادي في منطقة غرب المحيط الهندي في مكافحة القرصنة والجرائم المنظمة عبر الوطنية الأخرى وفي الحفاظ على أمن أراضيها والمناطق المحيطة بها. وبصفتها رئيسة لجنة المحيط الهندي، شاركت موريشيوس مع اللجنة في استضافة مؤتمر وزاري معني بالأمن البحري في نيسان/أبريل من أجل تنسيق الإجراءات الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مثل الاتجار بالمخدرات والقرصنة والاتجار بالبشر. وبقيامنا بذلك، نكون قد عززنا تعاوننا مع منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وإدارة الشؤون السياسية، اللذين وقعنا معهما مؤخرا على مذكرة تفاهم لمساعدة منطقة المحيط الهندي في مكافحة هذه التهديدات والتحديات الأمنية.

يساورنا القلق بنفس القدر إزاء الحالة في الشرق الأوسط، حيث لا تزال آفة العنف والحرب تزهق أرواحا بريئة. وسيظل تحقيق السلام في تلك المنطقة بعيد المنال ما دام المجتمع الدولي لا يرقى إلى مستوى مسؤولياته القانونية والأخلاقية في الدفاع عن القانون الدولي. ولذلك، تكرر موريشيوس دعوتها إلى بذل جهود دولية حقيقية ومتجددة لدعم التفاوض من أجل التبكير بإيجاد حل الدولتين، والذي ستعيش بمقتضاه دولة فلسطين المستقلة التي تتوفر لها مقومات البقاء جنبا إلى جنب في سلام مع دولة إسرائيل. وبينما ننتظر أن يحدث ذلك، من المهم للغاية التخفيف من معاناة الناس، لا سيما النساء والأطفال، من خلال توفير المزيد من الدعم الدولي المتجدد.

على الرغم من جميع الجهود المبذولة حاليا، لا يزال الإرهاب يشكل واقعا مؤلما ويودي بحياة العديد من الناس يوميا ويهدد السلام والتنمية في العالم. وثمة حاجة ماسة إلى بناء توافق في الآراء بشأن الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف في مكافحة هذه الآفة. وفي الواقع، نحن بحاجة إلى إيلاء الاهتمام لأسباب انجذاب الأفراد للجماعات المتطرفة العنيفة. ونحن مقتنعون بأن إنشاء مجتمعات تعددية ومفتوحة ومنصفة وشاملة للجميع، تقوم على الاحترام الكامل لحقوق الإنسان مع إتاحة فرص للتعليم وفرص اقتصادية للجميع، هو أكثر الطرق فعالية للقضاء على التطرف العنيف.

وفي السياق نفسه، يتعين علينا تعزيز النظم العالمية لعدم الانتشار. فاستمرار وجود الترسانات النووية وخطر حدوث كارثة نووية يشكل عقبة رئيسية أمام صون السلام والأمن. كما أننا بحاجة إلى أن نظل متيقظين إزاء التهديدات الإلكترونية التي تعرض أمننا الوطني للخطر. وعلى النحو المبين في خطة الأمين العام الجديدة لنزع السلاح التي جرى تقديمها في أيار/مايو، فإننا بحاجة إلى تهيئة حيز مكاني وإلكتروني آمن في الفضاء وعلى الأرض وفي البحار، كما أننا بحاجة إلى القيام بكل ما هو ضروري لجعل كوكبنا مكانا آمنا للجميع.

إن الاتجار بالمخدرات واستهلاك المخدرات غير الخاضع للتنظيم يمكن أن يدمرا مستقبل شبابنا. ونحن جميعا ندرك جيدا كيف تقوض المخدرات التنمية البشرية المستدامة واستقرار البلدان ومناطق بأكملها. ولا تزال حكومة بلدي عازمة على

مكافحة الاتجار بالمخدرات. وفي هذا الصدد، قدمت لجنة التحقيق بشأن الاتجار بالمخدرات، المنشأة للتحقيق في جميع جوانب الاتجار بالمخدرات في موريشيوس، النتائج التي توصلت إليها مؤخرا. وقد أنشأتُ لجنة وزارية للنظر في توصيات هذه اللجنة، والتي تتضمن، في جملة أمور، تعزيز الإطار المؤسسي القائم واستعراض التشريعات ذات الصلة.

ولمواجهة التحديات الناشئة في مجال المخدرات، التزم بلدي بالنداء العالمي للعمل بشأن مشكلة المخدرات العالمية. ونحن بحاجة إلى التعاون الوثيق من أجل التصدي لهذه الآفة، أكثر من أي وقت مضى.

ويجب أن نحرص على عدم تقويض النظام المتعدد الأطراف، لأنه ما انفك يخدم المجتمع الدولي جيدا. لقد أُنشئت الأمم المتحدة لكي تجمع الدول سويا. ووضعت أيضا الشروط التي يمكن في ظلها الحفاظ على العدالة واحترام القانون وتعزيزهما.

وإذ يعي بلدي مسؤولية الانتماء للجمعية العامة، فقد تعهد عند انضمامه في عام ١٩٦٨ بدعم المثل العليا العظيمة المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وأعطينا تأكيدات بأن نوجه مساهمتنا، مهما كانت متواضعة، صوب تشكيل مصير عالم أفضل.

وكعضو مسؤول في هذا المجتمع الدولي، ظلت موريشيوس وفية لذلك التعهد. واليوم، أؤكد من جديد التزام بلدي المستمر بمثل المنظمة وقيمها، واحترامه للقانون الدولي، وإيمانه بالشراكة الدولية من أجل بناء عالم أكثر أمانا ورخاء. ومن منطلق هذا الالتزام تؤيد موريشيوس الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، ونتطلع إلى اعتماده في مراكش في كانون الأول/ديسمبر.

وبروح من تأييد الدول الأعضاء في مجموعة الدول الأفريقية لميثاق الأمم المتحدة، واستنادا إلى التزامها بسيادة القانون الدولي، قدمت في حزيران/يونيه ٢٠١٧، مشروع القرار A/71/L.73 ملتمسة فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية لفصل أرخبيل شاغوس عن موريشيوس في عام ١٩٦٥. وفي صميم طلب الفتوى هذا مسألة إنهاء الاستعمار، وهي مسألة من مسائل النظام العام الدولي بموجب ميثاق الأمم المتحدة وعنصر رئيسي من عناصر عمل الأمم المتحدة والجمعية العامة. إن إنهاء استعمار موريشيوس لا يزال غير مكتمل حتى الآن نظرا لاقتطاع أرخبيل شاغوس من موريشيوس بطريقة غير مشروعة قبل حصولها على الاستقلال.

لقد اكتملت جلسات الاستماع في المحكمة وسيتداول القضاة الآن، بشأن مسألة أثارت قضايا هامة تتعلق بالقضاء على الاستعمار وبحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في تقرير المصير لشعب موريشيوس، والمحنة التي يعاني منها أبناء موريشيوس الذين هم من أصل شاغوسي وأُبعدوا قسرا من أرخبيل شاغوس. إن الفتوى ستزيد أيضا إيضاح وتعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي في وقت تشتد فيه الحاجة جدا لمثل ذلك التعزيز. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير حكومتي لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي شاركت بنشاط في المرافعات الخطية والشفوية في محكمة العدل الدولية بشأن هذه المسألة.

إن الأمم المتحدة تحتل وستحتل على الدوام صميم جميع الأعمال المتعلقة بالتنمية المستدامة والسلام والأمن. وبينما نشيد بالإصلاحات ثلاثية الجوانب للأمم المتحدة التي يقودها الأمين العام، ستلزم موارد كبيرة لمواكبة هذا الطموح. لذلك نناشد جميع الجهات المعنية تقديم دعم سخي للإصلاح عن طريق توفير الموارد الكافية على أساس يمكن التنبؤ به. ونناشد أيضا إيلاء اعتبار خاص لاحتياجات أفريقيا وأولوياتها لدى إعادة تشكيل هيكل السلام والأمن.

ونشيد بجهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز إطار التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وهو أمر حيوي جدا

لتحقيق السلام والتنمية الدائمين في القارة. ويظهر النمو في أفريقيا علامات واعدة بالتعافي، كما يشهد العديد من البلدان بالفعل تحولات إيجابية. وتظهر الانتخابات التي جرت في أفريقيا خلال السنوات القليلة الماضية أن البلدان الأفريقية قامت بتعزيز ديمقراطياتها، مع ضمان الانتقال السلمي للسلطة. ونرحب بالتوقيع على اتفاق السلام التاريخي بين إثيوبيا وإريتريا، الذي أنهى عقدين من التوتر أعقبا سنوات من الصراع المفتوح، مما تسبب في فقدان الآلاف من الأرواح. وقد أذن تحسن المناخ السياسي، وجهود المصالحة والمشاركة الشاملة ببداية عصر جديد من الحوكمة التي تستحق الدعم من المجتمع الدولي.

ويتعلق أحد جوانب إصلاح الأمم المتحدة حيث نجد التقدم ضئيلا، بذلك الطموح الجماعي في وجود مجلس أمن معزز وأكثر شرعية يعكس واقع اليوم. وندعو مرة أخرى على إصلاح مجلس الأمن، ونكرر مناشدتنا للشروع في مفاوضات تستند إلى نص. ونحن جميعا متفقون على أن التمثيل المنصف لأفريقيا في مجلس الأمن لن يعالج ظلما تاريخيا جسيما فحسب، بل سيجعل المجلس أيضا أكثر ديمقراطية وتمثيلا. ونؤيد أيضا تطلع الهند المشروع للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الموسع ومقعد غير دائم للدول الجزرية الصغيرة النامية.

قبل أربعة أيام، أحيينا ذكرى وإرث أحد أبرز قادة أفريقيا، نيلسون مانديلا (انظر A/73/PV.4 وما يليها). وكقادة للعالم، سنستفيد من استلهام كلمات وأفعال مانديلا، ولا سيما عندما قال:

”إن ما يهم في الحياة ليس أننا عشناها فحسب. بل إن الفرق الذي أحدثناه في حياة الآخرين هو الذي سيحدد أهمية الحياة التي عشناها.“

ويمكننا سويا أن نحدث ذلك الفرق.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الشؤون الداخلية، والاتصالات الخارجية ووحدة التنمية الوطنية، ووزير المالية والتنمية الاقتصادية في جمهورية موريشيوس، على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد برافِند كومار جوغنوث، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الداخلية، والاتصالات الخارجية ووحدة التنمية الوطنية، ووزير المالية والتنمية الاقتصادية في جمهورية موريشيوس، من المنصة.

خطاب دولة السيد دوشكو ماركوفيتش، رئيس وزراء الجبل الأسود

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء الجبل الأسود.

اصطُحب السيد دوشكو ماركوفيتش، رئيس وزراء الجبل الأسود، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب بسرور بالغ بدولة السيد دوشكو ماركوفيتش، رئيس وزراء الجبل الأسود، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد ماركوفيتش (الجبل الأسود) (*تكلم بلغة الجبل الأسود؛ وقدم الوفد الترجمة الشفوية*): إنه لمن دواعي سروري أن أخاطب الجمعية العامة باسم الجبل الأسود أحد أحدث الأعضاء في الأمم المتحدة، الذي أكد بشكل واضح لا لبس فيه، منذ تجديد دولته قبل ١٢ عاما، التزامه بالعمل المشترك داخل منظومة الأمم المتحدة.

وفي البداية، أود أن أهنئ السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس، من إكوادور على انتخابها رئيسة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين، وأتمنى لها النجاح في الاضطلاع بمسؤوليات ومهام المنصب. وأود أيضا أن أشكر رئيس الجمعية

العامة في دورتها الثانية والسبعين، السيد ميروسلاف لايتشاك، على قيادته المتميزة ومساهمته في تعزيز دور الجمعية العامة، وتكثيف الحوار مع الدول الأعضاء. كما أهنئه على عمل جيد آخر، وأعرب عن الامتنان على ما أظهره من صداقة دائمة تجاه الجبل الأسود.

أرحب بالموضوع الذي تم اختياره للمناقشة العامة للدورة الثالثة والسبعين. وأعتقد اعتقادا راسخا أن العمل المتضافر في هذه الأوقات العصيبة، والمسؤولية المشتركة تجاه السلام والعدل والمجتمعات المستدامة هما السبيل الوحيد نحو تحقيق هدفنا: جعل الأمم المتحدة وثيقة الصلة بجميع الناس على كوكب الأرض.

وبالنظر إلى الأوضاع المعقدة والتحديات التي يواجهها العالم والانقسامات الخطيرة القائمة على العديد من الأسباب، والعواقب الكارثية المترتبة على انتشار الإرهاب والتطرف العنيف، فضلا عن تغير المناخ، فما من شك في أننا لا يمكن أن ننجح في حل الصراعات ومنع المزيد من معاناة الأبرياء إلا من خلال العمل المشترك وحده. وتبين لنا الاتفاقات المتعددة الأطراف التاريخية التي أبرمناها في الآونة الأخيرة ما يمكننا القيام به من خلال العمل المشترك. هذه الاتفاقات، ولا سيما خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تتوخى مستقبلنا المشترك وتؤكد أن التعددية ليست خيارا، بل هي الأداة الفعالة الوحيدة في جعبة أدواتنا

ويعد التنفيذ الكامل للاتفاقات المعتمدة، وإصلاح الأمم المتحدة وتعزيز دورها المركزي في مجال تعددية الأطراف أكثر ضرورة منه في أي وقت مضى. ولذا فإن الدورة الثالثة والسبعين ذات أهمية كبيرة من أجل استعادة الثقة في الأمم المتحدة. والواقع، أنه بالرغم من الانتقادات الموجهة للمنظمة، والمبررة في بعض الأحيان، فإنها قادرة على تحقيق الأهداف النبيلة التي أنشئت من أجلها. ولا يمكن القول بأن هذه الأهداف السامية قد تحققت في عالم اليوم، ولكن لا ينبغي أيضا أن تخفي تلك الحقيقة. فيجب أن نواجه المشكلة ونضطلع بنصيبنا من المسؤولية عن حالة العالم اليوم – وغدا.

وتؤيد الجبل الأسود بقوة عملية إصلاح الأمم المتحدة. وإنني على ثقة بأن مسألة التجزؤ داخل المنظمة يمكن تسويتها من خلال تعزيز الروابط بين جميع ركائز العمل الثلاث، وتشجيع زيادة الشفافية والكفاءة والمساءلة. وأعتقد أن تنفيذ خطة الإصلاح المعقدة، إلى جانب القيادة القوية للأمين العام غوتيريش، سيؤديان إلى زيادة كفاءة المنظمة، والمساهمة في الحد من المعاناة في جميع أنحاء العالم، وضمان السلام والأمن والازدهار المشترك.

واسمحوا لي أن أذكر الجمعية العامة بآراء الجبل الأسود، بإيجاز، بشأن بعض المواضيع الرئيسية المدرجة في جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة. أولا وقبل كل شيء، إن الجبل الأسود ملتزمة التزاما قويا بالسياسة العامة التي تدعم أهداف التنمية المستدامة – والعمل الجاري لتحقيق تلك الأهداف، التي تكمل الإصلاحات التي قمنا بها في عملية التكامل الأوروبي. وعلاوة على ذلك، فعلى الرغم من أن ضآلة حصة الجبل الأسود من الانبعاثات العالمية والإحصاءات السكانية فإنها ملتزمة بتنفيذ اتفاق باريس بشأن المناخ من خلال إدارتها المسؤولة والمستدامة لإمكاناتها الإنمائية. وترحب الجبل الأسود بمبادرة الأمين العام من أجل عقد مؤتمر القمة المعني بتغير المناخ في عام ٢٠١٩.

وفيما يتعلق بإيجاد حلول للنزاعات في جميع أنحاء العالم، ندرك أن المجتمع الدولي كثيرا ما يفشل في منع ارتكاب الجرائم، والحيلولة دون معاناة عدد كبير من الناس. وبالإضافة إلى ما تعلمناه من الصراع الذي طال أمده في سورية، فإن النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في ميانمار تذكرنا أيضا بأهمية المنع والتصدي لأسباب عدم الاستقرار في الوقت المناسب. إن من مسؤوليتنا الأخلاقية والسياسية منع

إفلات مرتكبي الجرائم من العقاب. وفي هذا الصدد، فإن دور مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الجنائية الأخرى أمر بالغ الأهمية.

وتعرب الجبل الأسود عن الأسف إزاء الجمود الطويل الأمد في تسوية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني وعدم إحراز تقدم في حل الحالة الإنسانية المتردية في قطاع غزة. واليوم، ندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي والامتناع عن الأعمال الانفرادية التي تضعف الثقة وتجعل من الصعب التوصل إلى اتفاق سلام مقبول من الطرفين. ونحن نؤيد بقوة استئناف المفاوضات واستخدام الوساطة في السعي إلى التوصل إلى حل سلمي.

وتتطلب الصراعات في سورية، واليمن، وليبيا وبلدان أخرى، وكذلك الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الطويل الأمد، وضع حد فوري للعنف، واحترام القانون الدولي من قبل جميع أطراف الصراع، والتوصل إلى التسويات السلمية العاجلة من خلال الوسائل الدبلوماسية. ومن أجل القضاء على الإرهاب والتطرف العنيف، يجب تكثيف جهودنا الرامية إلى تعزيز تنفيذ ركيزة المنع من استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ويجب أن تركز أنشطتنا على إدماج الفئات الضعيفة والمهمشة، ورعاية الشباب باعتبارهم أصحاب المصلحة الرئيسيين في مستقبل أفضل.

ونحن نؤيد بقوة الأهداف المتعلقة بنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وأنا على يقين أنه من خلال التطبيق المتسق للمعاهدات ذات الصلة المتعلقة بنزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة، يمكننا تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وبالتالي فإننا نؤيد أنشطة الولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل ضمان نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية.

وأود الآن أتطرق إلى اثنين من الجوانب البالغة الأهمية والمتداخلة من التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان والتحديات الإنسانية في عالم اليوم.

إن أي انتهاك لحقوق الإنسان يشكل خطرا على الديمقراطية وسيادة القانون، وهو خطوة نحو صراع محتمل. وفي الوقت الراهن، عندما نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومرور ٢٥ سنة على اعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا، و ٢٠ عاما على اعتماد الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان، فإننا نشهد عددا متزايدا من الأمثلة على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ومن غير المقبول أن نظل صامتين إزاء هذا الأمر. وفي سياق معالجة هذه الحالات، نقر بأهمية دور مجلس حقوق الإنسان، والحاجة إلى أن يكون أكثر كفاءة وفعالية في أداء مهامه من أجل الاستفادة من النتائج التي تحققت حتى الآن. إن الالتزام القوي والحازم في اتخاذ نهج تقدمي لحقوق الإنسان ضروري، بقدر ضرورة تحسين سجلنا في التقيد بأعلى المعايير على جميع المستويات.

وفيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها على الصعيد الوطني، أحرز تقدم كبير في حماية النساء والفتيات والأطفال والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، وإدماج الفئات المهمشة. ونحن نهدف إلى تعزيز وتوسيع نطاق حوارنا المتعلق بحقوق الإنسان الوطنية، الذي ينبغي أن يسهم في تحسين الامتثال للمعايير الدولية. لقد أعيد تأكيد التزام الجبل الأسود بمسألة المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف ضد المرأة، من خلال رئاستنا للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. إننا نؤيد بقوة زيادة أدوار المرأة في المراكز القيادية، وفي المستويات العليا لصنع القرار وكصاحبات مصلحة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وتحقيق المصالحة.

وعلى الرغم من أن التحديات الإنسانية آخذة في الازدياد، أؤكد على أهمية الإشارة إلى اتفاقين رئيسيين من الاتفاقات المتعددة الأطراف التي نشأت تحت رعاية الأمم المتحدة، وهما الاتفاقين العالميين بشأن الهجرة واللاجئين. إن اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية سيسهم في تحسين إدارة الهجرة الدولية بجميع أبعادها، لصالح جميع الدول والمجتمعات المحلية، بما في ذلك المهاجرون. وتعمل حكومتنا في جميع المجالات من أجل تحسين تنظيم عمليات الهجرة. إن الجبل الأسود تقوم بكل ما هو ضروري من أجل إمكانية قبول المهاجرين واللاجئين، وفقا للمعايير الدولية في هذا المجال مع مراعاة قدراتنا الوطنية. وإذ وضعت الجبل الأسود في الاعتبار خبرتها في قبول عدد كبير من اللاجئين أثناء الصراعات في البلقان في التسعينيات، فقد أسهمت بشكل كبير في إعداد الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي نعتقد أنه سيسهم في العمل المشترك للمجتمع الدولي من أجل تنظيم الحركة الجماعية للاجئين وتقديم الدعم لبلدان المقصد.

وعلى مدى السنوات الـ ١٢ الماضية منذ تجديد استقلال الجبل الأسود أحرزت تقدما سريعا في عملية بناء الدولة على أساس القيم الديمقراطية السامية. إن النتائج التي حققناها ليست مجرد نتاج سلوك سياسي واقعي، ولكن رؤية للجبل الأسود اليوم موجهة نحو تحقيق الاستقرار والازدهار لمواطنيها.

إن الجبل الأسود عضو جديد في منظمة حلف شمال الأطلسي، وقد انضم إلى منظمة معاهدة وارسو في العام الماضي. وإذ ندرك ضرورة وجود بيئة آمنة خالية من الأخطار، فإننا ملتزمون بمسائل الأمن العالمية وتعزيز القيم المشتركة والحفاظ عليها داخل كل من حلف شمال الأطلسي وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. لقد أعطتنا العضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي حافزا قويا لمواصلة تعزيز سيادة القانون على أساس أسمى القيم الديمقراطية.

وفي الوقت نفسه، ننفذ بشكل فعال الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بأكثر من ٤,٥ في المائة خلال العام الماضي والنصف الأول من هذا العام. وتستند تدابير الإصلاح هذه إلى مبادئ التنمية المستدامة التي من شأنها تأمين مستويات معيشة أعلى لشعبنا على المدى الطويل.

وفي الوقت الراهن، فان الجبل الأسود هو الأوفر حظا من بين دول البلقان الغربية المنخرطة في عمليه الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. لقد حصلنا على هذا الوضع، من بين أمور أخرى، لأن الانسجام بين الجنسيات والأديان كان أعظم قيمنا والسمة التاريخية لبلدنا. نحن ملتزمون بتعزيز المؤسسات وجعلها مستدامة، ونحن مصممون على كسب المعركة ضد الجريمة المنظمة والفساد.

وإذ أقترب من ختام بياني، اسمحوا لي أن أسترعي انتباه الجمعية إلى الحالة الراهنة في منطقة بلدي. أصبحت منطقه غرب البلقان الآن مكانا أفضل للعيش عما كانت عليه قبل ٢٠ أو ٣٠ سنة، وذلك بفضل جهود المجتمع الدولي وحكومات بلدان المنطقة. ونحن في الجبل الأسود نعتقد أنه لا يوجد لمواطنينا مستقبل أفضل من الاندماج في الاتحاد الأوروبي. كما أننا على ثقة بأن هذا هو الخيار الطبيعي أيضاً بالنسبة لأوروبا. ونرى أن القيم الأوروبية هي الرد الأفضل – بل الوحيد – على تنامي النزعة القومية والشعبوية. مع ذلك، ومن أجل تحقيق الهدف المتمثل في تعزيز القيم الأوروبية، يجب اتخاذ إجراءات حاسمة تستند إلى رؤية واضحة تتسم بالشمولية والاستقرار والقوة في كل ركن من أركان أوروبا.

لقد كان الجبل الأسود وسيظل ملتزماً بتعزيز الاستقرار والتعاون الإقليميين وتنميه علاقات حسن الجوار. ومن هذا المنطلق، نرحب بتوقيع الاتفاق التاريخي بين مقدونيا واليونان، الذي يساهم في توسيع المنظور الأوروبي والأوروبي – الأطلسي للمنطقة. ونأمل في التنفيذ الناجح للاتفاق الذي تم التوصل

إليه، وسيفضي إلى تهيئة بيئة مواتية لمواصلة التنمية الشاملة في المنطقة.

كما نرحب بالمفاوضات الجارية بين بلغراد وبريشتينا. ونعتقد أنها ستؤدي في الفترة القادمة إلى التوصل إلى اتفاق دائم وإلى التطبيع الكامل للعلاقات، الأمر الذي يخدم مصلحة المنطقة وأوروبا على السواء.

وسيظل الجبل الأسود شريكا مسؤولا إذ يعمل مع الأمم المتحدة. وسيسهم، من خلال عضويته في أجهزة ووكالات الأمم المتحدة، في جهود الأمم المتحدة للتصدي للتحديات العالمية. بالإضافة إلى عضوية الجبل الأسود في المجلس التنفيذي لهيئه الأمم المتحدة للمرأة ورئاسته له، فقد تقدم بترشيحه لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢، ومجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٤، ومجلس الأمن للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧.

ونعتقد أننا سنحظى بدعم وثقة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تلك الهيئات، مما سيمثل فرصة للإسهام في اتخاذ إجراءات أقوى وأكثر فعالية من جانب الأمم المتحدة. إن المصالح الرئيسية لبلداننا مشتركة: قدر أكبر من السلام والأمن والرخاء لمواطنينا. وفي هذا الصدد، يجب أن تواصل الأمم المتحدة القيام بدور قوي.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء الجبل الأسود على البيان الذي أدلى به للتو.

أصطحب السيد دوشكو ماركوفيتش، رئيس وزراء الجبل الأسود، من المنصة.

خطاب السيد سامديتش أكّا موها سينا بادي تيتشو هون سين، رئيس وزراء مملكة كمبوديا.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء مملكة كمبوديا.

اصطحب السيد سامديتش أكّا موها سينا بادي تيتشو هون سين، رئيس وزراء مملكة كمبوديا، إلى المنصة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد سامديتش أكّا موها سينا بادي تيتشو هون سين، رئيس وزراء مملكة كمبوديا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد هون سين (كمبوديا) (*تكلم بلغة الخمير؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية*): تأتي مشاركتي في المناقشة العامة لهذه الدورة للجمعية العامة في سياق تمتع الدولة الكمبودية بثمار السلام والاستقرار والتنمية السريعة التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث. وكمبوديا هي مثال بارز على نجاح بلد مزقته الحرب ونجح في تحويل نفسه تماما بطريقة نفخر بها.

ويعم كمبوديا الآن السلام تماما وهي التي كانت في السابق سمعتها سيئة بسبب حقول الموت فيها في منطقة غير مستقرة بفعل النزاعات المسلحة ونشر الألغام الأرضية الخطيرة، وكانت في يوم من الأيام بلدا متخلفا اقتصاديا وغارقة في الفقر وانعدام الأمن الغذائي. لقد أصبحت أحد الوجهات السياحية المفضلة في جنوب شرق آسيا وأحد مصدري الأغذية. كما تبرز لإنجازاتها التي حققتها في مجال الحد من الفقر وحالات التحسن في جميع المؤشرات الاجتماعية. ويعتبر اقتصاد كمبوديا أحد أسرع الاقتصادات نموا في العالم، حيث نجحت مؤخرا في شطب اسمها من قائمة البلدان منخفضة الدخل وأصبحت في مصاف الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، بسبب تحقيقها نموا اقتصاديا مرتفعا بلغ حوالي ٧ في المائة سنويا على مدى العقدين الماضيين.

وبالرغم من الصيت السَيِّئ لسجل كمبوديا في النزاع المسلح على السلطة والتغييرات المتعددة للحكومات، فإنها الآن دولة تحكمها سيادة القانون، وتحترم بشدة الديمقراطية الليبرالية المتعددة الأحزاب، بإجراء انتخابات منتظمة وحرة ونزيهة تمكن

شعبها من اختيار قيادة البلد. وقد أدلى ما يقرب من ٧ ملايين كمبودي، أو ما نسبته ٨٣,٠٢ في المائة من العدد الإجمالي للناخبين المسجلين، بأصواتهم في الانتخابات التشريعية العامة في كمبوديا لانتخاب أعضاء الجمعية الوطنية السادسة في يوليو/تموز، وأعربوا عن اختياراتهم السياسية بحرية، دون أي إكراه أو تهديد أو عنف. وشارك في الانتخابات ٢٠ حزباً سياسياً مسجلاً، وهو ما برهن بوضوح على شرعية سياساتنا التعددية، وعكس ما وصفه آلاف المراقبين المحليين والدوليين في كمبوديا بأنه عملية ديمقراطية مستقرة في شكل انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية.

وأكد الكمبوديون مجددا، من خلال تصويتهم، رغبتهم في السلام والاستقرار والتنمية المستدامة الطويلة الأجل. والواقع أنه لا الاختيار الحر للشعب الكمبودي ولا النتيجة المشروعة للانتخابات يشكلان موضوعا للسؤال أو المناقشة. ومع ذلك، وفي بعض الدوائر الخارجية حيث تم تعزيز طموح بالتدخل في الشؤون الداخلية لكمبوديا، طرحت أسئلة بشأن نوعية العملية الانتخابية ونزاهتها، في تصريحات تهاجم نتائج الانتخابات. وتشكل هذه الأعمال اعتداء خطيرا على إرادة الشعب الكمبودي.

وأود أن ألفت انتباه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى حيوية ميثاق الأمم المتحدة. ويجب علينا جميعا أن نولي الاحترام المناسب لتلك الوثيقة البالغة الأهمية بتفادي التدخل في سيادة الدول المستقلة أو الإضرار بها أو تعطيلها. ومن دواعي الأسف أن نبرز حقيقة أن مسألة حقوق الإنسان في الوقت الحاضر أصبحت سبيلا لسعي بعض الدول القوية إلى ”فرض الحضارة“ على الدول الأخرى، أو، وفقا لمعاييرها التشغيلية، للاستخدام ذريعة للتدخل باسم حماية الحقوق السياسية. ونتيجة لذلك، أصبح فرض الجزاءات من جانب واحد سلاحا مفضلا تستخدمه الدول القوية لإدارة سياستها الدولية، وهي مدفوعة بشكل كامل بخططها الجيوسياسية.

وذلك لا يعدو كونه استخدام دولة معينة للقوة الوحشية لفرض إرادتها على دول أخرى ذات سيادة. وفي عالم حيث باتت وراءنا حاليا عهود الإمبريالية والاستعمار، علينا أن نسلم بأنه لا ينبغي أن تتبع جميع الدول في الجمعية العامة نموذج الحكم في أي بلد بعينه. وينبغي ألا تحاول البلدان الكبيرة فرض نظمها الإدارية على البلدان الصغيرة لأن تلك البلدان الصغيرة ذات سيادة وتملك تطلعات مشروعة للتمسك بهويتها الخاصة. وفي الوقت الحالي، حيث يشكل الترابط أمرا رئيسيا، يلزم وضع حد لطريقة التفكير القسرية القديمة. ومعا، يجب على البلدان الكبيرة والصغيرة على السواء أن تحترم بعضا البعض وأن تلتزم بقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وفي الوقت الراهن، يواجه العالم عدم استقرار شديد. فالأخطار التي تهدد السلام تنشأ بأشكال عديدة، على نحو أكبر مما شهدناه في الأعوام الـ ٢٥ الماضية. إننا جميعا نعيش في عالم يتسم بالهشاشة وعدم إمكانية التنبؤ به وبتحديات معقدة، إذ تأتي التغييرات من شتى الصعد، مع زيادة عدد النزاعات المستمرة والأزمات الإنسانية التي لم يسبق لها مثيل.

ونشعر بالقلق العميق حيال التوترات التي نشأت في الدوائر الدبلوماسية بسبب إحدى القوى العظمى للعالم الأول والنزاعات التي تحدث في كثير من الأماكن من جراء تدخل تلك القوة. ويساورنا أيضا بالغ القلق من القرارات المتسرعة التي اتخذتها تلك القوة العظمى للانسحاب من اتفاقات دولية رئيسية. لقد أدت تلك الإجراءات الانفرادية، التي تهدد شرعية النظام القانوني الدولي، إلى تقويض العلاقات بين الدول وأثارت التوتر في المجتمع الدولي. بيد أن ما يمارس الضغط الأكبر هو الهجوم المباشر على تعددية الأطراف.

ولا شك، في عالمنا الذي يتسم بالعولمة، أن جميع الأمور مترابطة. وإذا بدأنا إقرار السياسات الحمائية والنهج الانفرادي والحروب التجارية، فإننا نغلق الباب أمام الفرص التجارية والاستثمارية التي، لعدة عقود، حققت الرخاء لجميع بلداننا، الصغيرة والكبيرة على السواء. وفي نهاية المطاف، فإننا جميعا سنصبح أشد فقرا وستتقلص اقتصاداتنا وسينكمش رأس المال، وستتأثر بصورة خطيرة قدرتنا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتصدي للتحديات الناجمة عن تغير المناخ. وتلك العوامل ستجعل البلدان الفقيرة تعاني من استمرار الفقر، مما يجعلنا أكثر عرضة لخطر أيديولوجية الإرهاب والتطرف الخطيرة وللنزاعات الإقليمية.

إن كمبوديا، بوصفها اقتصادا صغيرا، تؤمن بقيمة التعاون الدولي القائم على القواعد. لقد حققنا جميعا الرخاء بسبب العولمة. ولذلك، فإننا جميعا على اقتناع بأنه ينبغي ألا تعرقل التجارة العالمية بفرض التعريفات الانفرادية. وبدلا من ذلك، ينبغي النهوض بالتجارة العالمية ودعمها بالالتزام بالسياسات التي تفضي إلى تعزيز التجارة والاستثمار، وأيضا عن طريق المعاملة التفضيلية للبلدان النامية. ويلزم زيادة تعزيز الاستقرار والتنويع في القطاع المالي بغية تشجيع الابتكار والتطوير.

وإجمالا، علينا بصورة مشتركة الحفاظ على تعددية الأطراف وتعزيزها. وفي الواقع، فإن السلام بدون التنمية لا يكون مستداما. وفي ذلك السياق، تضطلع أهداف التنمية المستدامة بدور محوري في توجيه الشعوب نحو تحقيق الازدهار. إن كمبوديا تعتبر أهداف التنمية المستدامة فرصة هامة لحشد الجهود الرامية إلى الحد من الفقر، فضلا عن تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع. وستقر الحكومة الملكية في كمبوديا قريبا أهداف كمبوديا للتنمية المستدامة، التي تم تكييفها بشكل كامل مع المستوى المحلي. وسنستخدم تلك الأهداف لتشكيل سياسات بلدنا وخططه المتوسطة الأجل والطويلة الأجل.

وعلاوة على ذلك، يشكل منع نشوب النزاع شرطا مسبقا لإحلال السلام الدائم. وتضطلع قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام بدور رائد في تلك الجهود. ونتيجة لذلك، ترحب كمبوديا ترحيبا كبيرا برؤية الأمين العام أنطونيو غوتيريش فيما يتعلق ببناء السلام وحفظ السلام، ولا سيما اهتمامه المستمر بمنع نشوب النزاعات. إن كمبوديا داعم ثابت لهياكل الأمم المتحدة للسلام والأمن. فعلى سبيل المثال، خلال الأعوام الـ ١٢ الماضية، أرسلت كمبوديا آلاف القوات من أصحاب الخوذ الزرق للانضمام إلى بعثات حفظ السلام المنتشرة تحت مظلة الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن حفظ السلام يواجه حاليا تحديات غير مسبوقة، نظرا لأن الجهات الفاعلة من غير الدول تشن حروب التمرد ضد قواتنا لحفظ السلام. لقد أودت تلك الحروب بحياة الكثيرين وألحقت الكثير من الإصابات. ونحن مدينون بشدة للتضحيات التي قدمها الأبطال الذين يعملون في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وبالفعل، زادت تضحياتهم، بما في ذلك تضحيتهم بحياتهم، من التزامنا بزيادة إسهامنا في القضية العظيمة المتمثلة في إحلال السلام.

وثمة تهديد خطير ومعقد آخر للسلام الدائم هو الإرهاب. لقد مزق المجتمعات وفاقم النزاعات وقوض استقرار مناطق بأكملها. وفي الوقت الحالي، أصبحت المعارك ضد الإرهاب أكثر تعقيدا، إذ يلجأ الإرهابيون إلى الفضاء الإلكتروني لتنفيذ عملياتهم الشريرة. وعلى نحو أساسي، فإن طبيعة الإرهاب العابرة للحدود تتطلب منا بناء التعاون المتعدد الأطراف بتنسيق متضافر، بما في ذلك اتخاذ تدابير مضادة وتدابير وقائية.

ومواجهة تغير المناخ عنصر رئيسي آخر لنجاح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تتطلب اهتماماً عاجلاً ومركّزاً من جانب المجتمع العالمي. إن أساسيات العمل بشأن تغير المناخ يشملها بلا شك اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وبهذه الروح،

ستقدم كمبوديا الدعم الكامل للأمين العام في تنظيم مؤتمر قمة المناخ، العام المقبل من أجل تعزيز الإلهام اللازم لمواصلة التصدي لمشكلة تغير المناخ.

أخيرا، أود أن أؤكد أن كمبوديا تؤيد تماما القيادة العالمية للأمم المتحدة وتلتزم بتنفيذ مسؤوليتها المشتركة في بناء مجتمع سلمي ومنصف يتمتع بتنمية مستدامة وشاملة للجميع.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء مملكة كمبوديا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد **سامديتش أكّا موها سينا بادي تيتشو هون سين**، *رئيس وزراء مملكة كمبوديا، من المنصة.*

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): تؤكد البيانات التي ألقيت أثناء المناقشة العامة في هذه الدورة أن العلاقات الدولية تجري الآن في فترة تاريخية معقدة ومثيرة للجدل.

إننا نشهد اليوم جميعًا تصادمًا بين اتجاهين متعارضين. فمن ناحية، نرى تعزيز مبادئ النظام العالمي المتعددة المحاور، والتطوير المطرد للمراكز الجديدة للنمو الاقتصادي وتطلعات الشعوب في الحفاظ على سيادتها واختيار نماذج للتنمية تتسق مع هوياتها الوطنية والثقافية والدينية. ومن ناحية أخرى، نرى رغبة عدد من الدول الغربية في الاحتفاظ بمركزها المعلن ''كقائدة للعالم'' وإبطاء عملية الهدف الذي لا رجوع عنه، والمتمثل في إقامة عالم متعدد الأقطاب. وتحقيقا لهذه الغاية، لا تتردد هذه الدول في استخدام أساليب تشمل الابتزاز السياسي والضغط الاقتصادي والقوة الغاشمة.

إن هذه الأعمال غير القانونية تقلل من شأن القانون الدولي الذي يدعم النظام العالمي في فترة ما بعد الحرب. إننا نسمع تصريحات صاخبة لا تشكك في الصحة القانونية للمعاهدات الدولية فحسب، بل تؤكد أيضا تفوق النُهج الأحادية الجانب التي تخدم المصالح الذاتية، على القرارات التي تتخذها الأمم المتحدة. إننا نلاحظ هجمة تحريف شرسة للنظام الحديث للقانون الدولي. وتم شن هجمات على المبادئ الأساسية لعملية السلام في الشرق الأوسط، وخطة العمل المشتركة الشاملة بشأن البرنامج النووي الإيراني، والالتزامات في إطار منظمة التجارة العالمية، والاتفاق متعدد الأطراف بشأن تغير المناخ، وغيرها من العديد من الاتفاقات الأخرى.

وفي الوقت نفسه، يواصل زملاؤنا الغربيون السعي إلى استبدال سيادة القانون في الشؤون العالمية بنوع من النظام القائم على القواعد. ويتم اختراع هذه القواعد نفسها اعتمادًا على ما هو مناسب سياسياً، وهي مثال واضح للمعايير المزدوجة. إن الاتهامات التي لا أساس لها للتدخل في الشؤون الداخلية لمختلف البلدان تقترن بالمساعي الصريحة لتقويض وإسقاط الحكومات المنتخبة ديمقراطيا. وتُبذل محاولات لاجتذاب بعض البلدان إلى تحالفات عسكرية مصممة خصيصا لمواصلة خطة تلك الدول ضد إرادة شعوب البلدان المعنية، بينما تهدد الدول الأخرى بمعاقبتها على اختيارها الحر للشركاء والحلفاء. ومن المؤكد أن الهجمات العنيفة على المؤسسات الدولية تصاحبها محاولات ''لخصخصة'' هياكلها الأمنية من أجل منحها حقوق الهيئات الحكومية الدولية على أمل التلاعب بها في وقت لاحق.

إن تقلص مساحة التعاون الدولي البناء، والمواجهات المتصاعدة، والافتقار العام على نحو متزايد إلى القدرة على التنبؤ، والمخاطر المتزايدة بشكل كبير للصراعات العرضية، كلها عوامل تؤثر على عمل هذه المنظمة العالمية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يدفع ثمناً باهظاً للطموحات والمصالح الذاتية الضيقة لمجموعة صغيرة من البلدان. لقد توقفت الآليات الجماعية للاستجابة للتحديات الأمنية المشتركة. فالدبلوماسية وثقافة المفاوضات

والحلول التوفيقية تحل كلها بشكل متزايد محل الإملاءات والقيود الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية، وتفرض بدون موافقة مجلس الأمن. ولا تعتبر هذه التدابير، التي طُبقت بالفعل على عشرات البلدان، غير قانونية فحسب بل وغير فعالة أيضا، كما يتضح من الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ أكثر من نصف قرن، والذي أدانه المجتمع الدولي بأسره.

ومع ذلك، مرة أخرى، لا يتم استخلاص الدروس من التاريخ. فعدد الذين يرغبون في إصدار الأحكام بدون توجيه أية تهم أو محاكمة، لا يتناقص. واليوم، يبدو أن الافتراضات بعقلية ”الاحتمال الأرجح“ سيئ السمعة، توفر سبباً كافياً لبعض زملائنا الغربيين لتوجيه الاتهامات لأي طرف يرغبون في توجيه الاتهامات له. لقد اختبرنا ذلك بالفعل ونتذكر جيدا كيف استخدمت ذرائع زائفة لتبرير التدخلات وإطلاق الحروب، كما كان الحال في يوغوسلافيا في عام ١٩٩٩ والعراق في عام ٢٠٠٣ وليبيا في عام ٢٠١١. ويتم استخدام نفس الأساليب في سورية اليوم. حيث تم توجيه ضربات صاروخية للبلد بذريعة كاذبة تماما في ١٤ نيسان/أبريل، قبل ساعات فقط من وصول المفتشين الدوليين إلى موقع الحادث. ونحن نحذر من أي استفزازات أخرى من جانب الإرهابيين ومن يقفون وراءهم، تنطوي على استخدام الأسلحة الكيميائية، وهذا أمر غير مقبول.

إن الصراع في سورية مستمر فعليا طيلة سبع سنوات. وقد أسفرت المحاولة الفاشلة لإحداث تغيير في النظام، والتي تم تنظيمها من الخارج بالاعتماد على المتطرفين، تقريبا عن تفكك البلد وظهور خلافة إرهابية فيه. وقد ساعدت الإجراءات النشيطة التي اتخذها الاتحاد الروسي استجابة لطلب حكومة الجمهورية العربية السورية، بدعم من الجهود الدبلوماسية في سياق عملية أستانا، على منع تنفيذ هذا السيناريو المدمر. وحدد مؤتمر الحوار الوطني السوري، الذي بدأه الاتحاد الروسي وإيران وتركيا في سوتشي في شهر كانون الثاني/يناير، شروط التسوية السياسية بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وهذا هو بالضبط الأساس الذي تقوم عليه اللجنة الدستورية السورية، التي يتم تشكيلها الآن في جنيف. ويشمل جدول أعمالها استعادة البنية التحتية المدمرة وذلك لتسهيل عودة ملايين اللاجئين إلى ديارهم. ويجب أن تصبح المساعدة على معالجة هذه القضايا لمصلحة جميع السوريين، بدون أي معايير مزدوجة، أولوية للجهود الدولية وأنشطة وكالات الأمم المتحدة.

وفي ضوء تعقيد الحالة في سورية والعراق واليمن وليبيا، يجب ألا نغفل عن القضية الفلسطينية التي طال أمدها. فالحل العادل والمنصف أمر حاسم لتحسين الحالة في جميع أنحاء الشرق الأوسط بأكمله. وأود أن أحذر من أي نهج ومحاولات أحادية الجانب لاحتكار عملية السلام. وينبغي للمجتمع الدولي اليوم، أكثر من أي وقت مضى، تعزيز جهوده بهدف استئناف المحادثات على أساس قرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية. وسيواصل الاتحاد الروسي بذل قصارى جهوده لتيسير العملية، بما في ذلك داخل اللجنة الرباعية للشرق الأوسط وبالتعاون مع جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي. ويجب أن تضمن الاتفاقات المقبولة بصورة متبادلة التعايش السلمي الآمن بين الدولتين، إسرائيل وفلسطين.

ويجب أن نفكر جميعا هنا في الأمم المتحدة، التي أنشئت على أساس الدروس المستفادة من الحرب العالمية الثانية، في مستقبل لا ينبغي أن يشهد تكرارا لأخطاء الماضي.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الثمانين لاتفاق ميونيخ سيء الصيت الذي توج السياسات الإجرامية المتمثلة في استرضاء الرايخ الثالث – وهو ما يمثل مثالا محزنا على العواقب الكارثية التي يمكن أن تنتج عن الأنانية القومية وتجاهل القانون الدولي ومحاولات حل المشاكل على حساب الآخرين.

فنحن للأسف لا نشهد في عدد من البلدان اليوم ضعف التحصين ضد آفة النازية فحسب، بل ونشهد حملة متصاعدة لإعادة كتابة التاريخ وتبرئة مجرمي الحرب ومن يرتبط بهم. إننا نعتبر الحملات التي تشن في عدد من البلدان لهدم نصب محرري أوروبا أمرا مشينا. وندعو الجمعية إلى تأييد مشروع قرار يتعلق بعدم جواز تمجيد النازيين.

إن نمو النزعة القومية المتطرفة والفاشية الجديدة في أوكرانيا، حيث نصب المجرمون الذين قاتلوا تحت راية قوات الحماية المسلحة (Waffen-SS) أبطالا، يشكل أحد العوامل الرئيسية في النزاع بين الأوكرانيين الذي طال أمده. ويتمثل السبيل الوحيد إلى تسوية ذلك النزاع في كفالة تنفيذ مجموعة تدابير مينسك، التي أقرها مجلس الأمن بالإجماع في قراره ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، على نحو متسق وشامل وبحسن نية. إننا نؤيد أنشطة بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا، ونحن مستعدون لتوفير حماية من خلال الأمم المتحدة لمراقبيها.

غير أن كييف لا تزال تتوهم أنها قد تكون قادرة على إدخال قوات احتلال إلى دونباس بدعم من الغرب، ويتزايد تهديدها باللجوء إلى الخيارات العسكرية، بدلا من تنفيذ اتفاقات مينسك والدخول في حوار مع دونيتسك ولوهانسك. ويتوجب على الجهات التي ترعى سلطات كييف الحالية أن تعيدها إلى رشدها، وتحملها على أن ترفع حصار دونباس وأن توقف التمييز ضد الأقليات الإثنية في جميع أنحاء أوكرانيا.

وفي كوسوفو، يجري تحويل الوجود العسكري الدولي الذي أذن به مجلس الأمن إلى قاعدة عسكرية للولايات المتحدة. ويجري إنشاء قوات مسلحة لكوسوفو. ولا يتم تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين بلغراد وبريشتينا، التي تمت بوساطة الاتحاد الأوروبي. إن روسيا تدعو الطرفين إلى الدخول في حوار وفقا لمبادئ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وستدعم قرارا تقبله صربيا.

وإجمالا، نحث على عدم تحويل منطقة البلقان مرة أخرى إلى ساحة للمواجهة أو إعلانها مجالا تابعا لجهة ما. يجب ألا تضطر شعوب البلقان إلى مواجهة خيار زائف، ويجب الحيلولة دون ظهور خطوط تقسيم جديدة.

وبالمثل فإن إنشاء هيكل أمن متكافئ وغير قابل للتجزئة مطلوب في أماكن أخرى من العالم، بما في ذلك منطقة آسيا والمحيط الهادئ. نحن نرحب بالتطورات الإيجابية في شبه الجزيرة الكورية في أعقاب اتباع منطق خريطة الطريق الروسية – الصينية. ومن المهم تشجيع تلك العملية، التي ينبغي أن تستند إلى تقارب مستمر بين الأطراف وعلى تعزيز التنفيذ العملي للترتيبات المهمة التي توصلت إليها بيونغ يانغ وسيول من خلال مجلس الأمن. وسنواصل العمل من أجل الإسراع بإطلاق العملية المتعددة الأطراف الرامية إلى إنشاء آلية قوية للسلام والأمن في شمال شرق آسيا.

يشكل نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية أحد المهام أمام المجتمع الدولي في المجال الأمني الرئيسي المتمثل في عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وهو أمر بالغ الأهمية للأمن الدولي. ومن المؤسف أن ثمة عقبات خطيرة لا تزال تعوق ذلك المسار.

ويأتي الانسحاب الأحادي الجانب من قبل الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة – في انتهاك لقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، على الرغم من امتثال إيران التام بالتزاماتها – ليضيف إلى عدم إحراز تقدم في التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفي إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وسنبذل كل ما في وسعنا للحفاظ على الصفقة التي وافق عليها مجلس الأمن.

إننا نشهد اتجاهات سلبية في الأنشطة التي تضطلع بها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، حيث يحاول الغرب تحويل الأمانة الفنية إلى أداة لمعاقبة الحكومات غير المرغوب فيها، مما

يؤدي بالتالي إلى المخاطرة بالمساس بالوضع المهني المستقل لتلك المؤسسة وبعالمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية وبالصلاحيات التي تشكل اختصاصا حصريا لمجلس الأمن. وقد نوقشت هذه المشكلة ومشاكل أخرى في مجال عدم الانتشار بالتفصيل في جلسة مجلس الأمن المعقودة في ٢٦ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.8362)، التي عقدتها رئاسة الولايات المتحدة في وقت مناسب.

ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأنه يجب أن تعالج أي مشكلة أو شاغل ينشأ في العلاقات الدولية من خلال إجراء حوار موضوعي. إذا كانت هناك أي نقاط خلاف ضد أي كان، ينبغي أن نجتمع حول طاولة المفاوضات وننخرط في محادثات ونعرض الحقائق ونأخذ بعين الاعتبار حجج شركائنا المضادة ونسعى إلى تحقيق توازن في المصالح.

لقد اشتد النقاش بشأن إساءة استخدام الفضاء الإلكتروني على مدى السنتين الماضيتين. وأود أن أسترعي الانتباه إلى حقيقة أن روسيا قد استهلت مناقشة، قبل ٢٠ عاما، بشأن مسائل أمن المعلومات على الصعيد الدولي في الأمم المتحدة. وعلى خلفية التطورات الأخيرة، فإن وضع مجموعة من المعايير العالمية لسلوك مسؤول للدول في الفضاء الإلكتروني، تحت رعاية الأمم المتحدة، بما في ذلك مبادئ عدم استخدام القوة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة الدول، يزداد أهمية. إننا نعتزم تقديم مشروع قرار بذلك الصدد في اللجنة الأولى. ونعتقد أيضا أن من المهم أن نبدأ العمل على وضع اتفاقية بشأن الجرائم الإلكترونية، ونرى أنه ينبغي إجراء المناقشات ذات الصلة في اللجنة الثالثة.

ومن الضروري أكثر من أي وقت مضى السعي إلى التوصل لفهم مشترك وإلى مراعاة كل طرف لمصالح الآخر، بالنظر إلى أن العلاقات التجارية والاقتصادية العالمية اليوم تخضع للتسييس على نحو غير مسبوق. لقد باتت قيم التجارة الحرة رهينة للحروب التجارية وغيرها من أشكال المنافسة غير العادلة.

لقد دأبت روسيا على الترويج لفلسفة مشتركة للتنمية الاقتصادية، على النحو المنصوص عليه في مبادرة الشراكة الأوروبية – الآسيوية الكبرى، التي أطلقها الرئيس فلاديمير بوتين. إن ذلك المشروع الكبير مفتوح أمام جميع الدول الآسيوية والأوروبية الأخرى بصرف النظر عن عضويتها في رابطات التكامل الأخرى. يمكن أن يساعد ذلك المشروع، إذا ما نفذ باتساق، على إنشاء منطقة واسعة للتعاون الاقتصادي المكثف تغطي المنطقة الأوروبية الآسيوية. ويمكن أن يضع الأسس، في الأجل الطويل، لهيكل أمني قاري مجدد ملائم للقرن الحادي والعشرين.

وستواصل روسيا بذل قصارى جهدها من أجل بناء عالم يقوم على القانون والحقيقة والعدالة. ونحن لسنا وحدنا في ذلك المسعى. فحلفاؤنا وشركاؤنا في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية ورابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا (مجموعة البريكس) والأغلبية الساحقة من البلدان الأخرى، يدعون معنا إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على جوانب الشؤون الدولية كافة لمصلحة جميع الدول بلا استثناء. يجب أن يصغي الغرب إلى الصوت الذي يزداد وضوحا في أنشطة مجموعة الـ ٢٠.

وتزداد، في ظروف اليوم العصيبة، أهمية الأمم المتحدة – المنتدى الوحيد القائم للتغلب على الخلافات وتنسيق أنشطة المجتمع الدولي – بصورة موضوعية. لقد أدرج التعاون الرامي إلى التوصل إلى حلول مقبولة على نطاق واسع كأولوية للأمم المتحدة عند إنشائها. ويتعين علينا عدم الإخفاق في الارتقاء إلى مستوى الأهداف والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وتفاني محرريها تجاه الأجيال المقبلة.

ينبغي لنا أن نتذكر فن التفاوض حتى نكون جديرين بإرثهم. فلا يمكن حل العديد من المشاكل الراهنة إلا على

أساس المساواة والاحترام المتبادل. وينبغي للإملاء والإكراه، وهما من سمات عصر الاستعمار، أن يوضعا بعيدا في المحفوظات، أو الأفضل من ذلك، أن يصيرا جزءا من كومة رماد التاريخ.

لقد خلف لنا ساسة الماضي العظماء العديد من الكلمات الحكيمة التي أصبحت أقوالا مأثورة. وأود أن أقتبس واحدا فقط، فقد جاءنا من الرئيس هاري ترومان: ”إن مسؤولية الدول الكبرى هي خدمة العالم، لا الهيمنة عليه“.

يحدوني الأمل في أن تسود ثقافة الاحترام المتبادل في نهاية المطاف. وستبذل روسيا قصارى جهدها من أجل تحقيق تلك الغاية.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هيكو ماس، وزير الخارجية في جمهورية ألمانيا الاتحادية.

السيد ماس (ألمانيا) (تكلم بالألمانية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية): أبلغني أحد قدامى دبلوماسيي الأمم المتحدة مؤخرا بأن لكل دورة من دورات الجمعية العامة أزمتها الخاصة التي تناقشها، وموضوعها الرئيسي الخاص. إذن فما هي المسألة الأساسية في عام ٢٠١٨؟ سورية؟ كوريا الشمالية؟ الشرق الأوسط؟ أم حالة اللاجئين العالمية المأساوية من البحر الأبيض المتوسط إلى فنزويلا؟

إذا خطونا خطوة إلى الوراء، ستكشف لنا تلك النزاعات المختلفة صورة أكبر ونمطا مميزا. ويتضح أننا بالفعل نواجه أزمة – أزمة تعددية أطراف. تلك الأزمة تجعل النزاعات حول العالم تبدو عصية على الحل. وعندما أقول إنها ”تبدو“ عصية على الحل فإن ذلك يعكس إيماننا، نحن الألمان، بتعددية الأطراف. فقصة نجاح ألمانيا في فترة ما بعد الحرب تمثل كذلك قصة نجاح تعددية الأطراف.

إن أوروبا، التي عانت من آثار الحرب والدمار، قد تمكنت من الاندماج في الحرية والأمن والازدهار بفضل شجاعة جيراننا بالسعي إلى المصالحة. وقامت الولايات المتحدة أيضا بدور حاسم في إعادة إعمار أوروبا. وكون إن أوروبا تمكنت من أن تصبح أقرب شريك للأمم المتحدة هو انتصار لتعددية الأطراف. إننا نؤمن بالأمم المتحدة لأن التعاون الدولي قد غير مصيرنا إلى الأفضل.

وأوروبا أثبتت للعالم أنه ما من تناقض بين تعددية الأطراف والسيادة. بل على العكس من ذلك، في عالم يواجه مشاكل عالمية هائلة، لا يمكننا صون السيادة إلا بالعمل معا.

إن ثمة كلمتين، ”نحن الشعوب“، تعبران عن هدفنا وكيف سنحققه. ولهذا، اختار مؤسسو الأمم المتحدة تلك العبارة الافتتاحية لميثاق الأمم المتحدة. لقد أرادوا توضيح حاجتنا إلى العمل معا لإيجاد حلول. أرادوا ألا يتركوا مجالا للشك بشأن من تقوم الأمم المتحدة ونحن كممثلين للدول على خدمتهم – أي الشعوب.

إن وعود الميثاق موجهة إلى الشعوب لكي تطمئن إلى أن حريتها وكرامتها سيدافَع عنهما في الأمم المتحدة في نيويورك. لكن هل يشعر بذلك صبي في إدلب، يعيش في خوف دائم من الغارة الجوية التالية؟ وما هو شعور فتاة في أفريقيا متوسط عمرها المتوقع عند الولادة أقل ٣٠ عاما عما لو كانت قد ولدت في ألمانيا؟ وما لم نتصرف نيابة عنهم، فإن ”نحن شعوب“ لن تكون أكثر من كلمات جوفاء ليس إلا بالنسبة لهم. وكوفي عنان قال يوما: ”نحن لا نحتاج إلى مزيد من الوعود. بل نحتاج إلى البدء في الوفاء بالوعود التي قطعناها بالفعل.“ (SG/SM/9095).

وعندما تنضم ألمانيا إلى مجلس الأمن كعضو غير دائم في غضون أسابيع قليلة، سيكون ذلك هو ما يحفزنا. وأشكر أعضاء الجمعية على ثقتهم الهائلة فينا خلال تصويتهم. إن ثقتهم هذه حافز لنا للاضطلاع بدورنا في معالجة أزمات العالم،

والقيام بذلك بشجاعة وأمل، ولكن دون مغالاة في قدراتنا. نريد أن نعمل مع جميع الدول الأعضاء كشريك يُعول عليه يضع الحوار والتعاون في صميم ما يفعله. وفي رأينا، فإن عبارة ”نحن الشعوب“ تشير بشكل خاص إلى أولئك الذين يجدون صعوبة في الاستماع إليهم في الأمم المتحدة. وهذا يعني أننا سنسعى دائما إلى الحوار مع المجتمع المدني، في مجلس الأمن وخارجه.

ومع ذلك، فإن عبارة ”نحن الشعوب“ تعني أيضا أن مجلس الأمن نفسه يجب أن يصبح أكثر تمثيلا وشمولا. لقد تضاعف تعداد سكان العالم بأكثر من ثلاث مرات منذ عام ١٩٤٥، في حين أن عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تضاعف أربع مرات تقريبا. بيد أن مجلس الأمن لم يتغير على الإطلاق. لذلك، ينبغي لنا أن نكف عن محاولة تجنب القضايا المهمة، والبدء أخيرا في مفاوضات حقيقية بشأن إصلاح مجلس الأمن، لأن السواد الأعظم من الدول الأعضاء تريد ذلك منذ وقت طويل.

إن أزمة تعددية الأطراف هي أوضح ما تكون في سوريا. فالحرب الأهلية تحولت منذ فترة طويلة إلى نزاع إقليمي واسع النطاق، مع إمكانية التصاعد في هذا الجزء المنكوب من العالم بالفعل. ولا يمكن حل هذا النوع من الحرب بالوسائل العسكرية، لأن الأطراف الفاعلة في المنطقة منخرطة فيها أكثر من اللازم، كما أن المخاطر الفردية مرتفعة للغاية. ولكن، من خلال الجهود الدبلوماسية الموحدة، تمكنا من منع التصعيد في إدلب، وهذا بصيص أمل. ويجب الآن تنفيذ الاتفاق المعقود بين تركيا وروسيا بشكل دائم. لكن في النهاية، وأخيرا، نحن بحاجة إلى عملية سياسية.

ولهذه الغاية، يجب أن تعقد المحادثات تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، يحدد مجلس الأمن نفسه الطريق. وعلينا في نهاية المطاف أن نسلك الطريق المؤدي إلى انتخابات حرة ونزيهة. وعند هذه النقطة، سنكون أيضا على استعداد لتحمل مسؤولية إعادة الإعمار. ومع ذلك، هناك خط واحد لن نتجاوزه، فلن نصبح شركاء لنظام فقد شرعيته السياسية. وعوضا عن ذلك، نبذل قصارى جهدنا للتخفيف من معاناة السكان.

ومن المؤسف أن الدعم المالي قد نفذ مرة أخرى. وألمانيا، ثاني أكبر المانحين للمساعدة الإنسانية، مستعدة لتزويد مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بمبلغ إضافي قدره ١١٦ مليون يورو – أي نصف المبلغ المطلوب حاليا – لمساعدة اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان. ولكن ينبغي للآخرين أن يقدموا المزيد. وفي نهاية المطاف، فإن الميثاق يتحدث عن ”نحن الشعوب“.

وقد طالت نُهُج السياسة الخارجية المعطِّلة الآن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني أيضا. إذ يحرص كثيرون على دفعنا إلى الاعتقاد بأن مفهوم حل الدولتين بطريق التفاوض أمر عفا عليه الزمن. يريدوننا أن نعتبره الآن مجرد مصطلح مستخدم في الدبلوماسية لم يعد ممكنا تحقيقه. لكن أيا كانت طريقة التحايل، لن يكون هناك سلام دائم إن لم يتمكن الناس من تحديد مسار حياتهم، والعيش في أمن وكرامة على كلا جانبي حدود عام ١٩٦٧. ولهذا السبب ذاته، يظل من المهم العمل من أجل التوصل إلى حل الدولتين عن طريق التفاوض، بعد ٢٥ عاما من أوسلو.

سيظل النزاع في أوكرانيا يشغل بالنا أيضا. وإلى جانب فرنسا وروسيا وأوكرانيا، نعمل جاهدين لتنفيذ اتفاقات مينسك. وينصب التركيز على التدابير المتفق عليها منذ فترة طويلة بغية تثبيت وقف إطلاق النار. وكل الجهود المبذولة، بما في ذلك مناقشاتنا بشأن بعثة محتملة للأمم المتحدة في شرق أوكرانيا، ترمي إلى تحقيق تلك الغاية.

وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن إدارة الأزمات الحادة هي في أفضل الأحوال خطوة نحو السلام. ولا يمكن أن يتحقق السلام

الدائم إلا إذا وضعنا حدا لسباق التسلح. وهذا ليس نوعا من خطاب الحنين من أيام الحرب الباردة، التي يبدو أن توازن الرعب المصاحب لها غير ضار تماما مقارنة بسيناريو سباق تسلح متعدد الأقطاب، لا يمكن التنبؤ بتصرفات أطرافه إلى حد كبير.

وفي حالة كوريا الشمالية، ساعد الموقف الموحد لمجلس الأمن وجزاءاته على تمهيد الطريق للعودة إلى الحوار. وهذا أمر مهم. ومع ذلك، يتعين على كوريا الشمالية أن تتبع الأقوال بالأفعال، ويجب أن يؤدي ذلك إلى نزع السلاح النووي بشكل كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه. وألمانيا مستعدة للمساهمة بمعرفتها، بما في ذلك الخبرة التي اكتسبناها خلال المفاوضات الصعبة مع إيران.

وقد لا يكون الاتفاق النووي مع إيران مثاليا. ولكن حتى الآن، فقد منع إيران من الحصول على الأسلحة النووية، وتجنبنا به تصعيدا كان واردا حدوثه إلى حد بعيد قبل ثلاث سنوات. وهذا أمر لا يستهان به. ولذلك، نؤيد نحن الأوروبيون معا هذا الاتفاق. ونعمل على إبقاء التبادل الاقتصادي مع إيران ممكنا، وندعو إيران إلى مواصلة الوفاء بالتزاماتها بالكامل.

وكوننا نؤيد خطة العمل الشاملة المشتركة لا يعني أننا نغض الطرف عن الدور التخريبي لإيران في المنطقة أو عن برنامجها للقذائف التسيارية. ولكن، إذا لم يكن هناك اتفاق، فإن ذلك لن يجعل البحث عن حلول في اليمن أو سوريا أو في أماكن أخرى أسهل بأي حال. على النقيض من ذلك، يجب أن يصبح نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار عموما موضع تركيز أكبر في عمل الأمم المتحدة مرة أخرى. ونحن نشاطر الأمين العام غوتيريش رأيه في هذا الخصوص.

إن قواعدنا المشتركة يجب أن تواكب التطورات التكنولوجية. وبخلاف ذلك، فإن ما يبدو الآن خيالا علميا قد يصبح في القريب العاجل واقعا مميتا – على سبيل المثال، نظم الأسلحة ذاتية التشغيل أو الروبوتات القاتلة التي تقتل دون أي تحكم بشري. وأدعو الأعضاء، هنا في نيويورك وفي جنيف، إلى دعم مبادرتنا لحظر الأسلحة الذاتية التشغيل بالكامل قبل فوات الأوان.

والمنع ليس هو الجواب الصحيح في هذا المجال وحده فحسب. وعلى الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين أن تعالج الأسباب الجذرية للنزاع، وهذا يشمل تغير المناخ. فالأعمال القائمة على النزعة القومية فقط، مع سعي كل بلد إلى أن يضع نفسه أولا، لا تفيد في هذا المجال، لأسباب ليس أقلها أن مناخنا لا يعرف حدودا. وقلما دقت أجراس الإنذار عالية كما حدث في صيف عام ٢٠١٨ في جميع أنحاء العالم تقريبا.

بداية، كانت هناك توقعات بعد إجراء تغييرات على حكومة أرمينيا بأن القيادة الجديدة ستعمل على تعزيز القيم الديمقراطية ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك قرارات المنظمات الدولية ذات الصلة، وخاصة تلك التي اتخذها مجلس الأمن. وللأسف، لم يلاحَظ إحراز أي تقدم حتى الآن في ذلك الصدد.

وعلى النقيض من أقواله السابقة، لن يتردد رئيس وزراء أرمينيا الآن في التصريح بأن منطقة ناغورني كاراباخ التابعة لأراضي أذربيجان تعدُّ جزءا من أرمينيا. ولا يشكّل هذا الادعاء التوسعي عدم احترام تام لقواعد ومبادئ القانون الدولي وللقرارات الصادرة عن مجلس الأمن فحسب، بل يقوض عملية السلام التي تجري بوساطة من مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورؤسائها المشاركين. ولذلك، تؤكد أرمينيا على أرفع مستوى سياسي أن نواياها الحقيقية ليست هي تسوية النزاع عن طريق المفاوضات، بل مواصلة الاحتلال غير الشرعي للأراضي الأذربيجانية.

وهناك تطورات سياسية داخلية مستمرة في أرمينيا ذات طابع غير مستقر، ودون أن يتمكن المجتمع الدولي من فهم ما يجري فيها. ولذلك السبب فلا يمكننا استبعاد فكرة أن آخر تصريحات وأفعال رئيس الوزراء الأرميني تهدف إلى زيادة تصعيد

الحالة في الميدان والتحريض على الأعمال العدائية المسلحة على طول خط التماس والحدود بين أرمينيا وأذربيجان. بيد أن الأمر الواضح هو أن المسؤولية الكاملة عن عواقب هذا السيناريو السلبي ستتحملها جمهورية أرمينيا كاملة. وبالتالي، ندعو المجتمع الدولي إلى أن يبعث برسالة قوية إلى أرمينيا وأن يمارس الضغط عليها لضمان امتثالها التام للقانون الدولي والشروع في التنفيذ الفوري وغير المشروط لقرارات مجلس الأمن المتخذة وذات الصلة بتسوية النزاع بين أرمينيا وأذربيجان.

وما برحت أرمينيا تعرقل عملية تسوية النزاع، بينما ترفض في الوقت نفسه إجراء المفاوضات الهادفة وتلجأ بانتظام إلى مختلف الاستفزازات الرامية إلى تصعيد الحالة في الميدان. وتسعى أرمينيا لتكريس احتلالها للأراضي التي استولت عليها من خلال تغيير طابعها الديمغرافي والثقافي والمادي ومنع مئات الآلاف من الأذربيجانيين المشردين من العودة إلى ديارهم. وتواصل أرمينيا، في انتهاك صارخ لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، تنفيذ سياستها غير القانونية، وخاصة توطين الأرمن بصورة غير شرعية، وخاصة القادمين منهم من سوريا، في الأراضي المحتلة في أذربيجان.

ويجب على القيادة الجديدة في أرمينيا أن تدرك أن الوعود التي قدمتها للشعب الأرمني بجعل أرمينيا دولة تنعم بالرخاء والتنمية الاقتصادية لن تتحقق بدون توطيد السلام وإقامة علاقات حسن الجوار واحترام السيادة والسلامة الإقليمية لجيرانها. وكلما عجّلت أرمينيا بالتخلي عن مطالبها الإقليمية وسحب قواتها من أراضي أذربيجان في أقرب وقت ممكن، كلما أصبح ممكنا إحلال السلام في منطقتنا، وكلما تحسنت احتمالات تحقيق التنمية في أرمينيا نفسها.

وهناك الآن كثير من الحديث عن الديمقراطية والأرمن المقيمين في منطقة ناغورني كاراباخ التابعة لأذربيجان، ولكن ماذا عن السكان الأذربيجانيين في منطقة ناغورني كاراباخ وفي المناطق السبع المحيطة بها من الذين تعرضوا للتطهير العرقي الوحشي وأُجبروا على ترك ديارهم الأصلية ومنازلهم وممتلكاتهم؟ ولئن كانت القيادة الأرمينية الجديدة تصف نفسها بالديمقراطية حقا، فإن عليها أن تعمل وفقا لسيادة القانون والقيم الديمقراطية. ويجب عليها السماح لأولئك الأشخاص المشردين بالعودة إلى ديارهم، ويجب عليها سحب قواتها المسلحة من الأراضي المحتلة في أذربيجان على النحو المطلوب بموجب قرارات مجلس الأمن وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة.

ولدى أذربيجان إيمان راسخ بأنه لا بديل عن السلام والاستقرار والتعاون الإقليمي الذي يعود بالنفع للجميع، وهي أكثر الأطراف حماسا ورغبة في التسوية السياسية للنزاع في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت نفسه، فلن يتسنى التوصل إلى تسوية للنزاع إذا كانت تلك التسوية تشكل انتهاكا لدستور جمهورية أذربيجان وتتعارض مع القانون الدولي. ولا يمكن تسوية النزاع إلا على أساس احترام سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دولياً.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد محمد زين شريف، وزير الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي في جمهورية تشاد.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أعرب، بالنيابة عن فخامة السيد إدريس ديبي إيتنو، رئيس جمهورية تشاد ورئيس الدولة، عن أحر تهاني الوفد التشادي وأطيب تمنياته لمعالي السيدة ماريا فرناندا إسبينوسا غارسيس على انتخابها بصورة موفقة رئيسة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. وتؤكد تشاد دعمها في السعي إلى الوفاء بالمهمة النبيلة المنوطة بها.

ونود أن نعرب أيضا عن خالص الشكر والتقدير البالغ إلى سلفها، معالي السيد ميروسلاف لايتشاك، على حسن أدائه وعلى النتائج المقنعة التي تحققت خلال فترة ولايته. وأود أيضا أن أنوه باسم تشاد، بقيادة الأمين العام أنطونيو غوتيريش وأن

أشكره على التزامه المستمر بتعزيز دور الأمم المتحدة وتمتين شراكتها مع المنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي.

وتسلّم تشاد بأهمية موضوع هذه الدورة للجمعية العامة ”جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع: قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات منصفة ومستدامة يعمها السلام“. وهناك الكثير مما يبرر اختيار هذا الموضوع لأسباب عدة. فنحن نعيش في عالم متغير باستمرار ونواجه فيه العواقب الوخيمة لتغير المناخ والنزاعات والأزمات وتخلف النمو وتدفقات مهاجرين لم يسبق لها مثيل، علاوة على تنامي النزعة القومية والانعزالية.

وفي عالم مضطرب بكل هذا القدر وبات عرضة لمختلف المخاطر والتهديدات الخطيرة، فلم يعد للبشرية أي خيار سوى المزيد من الوحدة حول القيم العالمية المشتركة التي تقوم عليها الأمم المتحدة بوصفها بوتقة الأمم وشعوب العالم التي تتطلع إلى العيش معا في سلام واحترام المتبادل وبروح من التضامن والتكامل والمصير المشترك. ويعتمد على ذلك مستقبلنا نحن ومستقبل الأجيال القادمة التي نتحمل المسؤولية عنها.

وتشهد أفريقيا بوجه عام، وبلدان منطقة الساحل على وجه الخصوص، سائر الآثار السلبية لجميع الآفات المذكورة آنفا أكثر من أي مكان آخر في العالم. ويُعدُّ بلدي تشاد أكثر البلدان تضررا من تلك الآفات لما يحيط به من بؤر النزاعات والأزمات في منطقة تتسم بتنامي الإرهاب والاتجار غير المشروع بجميع أنواعه – بما في ذلك الاتجار بالبشر المتصل بالهجرة غير المشروعة، والجريمة عبر الوطنية والجفاف والتصحر.

وبناء على الاعتقاد الراسخ باستحالة تحقيق التنمية أو السلام أو الاستقرار بدون توفر الأمن، فقد تعيّن على تشاد المشاركة – على الرغم من شح مواردها – على عدة جبهات في مكافحة الإرهاب عبر حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل. وبالرغم من التضحيات الهائلة المبذولة على الصعيدين الفردي والجماعي مع بلدان المنطقة دون الإقليمية، لا يزال الخطر الإرهابي قائما ومستمرا ويؤدي إلى تقويض جميع جهودنا الإنمائية.

وما تزال الجماعات الإرهابية المرتبطة بالشبكات الإجرامية الكبيرة والمدججة بجميع أنواع الأسلحة الثقيلة، إلى جانب الأثرياء المتجرين، تتحدى قدراتنا الفردية على التصدي لها. ولن يمنع ذلك من بذل الجهود اللازمة للتصدي للتحديات الأمنية الأخرى مثل المرتزقة وتداول الأسلحة وانتشارها، والصيد غير المشروع وإزالة الغابات والقرصنة، علاوة على النزاعات المتعلقة بالتدهور البيئي.

وفي اعتقادنا فإن مواجهة هذه التحديات، تمثل مسؤولية مشتركة تتطلب تكثيف جهودنا وتضافرها لتخليص العالم من بؤر التوتر والصراعات والنزاعات المسلحة، وما انجر عنها من مآس إنسانية غير مسبوقة وتفاقم لظاهرة الإرهاب ولتيارات التطرف العنيف ومختلف أشكال الجريمة المنظمة، إلى جانب تراجع معدلات النمو واتساع رقعة الفقر والتهميش والانكماش الاقتصادي في العديد من مناطق العالم.

وفي هذا الإطار، فإن تونس تجدد تأكيدها على مسؤولية المجتمع الدولي، ممثلا في منظمتنا، عن دفع مسار التسوية السياسية للأزمات القائمة وحل النزاعات بالطرق السلمية، وتحقيق الأمن والاستقرار وتعزيز منظومة حقوق الإنسان من أجل مجتمعات آمنة ومستدامة. وبقدر ما نعرب عن ارتياحنا لنتائج المفاوضات المتعلقة بالإصلاحات الكبرى التي تقدم بها الأمين العام، لا سيما مراجعة المنظومة الأممية الخاصة بالأمن والسلم، وتطوير أداء منتظم أممي في مجال التنمية، فإننا نأمل في أن يتواصل هذا المسار الإصلاحي وأن يتدعم بمساهمة فاعلة من جميع الدول الأعضاء وفق رؤية شاملة، تكرس مبدأ الشراكة والمساواة في العلاقات الدولية والتمثيل العادل داخل مجلس الأمن، وتمكن الجمعية العامة من الاضطلاع بمسؤولياتها الأصلية كاملة وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ولن تدخر تونس، انطلاقا من

المبادئ الثابتة لسياستها الخارجية، أي جهد في سبيل الإسهام الفاعل في الجهود الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف النبيلة.

تواصل تونس بخطى ثابتة مسار ترسيخ دعائم البناء الديمقراطي وتكريس دولة القانون والمؤسسات، في إطار ما دأبت عليه من نهج تشاركي بين كافة أطياف المشهد السياسي ومكونات المجتمع التونسي. وقد قطعت تونس خلال السنة المنقضية مراحل جديدة على درب استكمال تركيز الهيئات الدستورية ومكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة الرشيدة. وفي هذا السياق، نظمت خلال شهر أيار/مايو من السنة الجارية انتخابات بلدية ديمقراطية، لتفعل بذلك مبدأ دستوريا هاما، وهو مبدأ الديمقراطية التشاركية والحكم المحلي اللامركزي، الذي نتطلع من خلاله إلى تعزيز فاعلية برامج التنمية المحلية والحد من التفاوت بين الجهات.

وعلى غرار الانتخابات الرئاسية والتشريعية لسنة ٢٠١٤، فقد أثمرت هذه في الانتخابات البلدية تمثيلا بارزا لفئتي النساء والشباب، وهو ما يعكس ما بلغه المجتمع التونسي من وعي وحرص على إشراك المرأة والشباب في صنع القرار على المستويين المحلي والوطني.

وإيمانا بمحورية القيم الكونية لحقوق الإنسان وضمان الحريات كأحد الدعائم الأساسية للبناء الديمقراطي المتين، وتماشيا مع التزاماتنا الدولية وما كرسه دستور سنة ٢٠١٤، طرح سيادة رئيس الجمهورية، الباجي قائد السبسي، مبادرة إصلاحية لمزيد من تكريس مبدأ المساواة وتعزيز مكانة المرأة، تولت لجنة مستقلة تعميق البحث فيها. وتمثل هذه المبادرة، التي هي اليوم محل حوار شامل وتفكير معمق بين مختلف مكونات المجتمع التونسي، امتدادا طبيعيا لتجربة تونس الرائدة في مجال الإصلاح الهادف إلى إرساء مجتمع تقدمي يحترم الحقوق الفردية والحريات العامة، ويعمل على زيادة تمكين المرأة وتحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين.

إننا واعون أن تعزيز التجربة الديمقراطية الناشئة في تونس وضمان استدامتها يبقى رهين تحقيق الانتعاش الاقتصادي وتجاوز الصعوبات القائمة وتوطيد مقومات السلم الاجتماعي. وتضع الحكومة التونسية هذه الأهداف في صدارة أولوياتها وفق المخطط الوطني للتنمية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ وفي إطار تنفيذ الأجندة الأممية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

حيث تحرص على مواصلة الإصلاحات الكبرى وتحسين نسب النمو ومختلف مؤشرات التنمية البشرية، ولا سيما خلق مواطن شغل للشباب ودفع الاستثمار الداخلي والخارجي. ورغم جسامة التحديات الأمنية والتنموية واضطراب الأوضاع الإقليمية والدولية وتأثيرها المباشر على أمن تونس ونسق نموها وعلى مصالحها الاقتصادية، فقد تسنى خلال الفترة الأخيرة تحقيق مؤشرات إيجابية مشجعة مع تحسن لمعدلات النمو وتراجع نسبة البطالة وعجز الميزان التجاري واستعادة قطاع السياحة لحركيته وتطور مؤشرات الاستثمار. ونعتقد أن هذه المؤشرات الإيجابية ستعزز موقع تونس كوجهة اقتصادية واستثمارية جاذبة في محيطها الإقليمي والدولي.

ونحن نعول في هذا المسار على قدرات بلدنا وإمكانياتها الذاتية وكذلك على علاقات التعاون والشراكة مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية. وإذ نجدد تقديرنا للدعم الذي تحظى به التجربة التونسية من مختلف الشركاء والأصدقاء في العالم، فإننا نؤكد حرصنا على زيادة تطوير علاقات التعاون والشراكة وتوسيع مجالاتها بما يخدم المصالح المشتركة ويسهم في تعزيز الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي.

يمثل الإرهاب أحد أبرز التحديات التي تواجه بلداننا دون استثناء، وأحد أكبر التهديدات للسلم والأمن الدوليين أمام سعي التنظيمات الإرهابية لتقويض الاستقرار وبث الفوضى وتعطيل المسارات التنموية. ولمواجهة هذا الخطر، نشدد على الدور الحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في دعم الدول

الأعضاء للقضاء على آفة الإرهاب والتطرف العنيف. ونعتبر في هذا الإطار أن إحداث مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب يشكل خطوة هامة لإضفاء مزيد من الفاعلية وإحكام التنسيق في التعاطي المتعدد الأطراف مع هذا الملف.

وبقدر ما تكتسيه الجهود المبذولة وطنيا وإقليميا ودوليا لمكافحة النشاطات الإرهابية من أهمية، فإن التصدي للإيديولوجيات المتطرفة وتحصين المجتمعات، وخاصة فئة الشباب، من تأثيرات تيارات الانغلاق والتطرف العنيف، يحظى في نظرنا بنفس القدر من الأهمية والأولوية. كما نؤكد على أهمية دعم آليات التعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات والخبرات والمساعدة القضائية وتقديم المساندة الكافية للبلدان التي تتصدر الخطوط الأمامية في مكافحة هذه الآفة.

وفي إطار هذه الرؤية، قطعت تونس أشواطا متقدمة في تنفيذ استراتيجيتها الوطنية الشاملة للتعاطي مع آفة الإرهاب والتطرف العنيف، مما ساعد على تحقيق نجاحات أمنية هامة في التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة وإفشال مخططات الإرهابيين وإحالتهم إلى العدالة وصون مكتسبات الديمقراطية في إطار احترام سيادة القانون

يشهد العالم منذ سنوات تفاقما غير مسبوق لظاهرة الهجرة واللجوء والذي كان في جانب كبير منه نتيجة استمرار الأزمات واستفحال النزاعات المسلحة، وما انجر عنها من مآس إنسانية وغياب للأمن وتعطيل لمسارات التنمية وانعدام لمقومات العيش الكريم. غير أن ظاهرة الهجرة رغم تفاقمها خلال السنوات الأخيرة، تبقى في جميع الأحوال أحد مظاهر التفاعل والتواصل بين المجتمعات الإنسانية، وكانت عبر التاريخ عامل إثراء وتقارب بين الشعوب والحضارات.

وفي اعتقادنا، فإن التعاطي مع ظاهرتي الهجرة واللجوء يقتضي من منظورنا معالجة شاملة وتشاركية تأخذ في الاعتبار الأسباب العميقة لهاتين الظاهرتين وتراعي في المقام الأول ضرورة توفير حياة كريمة للاجئين والمهاجرين واحترام حقوقهم وكرامتهم الإنسانية وحمايتهم من شبكات التسفير والجريمة المنظمة وكل أشكال الاستغلال، وكذلك تعبئة الجهود الدولية من أجل معالجة الأسباب الحقيقية للهجرة المتمثلة بالأساس في انعدام مقومات التنمية المستدامة في عدد هام من البلدان المصدرة للهجرة، واستفحال النزاعات والحروب، وعدم توفّق المجموعة الدولية في تقليص الهوّة بين الدول النامية والدول المتقدمة.

وإذ تعرب تونس عن تطلعها لأن يمثل الاتفاقان الدوليان للأمم المتحدة حول الهجرة واللجوء الأرضية المناسبة لتحقيق التوافق الدولي المطلوب حول هذه المسألة، فإنها تشدد على أهمية تعزيز التعاون بين كافة مكونات المجتمع الدولي لتسوية النزاعات ودعم جهود التنمية في الدول المعنية وتعزيز قنوات الهجرة النظامية. وبقدر ما نتفهم هواجس بعض الدول، فإننا نؤكد على ضرورة التصدي للتوجهات والممارسات العدائية تجاه اللاجئين والمهاجرين وكذلك لكل أشكال المغالاة في الخطاب السياسي والإعلامي عند تناول هذه المسألة.

إن تواصل النزاعات والقضايا الإقليمية والدولية يؤدّي حتماً إلى زيادة حدة التوتر وانعدام الأمن والاستقرار. وفي هذا الإطار، فإن تحقيق التسوية العادلة والشاملة المنشودة منذ عقود للقضية الفلسطينية يمثّل أولوية ملحّة لإعادة الأمن والاستقرار إلى منطقة الشرق الأوسط، بما يمكّن الشعب الفلسطيني الشقيق من استرجاع حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة على أراضيه، وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية وعلى أساس مبدأ حل الدولتين.

كما تدعو تونس المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته في توفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني، والحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس الشريف ومختلف الأراضي الفلسطينية المحتلة. وإن تونس، التي لم تتوانَ في حدود إمكانياتها عن تقديم الدعم للشعب الفلسطيني الشقيق، تهيب بالمجتمع

الدولي مضاعفة الجهد من أجل الحد من المعاناة الإنسانية للفلسطينيين ومعاضدة جهود وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) للإحاطة باللاجئين الفلسطينيين.

كما تعرب تونس عن عميق انشغالها إزاء تطورات الأوضاع في ليبيا والتدهور الأمني الخطير الذي عرفته مؤخراً العاصمة طرابلس، وتُجدد التزامها بمواصلة جهودها في إطار مبادرة رئيس الجمهورية، الباجي قائد السبسي، وبالتنسيق الكامل مع الشقيقتين الجزائر ومصر، لمساعدة الأشقاء الليبيين على تجاوز خلافاتهم ووضع مصلحة ليبيا فوق كل اعتبار لتحقيق التسوية السياسية المنشودة عبر الحوار والتوافق على أساس الاتفاق السياسي برعاية الأمم المتحدة. وتؤكد تونس، في هذا الإطار، دعمها لخطة المبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا وتدعو إلى توحيد الجهود والأطر في معالجة الأزمة الليبية بعيدا عن التدخلات في الشأن الداخلي الليبي وعن الخيارات العسكرية، بما يسهم في تثبيت دعائم الأمن والاستقرار ويخفف من معاناة الشعب الليبي ويساعد على التعجيل في تنفيذ خارطة الطريق الدولية.

كما تدعو تونس إلى مضاعفة الجهود الإقليمية والدولية للتعجيل بالتوصل إلى تسوية سياسية شاملة للأزمة في سورية، بما يحفظ سيادة ووحدة هذا البلد الشقيق ويضع حداً لمعاناة الشعب السوري ويحقق تطلعاته نحو الأمن والاستقرار والديمقراطية.

كما نتطلع إلى أن تتمكن المجموعة الدولية من مساعدة الأطراف اليمنية على الاحتكام إلى الحوار للتوصل إلى حل سياسي يكرّس الشرعية، ويحفظ وحدة هذا البلد الشقيق وسيادته وينهي المعاناة الإنسانية لشعبه ويضمن سلامة وأمن واستقرار منطقة الخليج العربي.

وانطلاقاً من مسؤوليتنا المشتركة في تكريس المنظومة الكونية لحقوق الإنسان من أجل أن تنعم كل الشعوب بممارسة حقوقها، وفي مقدمتها الحق في الأمن والحياة، فإننا ندعو إلى تسريع مسار معالجة قضية مسلمي الروهينغيا عبر ضمان العودة الآمنة والطوعية للاجئين والعمل على حل الأسباب العميقة للأزمة.

وباعتبار ما نوليه من أهمية لانتمائنا إلى القارة الأفريقية التي تمثل عمقنا الاستراتيجي، فإن تونس، وفي إطار تمسكها بالعمل الأفريقي المشترك والتزامها بـ"خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها" لتنمية أفريقيا، حريصة على الإسهام الفاعل في النهوض بأوضاع القارة. وتجدد، في هذا الإطار، دعوتها للمجتمع الدولي للمساعدة على تعزيز أركان السلم والأمن في القارّة بما يمكّن الشعوب الأفريقية من تحقيق تطلعاتها في التنمية المستدامة والاندماج الاقتصادي.

وفي هذا السياق، تثمّن تونس عالياً توفّق القيادة في كل من إثيوبيا وإريتريا إلى إنهاء الخلاف طويل الأمد بين البلدين وإعطاء انطلاقة جديدة للتعاون الثنائي خدمة لمصالح الشعبين الجارين وتطلعاتهما إلى الأمن والاستقرار والتنمية. كما تعرب تونس عن أملها في أن تشكل هذه المصالحة التاريخية بين البلدين فاتحة لإنهاء كافة الخلافات في منطقة القرن الأفريقي ومثالاً يحتذى لنزع فتيل التوتر وفضن النزاعات في كافة ربوع القارة الأفريقية.

أما فيما يتعلق بالوضع في شبه الجزيرة الكورية، فإن تونس تُعرب عن ارتياحها للنتائج التي توّجت أعمال القمم الأخيرة بين الرئيس الكوري الجنوبي والزعيم الكوري الشمالي، وبين الرئيس الأمريكي وزعيم كوريا الشمالية، منوهةً بالتحول التاريخي في شبه الجزيرة الكورية وبالتزام الكوريتين بالتعاون في المستقبل. وإن الأمل يحدونا في أن يبذل المجتمع الدولي كل الجهود والمساعي الضرورية لمساعدة الكوريتين على إنهاء التوتر في شبه الجزيرة الكورية لغير رجعة وإرساء الثقة بينهما من خلال التوصل إلى إخلاء شبه الجزيرة من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل وإحلال سلام دائم فيها.

تستعد تونس، بتأييد عربي وأفريقي، للانضمام مرة أخرى إلى مجلس الأمن كعضو غير دائم للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، وهو

استحقاق هام نتمنى أن نحظى فيه بمساندة ودعم كل أصدقائنا وشركائنا في المنظومة الدولية. وستعمل تونس خلال عضويتها في مجلس الأمن على تكريس التزامها المتواصل بمبادئ ميثاق منظمة الأمم المتحدة، وحرصها على تعزيز وتوسيع التشاور والإسهام الفاعل في إيجاد المقاربات والحلول المناسبة لمجمل القضايا المطروحة على مجلس الأمن، خدمة للأمن والسلم في العالم.

وفي الختام، أود أن أجدد التزام تونس بمواصلة العمل وبذل الجهود بالتعاون والتنسيق مع جميع البلدان الشقيقة والصديقة من أجل تحقيق الأهداف السامية لمنظمة الأمم المتحدة وخدمة القضايا الإنسانية وتكريس القيم الكونية النبيلة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ابراهيم عبد الكريم الجعفري، وزير خارجية جمهورية العراق.

السيد الجعفري (العراق): في البدء، يطيب لي أن أبارك لكم، سيدتي الرئيسة، توليكم رئاسة الدورة الحالية الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنيا لكم التوفيق والنجاح في مهمتكم. كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير للجهود الكبيرة المخلصة التي بذلها سلفكم السيد ميروسلاف لايتشاك وإدارته الحكيمة لأعمال الدورة السابقة.

قبل أربع سنوات من الآن، وقفت هنا على منبر الجمعية العامة (انظر A/72/PV.20) وتحدثت إليكم عن أوضاع بلد احتل تنظيم داعش الإرهابي ثلث أرضه، وأحرق الأخضر واليابس، وأهلك الحرث والنسل، ودمر معالم الحضارة في نينوى، مهد الحضارات ومثوى النبي يونس، وهجر ما يقرب من ستة ملايين مواطن عراقي في المحافظات التي احتلها، وفتك بالأقلية الدينية الأزيدية وباقي المكونات الدينية والقومية من خلال سبي نسائها وتهجير التركمان في منطقة تلعفر، واعتدى على النساء التركمانيات الشيعيات في تلك المنطقة وكان يحرقهن وهن أحياء. وكادت القضية أن تنتهي إلى نكبة تاريخية تؤدي بالدولة إلى الهاوية. وكان اليأس يخيم على نفوس الكثيرين في الوقت الذي كان الإيمان بالله يملأنا، وثقتنا راسخة بعزم وهمة رجالنا ونساءنا وشبابنا وبمرجعيتنا الرشيدة التي قدمت فتواها فهب العراقيون بكل أطيافهم ومكوناتهم وأديانهم ومذاهبهم جنبا إلى جنب في خندق الشرف والكرامة، واختلطت دماؤهم في ساحة المعركة حتى تحررت أرضهم بعد تضحيات جسيمة ودماء زكية تمثلت بآلاف الشهداء والجرحى من أبناء قواتنا المسلحة من الجيش العراقي البطل والشرطة والحشد الشعبي والعشائري والبيشمركة وقوات مكافحة الإرهاب في معركة خضناها بشرف نيابة عن العالم كله، وبمساعدة أممية مشرفة ممثلة بالتحالف الدولي ودعم الأصدقاء والأشقاء والجيران الذين يستحقون منا كل الثناء والامتنان. فالعراق لم ولن ينسى من وقف معه أبدا.

لقد كانت هذه المعركة فاصلة وتاريخية بحق، في وقت تهدد فيه أمن العالم أجمع، وحاول الإرهاب أن يبسط أذرعه الأخطبوطية على أوسع مساحة في جغرافيا الكرة الأرضية، وانضم له مناصرون من أكثر من ١٢٠ جنسية. فتمكنا بفضل الله ومعونته ودعم المجتمع الدولي من القضاء على هذا العدو الشرس، وإنهاء وجوده في العراق. وهو اليوم يلفظ أنفاسه الأخيرة في آخر معاقله في سوريا.

اليوم أتحدث إليكم وبلدي ينفض غبار الحرب ويستعد لمرحلة جديدة، وهي مرحلة البناء والإعمار، وهذه عادة ما تعقب انتهاء الحروب، وإعادة ما تبقى من النازحين الذين فروا من ديارهم مضطرين وتوجهوا إلى مختلف مناطق العالم، ويعمل أيضا من أجل ترسيخ مؤسسات الدولة، وبهذا يستكمل فصلا جديدا بدخوله النادي الديمقراطي بجدارة من خلال تعزيز المشاركة في الحكم والشراكة الحقيقية والتوافق السياسي الدستوري، وتجاوز كل أشكال الطائفية إلى نمط وسياق وطنيين حقيقيين قائمين على أساس احترام الدستور والقانون، حيث تم إجراء الانتخابات الأخيرة استمرارا لفصول الانتخابات التي

بدأت منذ عام ٢٠٠٤ حتى الآن. وبذلك يشهد العراق فصلا جديدا نحو الديمقراطية. والاستعداد لانتخاب رئيس الجمهورية الآن وتكليف رئيس الحكومة الجديد لاختيار فريق وزاري قادر على تحمل أعباء المرحلة القادمة في مكافحة الفساد وتحقيق التنمية والرفاه. وفي الوقت الذي أقف فيه هنا متحدثا إليكم، يستعد شعبنا العراقي في إقليم كردستان لانتخابات برلمانية ديمقراطية للنظام الفيدرالي التعددي الاتحادي. ومن هنا، فإني أدعو المجتمع الدولي لإكمال التزاماته تجاه العراق في دعم عملية الإعمار والبناء وإطلاق التخصيصات التي تعهد بها الأصدقاء في مؤتمر الكويت، وفتح آفاق الاستثمار في بلد ثري وواعد كالعراق، حمل مشعل الحضارة وكان العراق ولا يزال يمثل ملتقى الحضارات وملتقى الديانات ملتقى القوميات وملتقى الثروات المختلفة.

إن النصر العسكري على الإرهاب لا يعني بالضرورة نهايته بالكامل، بل إن مراحل وصفحات جديدة تنتظرنا لاستكمالها من أجل ضمان القضاء عليه بشكل كامل من خلال مواجهة الأسباب التي أدت إلى نشأته. ومن هنا، يجب علينا أن نعمل وبشكل مشترك على صياغة خطة استراتيجية ذات أبعاد اقتصادية وثقافية وسياسية من أجل تحصين المجتمعات من خطر عودة الإرهاب. ومن هنا أيضا، لا بد من العمل على العناية بالشباب والنساء والأطفال وتقديم البرامج الواعدة لتحسين أوضاعهم ورفع مستوى المعيشة والقضاء على البطالة، وتنفيذ برامج من شأنها تطوير قدرات هذه الفئات ضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وحماية التعدد، ودعم الأقليات، وحفظ الأمن والسلم في المناطق المحررة، والانتقال من طموح تحقيق المصالحة الوطنية إلى مرحلة تحقيق المؤسسات التي يشترك فيها الجميع.

لقد توحد الصف العراقي اليوم متحديا كل محاولات التفرقة والتمزيق، منسجما مع الجغرافيا الواحدة التي أصرت هي الأخرى على رفض كل أنواع التجزئة والتدخلات الأجنبية، وقاومت التقسيم. وقد حقق العراق خلال هذه المرحلة الماضية وهو يقاتل الإرهاب خطوات هامة في مجال ترسيخ الديمقراطية وإجراء الانتخابات البرلمانية في مواعيدها الدستورية المقررة، وحماية حقوق الإنسان، وحرية التعبير، والتعددية السياسية، وأنجز تشريعات متقدمة في هذا المجال. ولم تكن الأمم المتحدة غائبة عن دعم العراق في الإطارات المذكورة من خلال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، فضلا عن التضحيات التي قدمتها، والتي تجلى فيها وجهها المشرق. فقد عملت البعثة خلال الفترة الماضية على إدامة التحرك من أجل تحقيق أهدافها. ومن هنا، لا يفوتني أن أشيد بالدور المتميز لمبعوث الأمين العام للأمم المتحدة السيد يان كوبيش، الذي حقق إنجازات مشهودة في المرحلة الماضية. ونرحب بتعيين خلفه، السيدة جانين هنيس – بلاشخارت، التي تعد أول امرأة تتولى رئاسة البعثة في العراق. ولا نزال نتطلع إلى إنهاء آثار الحرب على الإرهاب من خلال دعم المتضررين وإعادة النازحين وجمع الأدلة التي ارتكبها تنظيم داعش الإرهابي في العراق من خلال اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) لتوثيق الجرائم التي ارتكبها داعش.

تؤمن حكومة العراق بأن حفظ السلم والأمن الدوليين وصونهما مسؤولية تضامنية تقع على عاتق الجميع. وتشدد على أهمية استمرار المجتمع الدولي في العمل الدؤوب بفضل الجهود المشتركة للقضاء الكلي على الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل من أجل ضمان مستقبل آمن وسلامة المجتمع والأجيال القادمة. ويدعم العراق الجهود الرامية إلى ضمان تعزيز عالمية المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة بمسألة نزع السلاح، كونها الضمان الحقيقي بعدم استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها، حيث دفع العراقيون ثمن استخدام هذه الأسلحة خلال الحقبة الديكتاتورية عندما تعرض أبناء مدينة حلبجة إلى أبشع جريمة تاريخية، وهي استخدام الأسلحة الكيميائية أسوة

بالإبادات التي تعرض لها العراقيون في المقابر الجماعية في الوسط والجنوب من أبناء الشيعة وبقية أبناء الطوائف.

تعمل حكومة بلادي على تجاوز الأزمة الاقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد وبناء شراكات اقتصادية والعمل على خلق بيئة استثمارية جاذبة بهدف الاستفادة من الفرص وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

ويؤكد العراق موقفه الثابت من القضية الفلسطينية ويشدد على أن السلام في المنطقة لا يمكن أن يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، كاملا من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف. كما يدين سياسة الاستيطان التي تمارسها سلطة الاحتلال الإسرائيلي التي تنتهك القانون الدولي. وفي هذا الإطار، يجدد العراق رفضه القاطع لنقل السفارة الأمريكية إلى القدس الشرقية، حيث أن ذلك لا يخدم عملية السلام في المنطقة بل لا يزيدها إلا تعقيدا.

ويرفض العراق سياسة الحصار أحادية الجانب خارج منظومة الأمم المتحدة ويرى أن العقوبات الاقتصادية ليست وسيلة لمعاقبة أنظمة الحكم في العالم، تحت ذريعة معينة. وسواء كانت هذه الذريعة مقبولة أو غير مقبولة، فإن الشعوب هي التي تتحمل التبعات الظالمة التي تترتب على هذه العقوبات. وكان شعب العراق ضحية للعقوبات التي استمرت قرابة ١٣ عاما في نهاية القرن الماضي منذ عام ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٣، وذاق الأمرين في مواجهة ذلك؛ فعمت الأضرار كافة المواطنين العراقيين من رجال ونساء وكبار وصغار وشباب وأطفال. وما مضّ خنجرا مسموما في خاصرة الشعب العراقي أشد وأسوأ من تلك الحقبة التي عانى فيها من الحصار. ولذلك، نحن لسنا مع أي حصار ونعتقد أن الحصار نذير سوء وخطأ وخطر، يصب على أبناء الشعب، على النساء والرجال وكافة المواطنين.

وضمن تبنينا لنظرية الجيوأمنية، نعتقد أن الأمن لا يمكن أن يُفكك ولا يمكن أن يؤخذ بمعزل عن أمن دول الجوار، ولذلك الأمن يتوحد بتوحد الجغرافيا، مثلما تكون تداعيات العملية السياسية على الدول المجاورة بـ ”الجيو بولتكس“ (الجيوسياسية)، فهناك أيضا الجيوأمنية، والأمن أيضا لا يمكن أن يؤخذ بمعزل عن بقية الدول.

يرحب العراق بما تم الاتفاق عليه بشأن الوضع في شبه الجزيرة الكورية، والذي ينسجم ومقاصد منظمة الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين. كما يهتم العراق بإحلال السلام وإعادة الأمن والاستقرار وإنهاء دوامة العنف في سورية والحفاظ على وحدة أراضيها، ويدعم جميع المسارات السياسية التي تؤدي إلى حل سياسي متوازن توافق عليه الحكومة السورية والأطراف السورية الأخرى، ويجنب إراقة المزيد من الدماء والضحايا من المدنيين الأبرياء، مع وضع حد للتداعيات التي حصلت والإصرار على الحلول العسكرية. ولذلك، ننصح الفرقاء السياسيين بالتعامل بشكل جدي والبحث عن حل سياسي. إضافة إلى أننا نرى أن الحل في اليمن يأتي من خلال دعم الحوار السلمي وإنهاء الصراع الدائر ووقف التدخلات الخارجية. كما يكرر العراق رفضه القاطع لتواجد القوات التركية في بعشيقة وللانتهاكات المستمرة للسيادة العراقية.

وفي الوقت الذي يتمسك العراق بعلاقات طيبة ومتميزة مع الجارة تركيا، شأنها شأن جميع دول الجوار. فإنه يطالبها باتخاذ موقف جاد وواضح وصريح من هذه التجاوزات والكف عنها، إضافة إلى أننا ما زلنا ننتظر زيادة حصة العراق المشروعة من الإطلاقات المائية، التي قد يتسبب فقدانها في انحسار كبير في مستوى حوضي دجلة والفرات، الأمر الذي أدى بالنتيجة إلى إلحاق أفدح الأضرار الاقتصادية والبيئية الكبيرة والتي نحذر من عواقبها المستقبلية. فحضارة العراق، حضارة وادي الرافدين، نشأت على ضفاف النهرين ووُلدت أول حضارة بالعالم منذ

مطلع الألف الرابع قبل ميلاد السيد المسيح من أهوار الجنوب من العمارة ومن الناصرية. ولذلك، يجب أن نحافظ على هذا الحق وهذا التراث الحضاري العالمي.

يرفض العراق رفضا قاطعا التصريحات المستهجنة التي أدلى بها رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي وادعائه بوجود قوات إيرانية في العراق لتبرير اعتدائه على سيادة العراق. كما نرفض استخدام المنبر الدولي للجمعية العامة للأمم المتحدة لتهديد سيادة الدول وتهديد أمنها. وقد عملنا خلال الفترة الماضية على خلق علاقات متميزة مع جميع جيراننا وأصدقائنا، بعيدا عن التخندقات والتمحور. وابتعدنا عن سياسة المحاور الدولية وحاولنا أن نكون جسرا دبلوماسيا من خلال هذه العلاقات المتميزة وحرصنا على التواصل مع جميع أطراف المنطقة والعالم كي نكون طرفا مؤثرا وفاعلا إيجابيا لمصلحة أمن المنطقة.

سيبقى العراق حاضنة التعدد الحضاري والديني والمذهبي والقومي. وتبقى بغداد، كما وصفها سرجون الأكدي، بأنها قبة العالم وأن من يحكمها يتحكم برياحها الأربعة. هذه هي بغداد عصية على الموت والدمار. وستبقى معاندة للقسوة والأزمة وتقف بكل تاريخها صانعة للحياة، مترنمة بنشيد الصمود لشاعر العراق الكبير مصطفى جمال الدين،

”بغداد ما اشتبكت عليك الأعصرُ، إلا ذوت
ووريق عمرك أخضرُ. مرت بك الدنيا، وصبحك مشمسُ
ودجت عليك ووجه ليلك مقمرُ وقست عليك الحادثات،
فراعها إن احتمالك من آذاها أكبرُ“.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة أولا تورنيس، وزيرة التعاون الإنمائي في الدانمرك.

السيدة تورنيس (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في الإشادة بذكرى الراحل كوفي عنان، ذلك القائد العالمي حقا الذي آمن إيمانا راسخا بقوة هذه المنظمة.

قبل ٧٠ عاما، اعتمدت الجمعية العامة أول ميثاق لحقوق الإنسان في صورة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ودون الإعلان أبسط مبادئ الكرامة الإنسانية وشدد على أننا جميعا سواسية. والتزمنا ببناء نظام دولي، يمكن من خلاله كفالة الحقوق والحريات بالكامل.

قبل ٧٠ عاما، كنا نعلم أن التعاون الدولي هو السبيل الوحيد لحماية شعوبنا، وقد حققنا نتائج رائعة من خلال هذه المنظمة.

ولكن الأساس الذي بنيت عليه هذه المنظمة ربما لم يتعرض مطلقا من قبل لهذا الكم من الضغوط التي يتعرض لها الآن. فمبدأ تعددية الأطراف يجري التشكيك فيه. ويجري التشكيك في الأطر التي تحمي حقوق الإنسان وتضمن حرية التجارة وتعزز التنمية العالمية. وتُتخذ إجراءات غير كافية بشأن المشاكل العالمية مثل تغير المناخ والفقر والهجرة والإرهاب والتطرف العنيف.

وبالنسبة للدانمرك، فإن الطريق إلى الأمام واضح: إن التحديات العالمية تتطلب حلولا عالمية. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا بحاجة إلى أمم متحدة قوية، بما لها من شرعية فريدة وعضوية عالمية – أمم متحدة تحقق إمكاناتها الكاملة.

إن الدانمرك ملتزمة بخطة الأمين العام للإصلاح. وفي هذا العام، نفتتح الجمعية العامة وقد اتفقنا على ثلاثة مسارات للإصلاح. وتتشرف الدانمرك، جنبا إلى جنب مع الجزائر، بتيسير المفاوضات بشأن إصلاح المنظومة الإنمائية.

ونحن فخورون بالنتيجة، وسنواصل الاضطلاع بدور بناء في التنفيذ الهام المقبل. وتعتزم الدانمرك، على سبيل المثال، أن تسهم بأكثر من ١٠ ملايين دولار لدعم إنشاء نظام المنسقين المقيمين الجديد، ونشجع الآخرين على أن يحذوا حذونا.

لقد أعربت الدول الأعضاء عن دعمها بصوت واضح. والآن يجب أن تتحول الإصلاحات إلى حقيقة واقعة. إن العالم يتوقع ظهور أمم متحدة جديدة وأكثر تبسيطا. ويجب أن تغتنم جميع أجزاء الأمم المتحدة هذه الفرصة للتغيير وأن تجري تحسينات حقيقية لصالح الشعوب.

وبوصفنا دولا أعضاء، علينا أيضا إعادة الاستثمار في الأمم المتحدة، وتحمل المسؤولية بالنسبة لتعاوننا المتعدد الأطراف، والنظام الدولي القائم على القواعد. ومن هذا المنطلق تماما، قدمت الدانمرك ترشحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢١. ومتى انتُخبنا، سنعمل على تعزيز الحقوق والفرص المتساوية للنساء، وسنواصل مناهضتنا الطويلة الأمد للتعذيب، والعمل على حماية حقوق الشعوب الأصلية، والتشجيع على حرية الدين والمعتقد. ويجب أن يتم ذلك دون تمييز لأي سبب من الأسباب، بما في ذلك الميل الجنسي والهوية الجنسانية. إن هذا هو الحمض النووي للدانمرك والحمض االنووي للأمم المتحدة.

إن المساواة بين الجنسين ليست سوى أمل بعيد في مناطق عديدة من العالم. وحقوق المرأة تتعرض لضغوط متزايدة. ولا يمكننا قبول ذلك. فيجب علينا أن ننهض ونتحدى ذلك. كل امرأة يجب أن تكون قادرة على تسخير إمكانياتها – وهذا بلا شك – سيعود بالنفع على الجميع. ويجب أن نضمن أن تكون هي من يتخذ القرارات المتعلقة بها. إن المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص ليست حقوق الإنسان الأساسية فحسب، بل هي شروط مسبقة للتنمية والسلام والرخاء في أي بلد، في أي مكان في العالم.

وتضع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ رؤية عالمية قوية لجعل كوكب الأرض أكثر استدامة. والدانمرك ملتزمة بتلك الرؤية المشتركة. وعلى مدى أكثر من أربعين عاماً نفتخر بتحقيقنا لهدف الأمم المتحدة المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من دخلنا القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وللأسف، نحن في مجموعة تضم أعضاء قليلين جدا. إن المساعدة الإنمائية الرسمية بالغة الأهمية لضمان التنمية العالمية، ونحن بحاجة إلى مشاركة جميع الجهات الفاعلة، ولا سيما القطاع الخاص، والمجتمع المدني والسلطات المحلية.

ونحن بحاجة إلى نوفر للشباب مقعدا على الطاولة من أجل كفالة متابعة التنمية لا للشباب فحسب، بل ومعهم وبواسطتهم. ولهذا السبب كانت الدانمرك أول بلد يعلن مساهمته في استراتيجية الأمين العام الجديدة للشباب لعام ٢٠٣٠. ونهنئ الأمم المتحدة وجميع الشباب بشأن تلك الاستراتيجية ونتطلع إلى وضعها موضع التنفيذ.

وتحتاج الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة إلى التكيف مع العالم حولنا وتبني التكنولوجيات الجديدة واستخدامها. إننا نحتاج إلى أفكار مبتكرة، وإلى التمويل والخبرة اللتين لا يمكن لغير القطاع الخاص أن يأتي بهما. وباختصار، فمن أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة على مدى الـ١٢ عاما المقبلة، نحن بحاجة إلى إعادة التفكير في الطريقة التي نؤدي بها الأعمال هنا. فالوقت يمر. وهذا هو أحد الأسباب التي جعلت الدانمرك تطلق، بالتعاون مع شركائها، مبادرة الشراكة من أجل النمو الأخضر والأهداف العالمية (P4G) لعام ٢٠٣٠. ومن خلال شبكة المبادرة (P4G) نجمع بين الشركات الكبرى والمدن والمجتمع المدني ومراكز الفكر والحكومات لتعزيز وإقامة شراكات أكثر مراعاة للبيئة في المستقبل. وفي تشرين الأول/أكتوبر، ستستضيف الدانمرك مؤتمر قمة مبادرة الشراكة من أجل النمو الأخضر والأهداف العالمية (P4G) الرفيع المستوى في كوبنهاغن من أجل إنشاء وتسريع تلك الشراكات.

ويوفر التعليم أساسا للمعارف وللاستفادة من التكنولوجيات والفرص المتاحة في المستقبل. وعندما يتعلق الأمر

بالتعليم، يمكننا أن نفعل، بل يجب أن نفعل ما هو أفضل – أفضل بكثير. فعلى الصعيد العالمي، لا تذهب ١٣٠ مليون فتاة إلى المدارس. وفي حالات النزاع، تزيد احتمالات انقطاع الفتيات عن الدراسة بمعدل مرتين ونصف عن معدل أمثالهن من الفتيان. والفتيات أكثر عرضة من الفتيان لأن يصبحن ضحايا للاعتداء أو الاستغلال الجنسي، ومن المرجح أكثر أن يتأثرن بالزواج المبكر للأطفال أو بالولادة المبكرة للأطفال. ولنُعمل الفكر، ففي بعض أنحاء العالم، تُجبر فتيات صغيرات يبلغن من العمر تسع سنوات على الزواج من الرجال البالغين. هذا أمر غير مقبول. يجب أن نمكن الفتيات من أن يكن فتيات لا عرائس.

إن التعليم منارة الأمل بالنسبة هؤلاء الفتيات. ولهذا السبب فإن الدانمرك، وهي حاليا أكبر مساهم في التعليم لا يمكن أن تنتظر، وهو السبب في أننا سوف ننفق حوالي ٧٠ مليون دولار في العام المقبل على التعليم في البلدان النامية – لأن الدانمرك تود أن تضمن عدم تخلف أي فتاة عن الركب.

ويشكل التشرد والهجرة غير القانونية وغير المأمونة تحديا عالميا كبيرا يستلزم بذل جهود دؤوبة على جميع المستويات. وترحب الدانمرك بوضع المفاوضات المتعلقة بالاتفاق العالمي بشأن الهجرة في صيغتها النهائية في تموز/يوليه. ويحدد الاتفاق إطارا عالميا للعمل المشترك، ويعرض المسار الذي تشتد الحاجة إليه من أجل إدارة الهجرة بطريقة آمنة ومنظمة، ولكبح الهجرة غير القانونية، بما في ذلك من خلال تيسير العودة، مع احترام حقوق الإنسان، ومبدأ سيادة الدولة في صميم ذلك.

ونرحب أيضا بالتوصل إلى اتفاق بشأن الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. إن الدانمرك، من حيث نصيب الفرد من الدخل، واحدة من أكبر الجهات المانحة الإنسانية. ومن مجالات تركيزنا الرئيسية مساعدة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في جهودهم لتحقيق العيش في أمان وكرامة. وبكفالة التنسيق الوثيق بين المعونة الإنسانية والمعونة الإنمائية، تساعد الدانمرك على إرساء أسس الحلول الدائمة والعودة الآمنة عندما يحين الوقت.

إن الفظائع التي ارتكبت في سورية، واليمن تروي القصص المروعة للسبب في الحاجة الماسة للغاية إلى الجهود الإنسانية. إن الصراع في سورية لا يزال مستعرا في سنته الثامنة. وقد عانى الكثيرون بالفعل معاناة لا توصف، ومن الشرور والفظائع. إن ثلاثة ملايين شخص على حافة كارثة إنسانية في إدلب. ولا يمكن أن تستمر المأساة في سورية.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، كرمت الدول الأعضاء نيلسون مانديلا. وفي هذا الاحتفال اللائق بأيقونة مناصر السلام، شدد القادة من جميع أنحاء العالم، على أهمية الالتزام المشترك ببناء عالم يسوده السلام والرخاء.

وبينما ندفع من أجل الإصلاحات وتعزيز مؤسساتنا المتعددة الأطراف، لا بد لنا من الاعتراف بترابط التحديات العالمية اليوم. ونحن بحاجة إلى نهج متكاملة ومشتركة لتحقيق الاستقرار وبناء السلام ومنع نشوب النزاعات. ولهذا السبب ما برحت الدانمرك داعما قويا لصندوق بناء السلام. ونحن فخورون بزيادة التزامنا بمساهمة جديدة للصندوق بمبلغ ١٥ مليون دولارا على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

إن العالم يشهد نزاعات مسلحة كان يمكن منعها أو وقفها منذ عدة سنوات.

وتخفق دول عديدة في النهوض بمسؤوليتها عن حماية سكانها من أبشع الجرائم.

ستواصل الدانمرك الإصرار على المساءلة عن أبشع الجرائم. يجب ألا تمر هذه الجرائم أبدا دون عقاب، والضحايا يستحقون العدالة. نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العشرين لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية – وهو إنجاز تاريخي يهدف إلى ضمان المساءلة والعدالة.

إن التقرير الصادر مؤخرا عن بعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق بشأن ميانمار (A/HRC/39/64) يبرز بوضوح الحاجة إلى المساءلة فيما يتعلق بأزمة الروهينغيا. وفي الوقت نفسه، يجب ألا ننسى الحاجة الملحة إلى المساعدة الإنسانية والمعونة الإنمائية. ويسرني أن أعلن أن الدانمرك ستقدم ٧ ملايين دولار أخرى كاستجابة إنسانية استثنائية لتلك الأزمة. وذلك بالإضافة إلى ٤٦ مليون دولار سبق تقديمها منذ عام ٢٠١٧. كما تقدم الدانمرك الدعم إلى مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار.

وتمثل الحالة في شبه الجزيرة الكورية تذكرة قوية بما هو على المحك. تؤيد الدانمرك تماما الجهود المتواصلة التي تبذلها كوريا الجنوبية والولايات المتحدة بهدف التوصل إلى حل دبلوماسي مع نظام كوريا الشمالية. يجب على كوريا الشمالية الآن أن تتخذ خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه. وحتى ذلك الحين، يجب أن تظل الجزاءات والضغوط الدولية مستمرة.

إن المشاكل التي تواجه العالم عصيبة. ولن يمكننا أن ننجح إلا إذا عملنا معا. ينبغي أن يكون الأساس هو تعددية الأطراف والتعاون. قد تبدو المهمة مستحيلة ولكننا قمنا بها من قبل. من خلال الأمم المتحدة، عززنا نظاما دوليا – مجموعة قوية من القيم والقواعد والأهداف المشتركة. إن الناس في جميع أنحاء العالم يطالبون بحلول. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تخيّب آمالهم. لقد حان الوقت لأن نصلح هذه المؤسسة ونعيد بناءها.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.